



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي - الجزائر  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم: العلوم التجارية



## الموضوع

# دور التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم السيولة المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - أوماش بسكرة-

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية  
تخصص: فحص محاسبي

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالبة:

اسماعين جوامع

سميرة مختاري

رقم التسجيل:	.....
تاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية: 2014-2015

قسم العلوم التجارية

سورة التوبة

قال تعالى:

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون  
وستردون إلى علم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم  
تعملون"

{سورة التوبة الآية 105}

وقال أيضا:

"يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات  
والله بما تعملون خبير"

{سورة المجادلة الآية 11}

صدق الله العظيم

دعاء

«اللهم اجعل خير أعمالنا

خواتيمها وخير أعمارنا

آخرها ، وخير أيامنا يوم

أن نلقاك»

# الإهداء

الحمد لله فائق الأنوار ، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار

صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ربنتي وأنارت دربي وأعانتني باصلوات والدعوات،

إلى أغلى إنسان في الوجود أُمِّي الحبيبة أطال الله في عمرها،

إلى من عمل بكدي في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ماأنا عليه

أبي العزيز أطال الله في عمره،

إلى من ترعرت معهم ونما غصني بينهم ، إخوتي: ناصر الدين ، محمد نذير، عبد الكريم، عبدالرحمان.

وأخواتي: أمينة، سمية، مروة، صفاء، هديل.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة ، أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي،

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

# الشكر والعرفان

نشكر الله القدير الذي خلق الخلق  
بقدرته، وأنارهم بأحكامه، وأعزهم  
بدينه، وأكرمهم بنبيه صلى الله عليه  
وسلم إلى من لا يكفيه كل الكلام.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ  
المشرف جوامع إسماعين الذي ساعدنا  
على إنجاز هذه المذكرة بنصائحه  
وتوجيهاته القيّمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى عمال  
ومسؤولي مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب  
أوماش بسكرة، وخاصة عمي عيسى  
والمحاسب شريط نورة.

وإلى السادة أساتذتي المحترمين  
الذين قبلوا مناقشة رسالتي هذه.  
ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الخاص  
لكل من ساعدني وساندني من قريب  
أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

## ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم السيولة المالية للمؤسسة من خلال دراسة حالة المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفريضة-أوماش-بسكرة، وهذا من خلال توضيح كيفية إعداد جدول سيولة الخزينة الذي هو عبارة عن جدول يوضح مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ويهدف إلى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الحاصلة في النقدية وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) يتم تصنيف جدول سيولة الخزينة إلى ثلاثة أنشطة: تشغيلية، استثمارية وتمويلية وقد نص هذا المعيار على أن يتم إعداد هذا الجدول وفق الطريقتين الطريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة.

ويعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أقدم الأدوات المستخدمة في تقييم السيولة المالية للمؤسسة، وقد تم اشتقاق من جدول السيولة الخزينة مجموعة من مؤشرات تفيد في تقييم السيولة المالية، كما أنها ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة، ومن أهم الأغراض التي يخدمها جدول السيولة الخزينة قدرتها في تقييم السيولة وربحية وتقييم سياسات التمويل للمؤسسة لأنها توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها.

وقد توصلت دراسة حالة المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -أوماش- بسكرة إلى أن المؤسسة تقوم بإعداد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة فقط وذلك بالاعتماد على المحاسبة العامة حيث وجدنا أن المؤسسة تحقق نتيجة محاسبية موجبة لسنة المالية 2013 وسالبة لسنة 2012، كما نلاحظ انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012، وبالتالي نجد أن إعداد جدول سيولة الخزينة ضروري لما له من دور أساسي في تقييم السيولة المالية للمؤسسة.

**الكلمات المفتاحية:** التحليل، السيولة المالية، جدول سيولة الخزينة، الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية المالي، طريقة مباشرة، طريقة غير مباشرة.

## **Résumé :**

Cette étude examine le rôle de l'analyse financière du Trésor pour évaluer la liquidité, la solvabilité financière de l'organisation à travers une étude de cas de grandes usines du sud de l'entreprise farine traitement unité-omach-Biskra et ceci en précisant comment le tableau de trésorerie du Trésor qui est un tableau indiquant les sources de rentrées et sorties de capitaux et vise à informer les utilisateurs des États financiers avec de l'argent, selon la norme comptable internationale no 7 du tableau de liquidité du Trésor est classée en trois activités : Investissement et financement opérationnel a été fournie pour ce critère pour montrer le tableau avec la méthode directe et la méthode indirecte.

L'analyse financière à l'aide de ratios financiers des premiers outils permettant d'évaluer la solvabilité de l'entreprise, a été dérivé du Trésor cashflow table ensemble d'indicateurs utiles pour évaluer la liquidité, il convient d'identifier les points forts et points faibles de l'activité de l'entreprise, dont les principaux buts servis par la capacité de tableau de trésorerie du Trésor pour évaluer la liquidité et la rentabilité, évaluer les politiques de financement pour la Fondation car elle fournit des informations utiles aux gestionnaires et utilisateurs des États financiers et comme un moyen d'identifier le degré de liquidité de la flexibilité financière et le degré de risque Flux qui l'accompagne.

L'étude de cas de grandes usines du sud de l'entreprise -omach-Biskra que la Fondation s'apprête à la table du Conseil du Trésor de liquidité selon la méthode directe, uniquement basée sur la comptabilité générale, où nous avons constaté que la société par suite de la comptabilité selon quel exercice budgétaire 2013 et négatif pour 2012, Notez également les faibles flux de trésorerie d'exploitation, investissement de 2013 par rapport à l'année 2012, donc le paramètre de tableau de liquidité du Conseil du Trésor est nécessaire en raison de son rôle fondamental dans l'évaluation de la liquidité de l'institution.

**Mots clés :** analyse, liquidité, liquide annexe du Conseil du Trésor, activités opérationnelles, activités d'investissement, le financement des activités financières, directement, indirectement.



## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	الآية
	دعاء
	الإهداء
	الشكر والعرفان
أ-ح	المقدمة
1	<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي والسيولة المالية</b>
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
3	المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته.
6	المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التحليل المالي ومجالات تطبيقه.
9	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
11	المطلب الرابع: أسس ومحددات وأهداف التحليل المالي
15	المبحث الثاني: العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي
15	المطلب الأول: مراحل وأنواع التحليل المالي.
19	المطلب الثاني: الطرق والأساليب التقليدية المستخدمة في التحليل المالي.
24	المطلب الثالث: الطرق والأساليب الحديثة المستخدمة في التحليل المالي.
27	المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي.
45	المبحث الثالث: عوامل نجاح التحليل المالي.
45	المطلب الأول: مقومات ومنهجية التحليل المالي .

48	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي واستخداماتها.
50	المطلب الثالث: المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي
56	المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي .
58	المبحث الرابع: ماهية السيولة المالية .
58	المطلب الأول: تعريف السيولة المالية
61	المطلب الثاني: أهمية وأهداف السيولة المالية.
63	المطلب الثالث: مصادر وأنواع السيولة المالية.
64	المطلب الرابع: مقاييس السيولة المالية .
66	المطلب الخامس: مشاكل السيولة المالية وأثرها في استمرار المؤسسة.
68	الخلاصة.
69	<b>الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لجدول سيولة الخزينة.</b>
70	تمهيد.
71	المبحث الأول: ماهية جدول سيولة الخزينة.
71	المطلب الأول: نشأة جدول سيولة الخزينة.
73	المطلب الثاني: تعريف جدول سيولة الخزينة.
75	المطلب الثالث: أهداف واستخدام جدول سيولة الخزينة.
77	المطلب الرابع: أهمية جدول سيولة الخزينة.
79	المبحث الثاني: تبويب جدول سيولة الخزينة.
79	المطلب الأول: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة التشغيلية.
81	المطلب الثاني: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة الاستثمارية.
83	المطلب الثالث: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة التمويلية.
87	المبحث الثالث: إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة.
87	المطلب الأول: أسس بناء جدول سيولة الخزينة .
88	المطلب الثاني: مصادر وخطوات إعداد جدول سيولة الخزينة.
89	المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة.

97	المطلب الرابع: عرض جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة الغير المباشرة.
90	المبحث الرابع: التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة.
104	المطلب الأول: مداخل تحليل السيولة المالية.
105	المطلب الثاني: فوائد التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة والاعتبارات الواجب اتخاذها.
107	المطلب الثالث: المؤشرات المستخرجة من جدول سيولة الخزينة.
109	المطلب الرابع: أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.
110	الخلاصة.
111	<b>الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة - أوماش - بسكرة.</b>
112	تمهيد.
113	المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - وحدة الدقيق والفرينة - أوماش - بسكرة
113	المطلب الأول: نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.
115	المطلب الثاني: أهمية وأهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.
115	المطلب الثالث: توصيف الجانب الإنتاجي والتسويقي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب .
117	المطلب الرابع: تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة ودراسته.
124	المبحث الثاني: إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - وحدة الدقيق والفرينة - أوماش -
124	المطلب الأول: مصادر إعداد جدول سيولة الخزينة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.
127	المطلب الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب حسب الطريقة المباشرة للفترة (2011-2013).
130	المطلب الثالث: إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة لمؤسسة المطاحن الكبرى

	للجنوب حسب الطريقة غير المباشرة للفترة (2012-2013).
135	المبحث الثالث: التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.
135	المطلب الأول: تحليل جدول سيولة الخزينة بمؤشرات الربحية.
137	المطلب الثاني: تحليل جدول سيولة الخزينة بمؤشرات السيولة.
141	المطلب الثالث: تحليل جدول سيولة الخزينة بمؤشرات تقييم سياسات التمويل.
144	الخلاصة
116	الخاتمة
151	قائمة المراجع
161	قائمة الأشكال
162	قائمة الجداول
163	قائمة المختصرات
164	قائمة الملاحق
165	فهرس المحتويات
	الملاحق

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
11	شكل يوضح المستفيدين من التحليل المالي	(1-1)
41	شكل يوضح رأس المال العامل موجب	(2-1)
41	شكل يوضح رأس المال العامل معدوم	(3-1)
42	شكل يوضح رأس المال العامل سالب	(4-1)
86	شكل يوضح الخزينة الصافية	(1-2)
90	التحول من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي	(2-2)
92	عناصر المكونة لجدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة	(3-2)
101	عناصر المكونة لجدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة	(4-2)
105	مداخل تحليل السيولة المالية	(5-2)
117	مراحل انتاج الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة -اوماش-	(1-3)
119	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة -أوماش-	(2-3)

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
22	جدول المقارنات	(1-1)
22	جدول المقارنات المعدل	(2-1)
85	جدول يوضح تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المنشأة على الرصيد النقدي	(1-2)
91	اعداد جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة	(2-2)
99	اعداد جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة	(3-2)
103	أوجه الاختلاف بين الطريقتين المباشرة والغير المباشرة	(4-2)
116	تشكيلة منتجات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-وحدة الدقيق والفرينة- أو ماش-	(1-3)
118	تصنيف العمال حسب المديرية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-وحدة الدقيق والفرينة	(2-3)
125	أصول الميزانية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-وحدة الدقيق والفرينة- أو ماش-للفترة (2012-2013)	(3-3)
126	خصوم الميزانية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-وحدة الدقيق والفرينة- أو ماش-للفترة (2012-2013)	(4-3)
127	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-وحدة الدقيق والفرينة- أو ماش-للفترة (2012-2013)	(5-3)
128	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-وحدة الدقيق والفرينة- أو ماش-للفترة (2012-2013)	(6-3)
134	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة الغير المباشرة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-وحدة الدقيق والفرينة- أو ماش-	(7-3)

## قائمة المختصرات

الرمز	الشرح
<b>APB</b>	Accounting Principle Board
<b>AICPA</b>	American Institute of Certified Public Accountant
<b>FASB</b>	Financial Accounting Standards Board
<b>IAS</b>	International Accounting Standards
<b>IFRS</b>	International Financial Reporting Standards
<b>PCN</b>	Plan Comptable National
<b>SCF</b>	Système Comptable Financier

## قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم الملحق
نموذج ميزانية الأصول للسنة المالية للفترة....	01
نموذج ميزانية الخصوم للسنة المالية للفترة....	02
جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	03
جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	04
نموذج جدول تغير الأموال الخاصة	05
نموذج جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة	06
نموذج جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة	07
قائمة جدول الأصول لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لسنة 2011	08
قائمة جدول الخصوم لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لسنة 2011	09
قائمة جدول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى لسنة 2011	10
قائمة جدول الأصول لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لسنة 2012	11
قائمة جدول الخصوم لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لسنة 2012	12
قائمة جدول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لسنة 2012	13
قائمة جدول الأصول لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لسنة 2013	14
قائمة جدول الخصوم لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لسنة 2013	15
قائمة جدول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لسنة 2013	16
جدول سيولة الخزينة للفترة (2013-2011).	17



أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، التي شهدت انهيار الكثير من المؤسسات وكذلك نتيجة لتطور الأسواق المالية وزيادة ظهور وتطور المؤسسات، أصبح التحليل المالي يعتبر من الأنشطة الهامة للإدارة المالية للمؤسسة وأساس من أسس التخطيط والرقابة المالية السليم، من خلال الدراسة الدقيقة التفصيلية والتحليلية للقوائم المالية وعرضها شكل سهل فهمها لخدمة مستخدميها سواء كانوا المستثمرين في وضع استراتيجياتهم وأهدافهم الاستثمارية بشكل يسمح لهم بخلق فرص استثمارية وربحية جيدة لهم أو حتى مسيرو المؤسسة حتى يتمكنوا بموجبة من تحديد التزاماتهم اتجاه المقرضين من جهة والجهات الرسمية ومصلحة الضرائب من جهة أخرى العاملون، المتعاملون في الأسواق المالية.

ونتيجة تغيرات وتطورات المتسارعة ذات التأثير العالي على حياة المؤسسات واستقرارها، وكذا في ظل الاتجاه المتنامي لمعايير المحاسبة الدولية تتفاعل البيئة المحاسبة الجزائرية مع هذه التغيرات لمواكبة المستجدات الحادثة، وهذا من خلال إجراء إصلاحات جذرية على المخطط الوطني (PCN) بجعله نظام مرن يستجيب للتحويلات الاقتصادية والتغيرات الحادثة حيث أصبح إعداد الإزامي للمؤسسات بجانب قائمة المركز المالي وجدول حسابات نتائج وجدول تغير الأموال الخاصة.

وتكمن أهمية جدول سيولة الخزينة في توضيح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة المالية كما يهدف إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية في وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة من نشاطها، وكذا مواجهة المشاكل و الاختلالات الحادثة ومحاولة تفاديها.

## طرح الإشكالية

وبناء على ما تقدم فإن إشكالية هنا البحث يمكن صياغتها (طرحها) في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم السيولة المالية للمؤسسة؟

وقصد إعطاء صورة واضحة عن الإشكالية يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتحليل المالي؟ وما هي أهميته ودوره؟
- ماهي مختلف الأدوات والمؤشرات المالية المستعملة في عملية التحليل المالي؟
- ما المقصود بالسيولة المالية؟ وما هي أهدافها ومصادرها؟
- ما المقصود بجدول سيولة الخزينة؟ وكيف يتم إعداده؟
- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوقوف على مدى قدرة المؤسسة على التحكم في دورة الاستغلال وتسيير التدفقات الداخلة والخارجة؟
- ما علاقة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية لوضعية السيولة المالية للمؤسسة؟

- كيف يساهم جدول سيولة الخزينة في تقييم سيولة وربحية المؤسسة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية :

## الفرضيات

### الفرضية الرئيسية:

➤ ليس هناك أي دور مهم للتحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم السيولة المالية للمؤسسة.

### الفرضيات الفرعية:

- التحليل المالي يقدم معونة كبيرة للمحاسبين عند قيامهم بتحليل جدول سيولة الخزينة.
- جدول سيولة الخزينة في الجزائر ليس وثيقة متقنة الإنجاز يمكن الاعتماد عليها في التحليل المالي.
- القوائم المالية متكاملة في إنجاز تحليل للسيولة المالية وتأخذ نفس القيمة.

## منهجية البحث والأدوات المستخدمة:

في إطار هذا البحث وحسب طبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يدخل ضمن دراسات المحاسبة والمالية.

ونضرا لأهمية هذا المنهج في النتائج المتوصل إليها فقد تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي من خلال إبراز المفاهيم المرتبطة بكل من التحليل المالي والسيولة المالية إلى جانب المفاهيم المرتبطة بجدول سيولة الخزينة.

أما في الدراسة الميدانية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة أوماش بسكرة فقد تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي من خلال تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية بالمؤسسة، وذلك من أجل الوصول إلى إسقاط الجانب النظري على الواقع المعيش.

## أدوات مستخدمة

1. **المقابلة:** أداة من أدوات البحث العلمي لكونها تتيح للباحث الوصول الى المعلومات من مصدرها الحقيقي والفعلي ومعايشة الأوضاع الداخلية والمهنية في مؤسسة محل التربص.
2. **الملاحظة:** لا تقل أهمية عن المقابلة، حيث تمكن التأكد من صحت الحقائق ودقتها من خلال معايشة تصرفات المقابلين.

### 3. الوثائق الداخلية للمؤسسة.

### 4. المسح المكتبي من خلال الاعتماد على الكتب والمذكرات.

## أهمية البحث:

- تكمّن أهمية البحث في كونها تتناول أهم المواضيع التي مازال التركيز عليها والعمل على تطويرها حيث يعتبر من المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقى اهتماما كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة.
- أهمية التحليل المالي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.
- يساهم التحليل المالي باستخدام النسب المستخرجة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة سواء كانت قرارات ائتمانية، إدارية، استثمارية.
- عرض لأهم الأدوات المستعملة في تقنية التحليل المالي وتوضيح كيفية استخدامها لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح الدور الذي يلعبه جدول سيولة الخزينة من خلال تزويد المساهمين والإدارة بالمعلومات اللازمة حول السيولة المالية، حيث يعتبر مؤشر جيد على مصداقية الربح للمؤسسة.
- الإضافة التي يعطيها جدول سيولة الخزينة حيث يعتبر مؤشر جيد يوضح نقاط القوة والضعف للمؤسسة ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها كما أنه يساهم في تقييم السيولة المالية.

## أهداف البحث

إن هدفنا من هذا البحث يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- التعرف على التحليل المالي وأهدافه ومنهجه؛
- إبراز مختلف أدوات التحليل المالي؛
- تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها؛
- عرض لأهم الأدوات المستعملة في تقنية التحليل المالي وتوضيح كيفية استخدامها لتقييم السيولة؛
- معرفة جدول سيولة الخزينة والتعرف على أساليب إعدادها؛
- توضيح مساهمة جدول سيولة الخزينة في إعلام المؤسسة عن وضعها المالي من خلال تحليله باستعمال النسب المالية؛
- معرفة مدى أهمية جدول سيولة الخزينة في المؤسسة وأثره على الرفع من سيولتها.

## مبررات اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية حيث تتمثل الاعتبارات فيما يلي:

- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة؛
- إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول إلى المعلومات المتصلة به من خلال المراجع و المصادر المتوفرة؛
- معرفة كيف تتم عملية التحليل المالي داخل المؤسسة؛
- الأهمية البالغة التي يتميز بها جدول سيولة الخزينة في تقييم السيولة المالية للخزينة وربحيتها.

## حدود الدراسة

إن زيادة اهتمام الباحثين بالتحليل المالي للقوائم المالية ومنها جدول سيولة الخزينة يرجع إلى الحاجات المتعددة سواء بالنسبة للمؤسسة أو الأطراف المختلفة المتعامل معها ولهذا حددنا إطار الدراسة كما يلي:

**الحدود المكانية:** ترتبط هذه الدراسة بشكل عام بكيفية التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في المؤسسات وكإسقاط على الواقع اخترنا مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة أوماش بسكرة.

**الحدود الزمانية:** اعتمدنا في هذه الدراسة على حدود زمانية مختلفة فقد تم التطرق إلى التحليل المالي و السيولة المالية ثم لجدول سيولة الخزينة وكيفية تحليله بالاستخدام النسب المالية المشتقة من جدول سيولة الخزينة، وعند القيام بإسقاط الدراسة على حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة أوماش بسكرة حددنا المجال الزمني للفترة (2011-2013).

## صعوبات البحث

أثناء قيامنا بهذه الدراسة المتواضعة واجهتنا بعض الصعوبات والتي في الحقيقة لا يليق أن نسميها صعوبات كونها في إطار البحث العلمي الذي لا يخلو من هاته الأخيرة ومن بينها:

- صعوبة الحصول على المراجع من المكتبة.
- عدم استقبالننا في الوهلة الأولى من خلال دراسة الحالة في بعض المؤسسات، بالرغم من تذكيرهم بأن دراستنا هذه تدخل ضمن متطلبات بحث علمي.

## الدراسات السابقة

### 1- دراسة اليمين سعادة

"مذكرة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009 حيث كانت المذكرة بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها".

حيث عالجت هذه الدراسة أهمية استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة" وبينت أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كما تناولت هذه الدراسة أيضا حالة المؤسسة "ENAMC" لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي لها، ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية.

### 2- دراسة بن مالك عمار

"مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2010/2011 حيث كانت بعنوان "المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء" دراسة حالة الإسمنت السعودية للفترة 2006-2010 حيث تناولت الدراسة توضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالتحليل المالي وكذا المناهج المستخدمة فيه من خلال الاعتماد على النسب المالية و المؤشرات المالية وكيفية توظيفها في تحليل القوائم المالية ومدى تقييمها للأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أن التحليل المالي الحديث هو السبيل الوحيد لإعادة التوازن داخل السوق المالي؛
- ✓ يعتبر التحليل الأساسي كقاعدة لبناء استراتيجية جديدة للاستثمار، لاعتماده على أهم القوائم المالية؛
- ✓ يأخذ التحليل المالي بعين الاعتبار مختلف الظروف المحيطة بالشركات؛
- ✓ يعطي التحليل الأساسي نتائج تحليلية بالشكل اللازم، يستطيع من خلالها المستثمر الوصول إلى أهدافه في ظروف تعد نوعا ما أمنة من مختلف الأخطار المالية؛
- ✓ المعلومات الصادرة من الشركات وفقا للتحليل الأساسي تكون لها أهمية كبيرة ومصداقية عالية.

### 3- دراسة لزعر محمد سامي

مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2011-2012، حيث كانت بعنوان "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي" دراسة حالة مؤسسة صيدال الأم.

حيث تهدف هذه المذكرة إلى دراسة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه النظام المحاسبي

المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية وأخيرا مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات تحول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

#### 4- دراسة صخري جمال عبد الناصر

مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012-2013، حيث كانت بعنوان "التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر" دراسة حالة مؤسسة ENSP للفترة ما بين 2010-2012.

حيث هدفت الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة البترولية في الجزائر. وتم الاعتماد على جمع البيانات المتعلقة بالموضوع في الإطار النظري أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة؛
- ✓ يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها؛
- ✓ لا بد للمسير المالي الذي هو متخذ القرار الإلمام الدقيق والشامل لخبايا التحليل المالي، والتحكم في ألياته وكذلك معرفة أساسيات القرار (الخطوات والأساليب) مع التحلي بصفات متخذ القرار (الإقناع، التحكم والثقة بالنفس، القدرة على تحمل المسؤولية) وهذا كله لصالح المؤسسة.

#### 5- دراسة زهرة جريوى

مذكرة في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2012-2013، حيث كانت بعنوان "أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

حيث تناولت الدراسة توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات الجيدة التي لا تتوفر في باقي القوائم المالية، ولذلك تعتبر هذه القائمة في غاية الأهمية للمؤسسة الاقتصادية باعتبارها المستخدم المباشر لهذه القائمة وتفيد بها باقي المستخدمين للقوائم المالية، ومن خلالها يمكن للمؤسسة الاستفادة منها

في اتخاذ قراراتها كالأستثمار والتوسع، كذلك تساعدنا على فهم وضعها المالي وتمكنها من تجنب الوقوع في خطر الإفلاس.

لتحقق هذه الغاية استخدم الباحث أسلوب التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على المعلومات المحاسبية المحتواة فيها لحساب النسب المالية بدراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بالاعتماد على الميزانية وجدول حساب النتيجة وقائمة التدفقات النقدية.

## 6- دراسة فاطمة الزهرة لحرش

مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح: ورقة 2012-2013، حيث كانت بعنوان "أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز ALFA PIPE بولاية غرداية للفترة ما بين 2010-2012.

حيث تناولت هذه الدراسة موضوع جدول تدفقات الخزينة وأهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، بهدف أخذ نظرة حول تطلعات المؤسسة الاقتصادية من خلال تدفقاتها النقدية والحفاظ على قدرتها التنافسية مع التركيز على الدور الذي يلعبه فيها، حيث شهدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تطورات في السنوات الأخيرة وهذا بعد تطبيقها لنظام المحاسبي المالي والذي ينص على مجموعة من القوانين أصبحت إجبارية على جميع المؤسسات تطبيقها، فمن خلالها تتمكن المؤسسة من معرفة الصعوبات التي وقعت فيها ومن المحتمل وقوعها.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نستخلص أهمها فيما يلي: تستخدم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز الطريقة المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة وذلك لاعتمادها على المحاسبة العامة حيث أن الأستثمارات المنجزة في المؤسسة تحدد حالة تدفقاتها لأنشطة الاستغلال وهنا يتضح إن كانت قادرة على تسديد ديونها مستقبلا أم لا.

## هيكل البحث

وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول، فصلان يتعلقان بالجانب النظري والفصل الثالث تناولنا من خلاله دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفريسة أو ماش بسكرة.

حيث خصصنا الفصل الأول إلى المفاهيم الأساسية للتحليل المالي والسيولة المالية، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التحليل المالي أما المبحث الثاني العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي والمبحث الثالث عوامل نجاح التحليل المالي، المبحث الرابع ماهية السيولة المالية.

أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان الإطار المفاهيمي لجدول سيولة الخزينة، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية جدول سيولة الخزينة أما المبحث الثاني تبويب جدول سيولة الخزينة والمبحث الثالث إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة، والمبحث الرابع العلاقة بين التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة و السيولة المالية.

أما **الفصل الثالث** فخصص لتحليل جدول سيولة الخزينة من خلال دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة أوماش بسكرة، حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة أوماش، أما المبحث الثاني إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، أما المبحث الثالث تحليل جدول سيولة الخزينة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.



**تمهيد:**

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة، وضرورة بالغة تملئها متطلبات التخطيط المالي، التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها سواء في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها، و هذا من خلال تجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالتقارير المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها وإخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينهما، ثم تغيير النتائج التي تم التوصل إليها لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، فالتحليل المالي يعتبر من أنسب الوسائل والأدوات لتحقيق الغايات من تشخيص نقاط القوة و نقاط الضعف وأهم مسبباتها وأيضاً اكتشاف الفرص و التهديدات التي تواجه المؤسسة.

## المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي تمكن الإدارة من عرض نتائج أعمالها، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل و عليه يمكن التطرق في هذا المبحث إلى الجوانب و المفاهيم المتعلقة بموضوع التحليل المالي.

**المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي و العوامل التي ساهمت في زيادة أهميته**

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التطور التاريخي للتحليل المالي و عوامل التي أدت إلى زيادة أهميته على النحو التالي:

## 1-1- التطور التاريخي للتحليل المالي

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات و التغيرات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط الاقتصادي وارتبطت بعض التطورات بأحداث اقتصادية هامة امتدت تأثيراتها إلى الدراسات الاقتصادية و المالية.

**المرحلة الأولى: مخاطر الحقوق "ما بعد أزمة الكساد 1929 حتى الحرب العالمية II"<sup>(1)</sup>**

نجد أن هذه المرحلة تميزت بالتركيز على عنصرى الأصول و الخصوم و تركيز على المخاطر البنكية، و كان التمويل لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقوم على تمويل حقوق العملاء و الاستثمار... الخ، تسير الصناعات التحويلية و الصناعات الثقيلة على النشاط الاقتصادي، كما يتم الاقتصاد في هذه المرحلة بمنافسة منخفضة نسبياً.

أي تم الاهتمام في هذه المرحلة بإهمال التقديرات و التوقعات و الاعتماد بشكل رئيسي على الميزانية أي التركيز على منظور السيولة.

و أدوات التحليل التي تم الاعتماد عليها في هذه المرحلة هي رأس المال العامل، نسب السيولة، القدرة على التمويل الذاتي، القدرة على السداد، نسب الاستقلالية المالية.

(1) مصطفى الفار، الإدارة (المالية العامة)، (عمان: الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008)، ص 173.

### المرحلة الثانية: تحليل المخاطر الصناعية "بداية من سنوات 1970"<sup>(1)</sup>

حيث تميزت هذه المرحلة بالتركيز على عنصرَي الأصول و الخصوم، انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بفعل ارتفاع معدل التضخم، مخاطر الاستثمار تعتمد على خطر الاستدانة، إدماج عنصر التضخم في تحديد مخاطر الاستدانة، وقوع المؤسسات في فخ الهروب إلى الأمام.

و تم استخدام عنصر الاحتياجات المالية بدل الأصول، و الموارد بدل الخصوم، و ظهور البعد الوظيفي للمؤسسة، باعتبارها وحدة اقتصادية تتشكل من وظائف الاستقلال، الاستثمار، التمويل.

و أدوات التحليل التي تم الاعتماد عليها في هذه المرحلة هي الاحتياج في رأس المال العامل، ميزانية الوظيفية مع التفريق بين رأس المال العامل و الخزينة، جدول الاستخدامات و الموارد.

### المرحلة الثالثة: التحليل المالي ضمن اقتصاد السوق "نهاية الثمانينيات"<sup>(2)</sup>

تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدل الفائدة الحقيقي، اشتداد المنافسة و ظهور مخطر البقاء، انتشار تمويل الاحتياجات المالية اعتمادا على الأسواق المالية.

و ظهر خلال هذه المرحلة منهج تحليلي شامل صناعي، تجاري، مالي، تحليل حسابات نتائج.

و أدوات التحليل التي تم الاعتماد عليها في هذه المرحلة الفائض الإجمالي للاستغلال، الأصول الاقتصادية والمردودية الاقتصادية، أثر الرافعة المالية و الإجمالية.

### المرحلة الرابعة: مرحلة تحليل القيمة "ابتداء من التسعينات"<sup>(3)</sup>

تميزت هذه المرحلة بتطور النظرية المالية، ارتكاز القرارات المالية على القيمة، استخدام تقنيات الإعلام الآلي في المجال المالي و تطور أساليب المحاكاة المالية و مناهج التقديرات المالية بعيدة المدى زيادة دور المساهمين في القرارات المالية.

حيث تم الاعتماد في هذه المرحلة على الجوانب المحاسبية للتحليل، سيطرة منظور القيمة على التحليل.

و أدوات التحليل التي تم الاعتماد عليها فائض خزينة الاستغلال، فائض خزينة المتاح، جدول تدفقات الخزينة، معدل مردودية المركز على سوق المال.

(1) إلياس بني ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية دروس و تطبيقات)، (عمان:الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2006)، ص 47.

(2) مصطفى الفار، مرجع سابق، ص 174.

(3) إلياس بني ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 49.

## 1-2-العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

## التطور الصناعي الكبير:

لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأس المال ضخ من أجل إنشاء الصناعة و تجهيزها و هذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المنشآت الفردية و شركات الأشخاص على توفيرها و كان لابد من ظهور شركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال و بالتالي تم الفصل بين الإدارة و الملكية أي أصبح من الضروري الاعتماد على طبقة معينة من المديرين تدير وحدات نيابة عن المساهمين، قد أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المديرين، و بالتالي زاد اهتمام المساهمين بالقوائم المالية التي توفر الفرصة و الأساس في تقييم الأداء لهؤلاء المديرين.

## الائتمان:

الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية، و الائتمان هو سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات، فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى و يؤدي إلى خلق مشكلة مالية.

و لذلك تهتم بيوت المال و الإقراض المتخصصة كالبنوك اهتماما خاصا بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للإقراض قبل منحها، و لذا نرى أن الاهتمام ينصب على دراسة و تحليل القوائم المالية.

## أسواق الأوراق المالية (الأسهم و السندات):

تمثل شركات المساهمة في الدول الرأسمالية القانوني السائد لتكوين و استثمار الأموال على نطاق واسع، و لقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية للشركات بأسلوب واضح و أمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها في البورصة، و يعتبر هذا التدخل اعترافا من الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة و قادرة على أن توضح له كفاءة أداة الشركات التي يرغب الاستثمار فيها.

(1) منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر، ط2، 2005)، ص8.

تدخل الحكومة في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

إن نجاح شركات مساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين و المؤسسين، لذا فقد اهتمت الحكومة بإصدار القوانين لصفات هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجية ( مساهمين و غيرهم ) عليها.

**المطلب الثاني: مفهوم و خصائص التحليل المالي و مجالات تطبيقه**

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى بعض المفاهيم المختلفة للتحليل المالي و مجالات تطبيقه على النحو التالي:

## 2-1- مفهوم و خصائص التحليل المالي

### 2-1-1- مفهوم التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل يساعد الإدارة على تقييم الأداء.

و باختلاف المفكرين تختلف معه المفاهيم حيث نجد منها:

**التعريف الأول:** "التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير و أسس تهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة، و إجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط المالي للمنشأة و إجراء التصنيف"<sup>(1)</sup>.

**التعريف الثاني:** "التحليل المالي هو مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية و الحالية و تساعدنا على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة و التقييم للمؤسسة"<sup>(2)</sup>.

**التعريف الثالث:** يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن: "عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر و كذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"<sup>(3)</sup>.

(1) محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية و العالمية (التحليل المالي و الاقتصادي)، (عمان: الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، 2010)، ص 160.

(2) مبارك لسلوس، التسيير المالي، (بن عكنون: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2012)، ص 15.

(3) عبد الحليم كرامة وآخرون، الإدارة و التحليل المالي (أسس مفاهيم، تطبيقات)، (عمان: الأردن، دار صفاء للطباعة و النشر، 2000)، ص 141.

التعريف الرابع: يعرف التحليل بأنه:

"هو مجموعة الأساليب و الطرق الرياضية و الإحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات و التقارير و الكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات و المنظمات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل"<sup>(1)</sup>.

التعريف الخامس: التحليل المالي عبارة عن:

"المقاربة التي تعتمد على الفحص النقدي للمعلومة المحاسبية والمالية، و التي تهدف من خلالها إلى الحكم بأكبر موضوعية عن أدائها المالي والاقتصادي و قدرتها على السداد و كذا ذمتها المالية"<sup>(2)</sup>.

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

- التحليل المالي يتعلق بالأرصدة التاريخية للقوائم و أنه يسبق التخطيط المالي؛
- يهدف إلى تحقيق مصلحة الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة؛
- إظهار الارتباطات بين عناصر القوائم المالية؛
- التحليل المالي عملية تسمح باكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة؛
- التحليل المالي هو مجموعة الأساليب و الطرق التي تسمح باتخاذ القرارات، و تقييم الأداء؛
- و بالتالي فهو وسيلة للرقابة و التي تتيح اكتشاف الانحرافات و منه تصحيحها و لتفاديها مستقبلا.

و على العموم يمكن أن نخلص إلى صياغة تعريف شامل للتحليل المالي:

" فهو عبارة عن دراسة البيانات المسجلة في القوائم المالية لإظهار علاقات الارتباط الموجودة بين مختلف بنود القوائم بهدف الوصول إلى بعض الاستنتاجات التي تساعد على عمليات الإدارة من تخطيط و رقابة، و يستخدم في تلك أدوات و أساليب تدعى تقنيات التحليل المالي".

## 2-1-2- خصائص التحليل المالي:

للتحليل المالي مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:<sup>(3)</sup>

(1) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، (عمان: الأردن، دار الوراق للنشر و التوزيع، 2004)، ص 21.

(2) عادل بومجان، دور التحليل المالي في اتخاذ القرار للمؤسسة الصناعية، (مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2013/2014)، ص 32.

(3) صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، (مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، 2012/2013)، ص 11.

- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات؛
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية و ليس فقط النشاط المالي؛
- هو نشاط مستمر مع المؤسسة؛
- يميز بين كل من البيانات و المعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات؛
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية و قوائم الدخل.

## 2-2-2- مجالات تطبيق التحليل المالي:

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة من أهمها الآتي:<sup>(1)</sup>

### 2-2-2-1- التحليل الائتماني:

يتم هذا التحليل من قبل المقرضين لمعرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرضاً لأحد الأطراف من خلال تحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضاً من أجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه.

### 2-2-2-2- التحليل الاستثماري:

يهتم هذا النوع من التحليل بعملية تقييم الأسهم والسندات وتقييم المؤسسات بصورة عامة، ويعد من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مدار اهتمام نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات.

### 2-2-2-3- تحليل الاندماج و التملك:

تستلزم عملية تملك شركة أو الاندماج بين الشركات، القيام بعملية تحليل مالي للمنشأة المراد شراؤها من أجل الوقوف على وضع المنشأة و تحديد موقعها في السوق، فضلاً عن أمور كثيرة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المنشأة و غيره.

### 2-2-2-4- تحليل الأداء:

يعد هذا النوع من التحليل من الأنواع المهمة، و لعل غالبية الأطراف (الإدارة، المستثمرون والمقرضون و غيرهم) تقوم بهذا النوع من التحليل باعتبار أنه يقوم بتقييم المؤسسات من جهات عدة، كتقييم الربحية و كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها أو توازنها المالي أو ما يتعلق بالسيولة و النمو و ما إلى ذلك.

<sup>(1)</sup> جليل كاظم ملول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة (مفاهيم نظرية و تطبيقات علمية)، (عمان: الأردن، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2013)، ص

## 2-2-5- التخطيط:

يعد التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط، إذ يستعان به في وضع تصور لأداء المنشأة المتوقع عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المنشأة.

## المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، و تسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها، و على المحلل مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة و كفاءتها.

و بناء عليه يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي و هي: (1)

## 1- الإدارة المالية في المؤسسة:

يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة والضعف وتصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساسي وهو تعظيم قيمة المنشأة، و قد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح، و من جهة أخرى فإن اهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، كما قد تجد أنه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى التخزين.

## 2- المستثمرون:

مهما كانت طبيعة المستثمر فإنه يفضل اتخاذ قرار الاستثمار (شراء أسهم الشركة) استنادا إلى دراسة تعتمد جزئيا على مؤشرات التحليل المالي و هي الربحية، السيولة، انخفاض المخاطرة، المديونية... الخ.

## 3- الدائنون:

يقوم الموردون بالتحليل المالي للمنشأة قبل أن يتخذوا قرارات توريد المواد الأولية وبيعها على الحساب، كما قصر أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل السيولة، في حين كلما زاد أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية كذلك.

كما تتولى المصارف الاستعلام عن المركز الائتماني للمنشأة قبل تقديم التسهيلات المصرفية مستندا إلى نتائج التحليل المالي، فكل مصرف يرغب التأكد من أن قروضه المقدمة للمنشأة التي تساهم في خلق القدرة الذاتية لها عن تسديد تلك القروض الممنوحة.

(1) أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر، ط 2، 2012)، ص 77.



**4- أسواق المال:**

من متطلبات إدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين و تقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات و نشرها في دوريات ونشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمنشآت ومساعدة المستثمرين و المهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.

**5- الدولة:**

تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار وفي تحصيل الضرائب ورقابة المنشآت التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي.

و هناك أطراف أخرى تهتم بالتحليل المالي:<sup>(1)</sup>

**6- العاملون:**

تهتم هذه الفئة بالتحليل المالي لمعرفة مدى نجاحهم في الإسهام بتحقيق أهداف المشروع، و معرفة مدى توفر الاستقرار الوظيفي، و تحديد المطالب الجديدة في ضوء النتائج، كما تعد وسيلة مناسبة لتحقيق هذه المطالبات وفق مؤشرات منطقية.

**7- المنافسون:**

و هدفهم معرفة الخلل أو التميز لدى المشروع لكي يضعون الخطط لمقابلة المنافسة ولتحقيق أغراضهم.

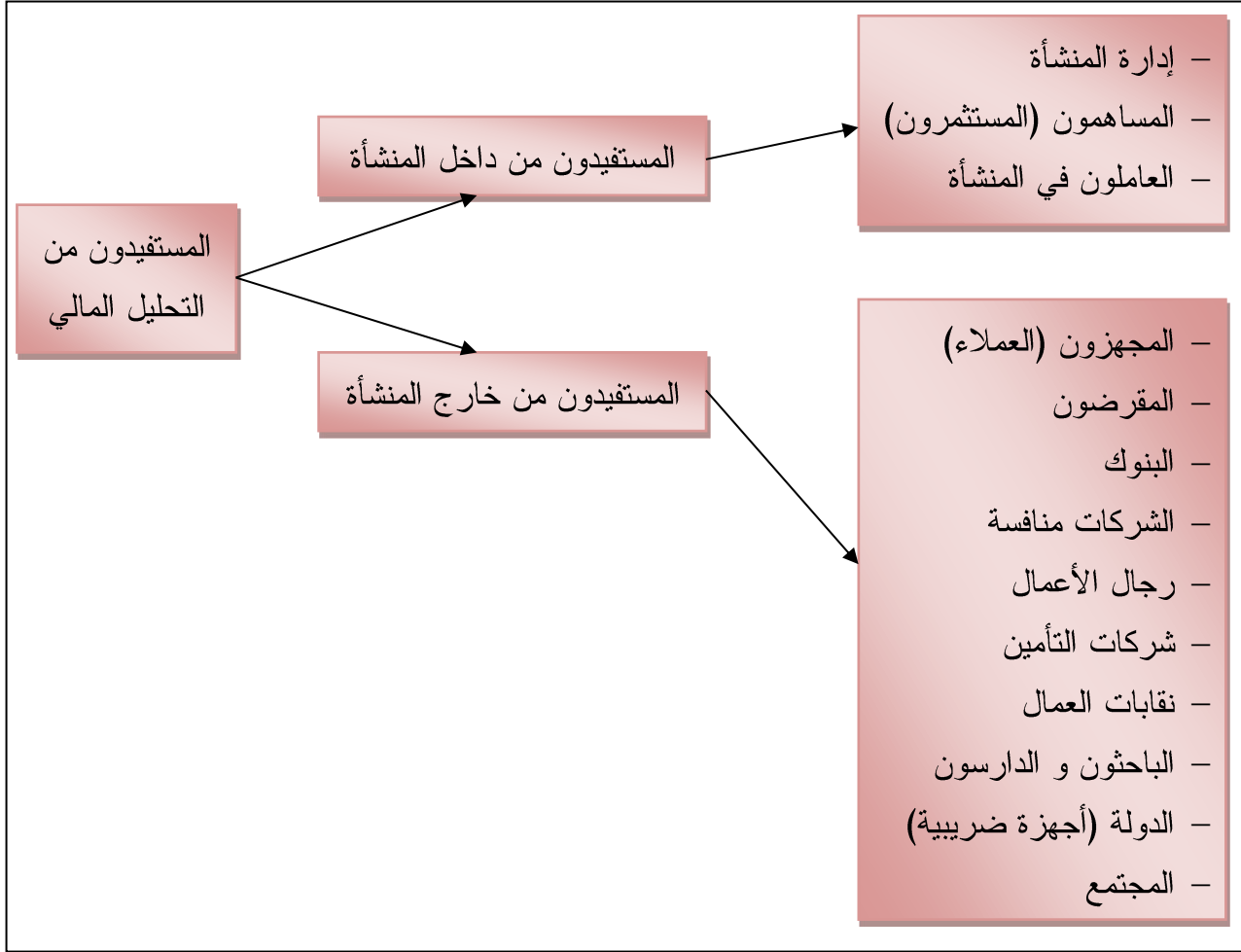
**8- الجمهور العام:<sup>(2)</sup>**

تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، و قد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

و الشكل التالي يوضح المستفيدون من عملية التحليل المالي:

(1) دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، (عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2007)، ص 68.  
 (2) مداني بن بلغيث، عبد القادر دشا، "انعكاسات تطبيق النظام محاسبي المالي على تشخيص المالي للمؤسسة"، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و معايير دولية للمراجعة المنعقدة في 13 و 14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة).

شكل رقم(1-1): يوضح المستفيدون من التحليل المالي



المصدر: عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، (عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 2008)، ص 100.

المطلب الرابع: أسس و محددات و أهداف التحليل المالي

4-1- أسس التحليل المالي بالنسب

هناك عدد من الأسس التي يتوجب إتباعها في التحليل المالي باستخدام النسب وذلك لضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها و من هذه الأسس التالي:<sup>(1)</sup>

4-1-1- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

الهدف الرئيسي للتحليل المالي هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية و التقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرارات في عمله، و يساعد في تحقيق هذه الغاية التحليل المالي بالنسب الذي يتركز دوره في تقليص كمية البيانات المحاسبية إلى مجموعة قليلة معبرة عن المؤشرات ذات الدلالة.

(1) عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتقاد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، (مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة و تمويل، غزة: فلسطين، 2008)، ص 24.

## 4-1-2- القيام بتركيب النسب بطريقة منطقية:

هناك مجموعة من الأسس الواجب الارتكاز عليها عند استخراج النسب المالية وهي:

- تركيب النسب بطريقة تعكس علاقات اقتصادية معينة، كنسبة الدخل إلى حقوق أصحاب المشروع؛
- يجب أن تعد النسب لتعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام، فمثلا نسبة الربح إلى صافي المبيعات تعكس العلاقة المباشرة بين الربح و المبيعات؛
- يجب أن تفيد النسبة في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى، فمعدل العائد على الموجودات يفيد في تحديد جدوى الاقتراض، باعتبار أن الموال المقترضة ستوجه للاستثمار في الموجودات إذ يمكن المقارنة بين العائد والموجودات وكلفة الاقتراض.

## 4-2- محددات التحليل المالي

- التحليل المالي أداة مهمة لاقترب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المؤسسات المحللة، إلا أن المدى الذي يصل إليه المحلل في هذا الاقتراب محكوم بمجموعة عوامل منها:<sup>(1)</sup>
- كلما كانت المعلومات المالية وافية ودقيقة كلما كانت نتائج التحليل أفضل؛
  - التحليل المالي لا يصل إلى نتائج أكيدة و هو عادة ما يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة؛
  - قد يركز المحلل المالي على جانب واحد و يهمل الجوانب الأخرى فالمقرض يركز على السيولة و المستثمر يركز على الربحية؛
  - نوعية و كمية المعلومات المتوفرة للمحلل المالي فكلما كانت نوعية المعلومات جيدة و دقيقة، كلما كان حكم المحلل أدق على المنشأة؛
  - عملية التقدير الشخصي لدى المحلل المالي و خاصة فيما يتعلق بالاستهلاك أو تقدير مخصص الديون المشكوك فيها أو تقدير الشهرة، إن عملية التقدير الشخصي للمحلل تلقي ضلال من الشك على مدى تمثيلها للواقع؛
  - الاستمرارية في استخدام القواعد المحاسبية من قبل المحلل المالي حيث أن تغير الأسلوب سيؤدي إلى نتائج عكسية؛
  - محدودية مؤشرات الاتجاه، فإذا قدمت نسب السيولة في الماضي فليس من الضروري أن تستمر في المستقبل؛
  - عملية الاختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق؛

(1) عبد الحليم كراجه وآخرون، المرجع السابق، ص 167.

- عند الانتقال من أسلوب إلى آخر يجب أن يشار إلى ذلك في القوائم المالية كالانتقال من تقييم بضاعة آخر المدة من طريقة الوارد أولاً صادر أولاً إلى طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً؛
- تلجأ كثير من المؤسسات إلى تجميل ميزانياتها وهذا ما يعيق عمل المحلل و يحد من قدرته على الحكم بكفاءة على المنشأة، فمثلاً حصول المنشأة على قرض طويل الأجل في نهاية السنة المالية يرفع من نسبة التداول لأن قرض طويل الأجل يزيد من سيولة المنشأة و هو يعتبر من الخصوم الثابتة و ليس المتداولة؛
- القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الإدارة في التوسع أو العلاقات مع الموردين.

#### 4-3- أهداف التحليل المالي

إن التحليل المالي يلعب دور الوصل بين مختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

#### 4-3-1- بالنسبة للشركة:<sup>(1)</sup>

- تعتبر نتائج المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل، و بالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:
- تقييم الوضع المالي و النقدي للشركة؛
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار و التمويل؛
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعادة الموازنات و الخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة و التي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدراً للمعلومة الكمية و النوعية لمتخذي القرار.

#### 4-3-2- بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:<sup>(2)</sup>

حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة حيث تهدف إلى:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛

(1) عدنان تايه النعيمي وآخرون، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة،(عمان: الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،2008)،ص 21.

(2) ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي،(بن عكنون: الجزائر، دار المحمدية العامة،1998)،ص 13.

- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة، من أجل الاستفادة من القرض.

من أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي التعامل مع نتائج التحليل المالي بكل حذر خاصة وأن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد و المعايير المحاسبية من جهة، وبعض عناصر القوائم المالية من الجانب الآخر، خاصة و أنها تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى التفاوت في نتائج التحليل خلال فترة زمنية معينة.

## المبحث الثاني: العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي

### المطلب الأول: مراحل وأنواع التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل الأساسية، و لا يشترط أن تمر كل أنواع التحليل بكل هذه المراحل، فقد يتم تجاوز بعضها، أو دمج بعضها في الأخرى أو تجزئة مرحلة أساسية إلى مراحل فرعية منفصلة، و هذا يعتمد على نوع التحليل، وأهمية ودرجة التفصيل المطلوبة، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى مراحل التحليل المالي وأنواعه.

#### 1-1-1 مراحل التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على عدة مراحل هي: (1)

##### 1-1-1-1 مرحلة التصنيف:

تتضمن هذه المرحلة إعداد البيانات المحاسبية و تصنيفها في مجموعات متجانسة، ثم دراسة تفصيلية لفهم مدلولاتها، وتشمل هذه المرحلة كذلك جمع المعلومات وتجزئتها وترتيبها وتحليل الأرقام الموجودة في الميزانية من أجل استخراج المعلومات المالية التي تعتبر كقاعدة لاستنتاج الوضعية المالية و تقدير الإمكانيات.

##### 1-1-1-2 مرحلة المقارنة:

في هذه المرحلة يقوم المحلل بمقارنة الأرقام الجزئية بعضها البعض و مقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية و تساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي تبين الأرقام ومرحلة التصنيف لا على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية، بل تشمل أكثر من فترة محاسبية.

##### 1-1-1-3 مرحلة الاستنتاج:

بعد انتهاء المحلل من المرحلتين السابقتين يكتشف نقاط القوة والضعف في المالية المتبعة من طرف المؤسسة مع توجيه بعض الاقتراحات لمحاولة الخروج من الوضع الصعب إذا كانت المؤسسة في حالة مالية سيئة، أما إذا كانت في وضعية جيدة فتستمر على ما هي فيه مع إضافة اقتراحات جديدة تسمح بتطويرها و إستمراريتها في السوق.

(1) قدور هشام، دور التحليل المالي في تصنيف البنوك للمؤسسات الاقتصادية، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2013-2014)، ص 10.

و مما سبق يمكن تلخيص أهم المراحل في الخطوات التالية:<sup>(1)</sup>

1. تحديد الهدف من التحليل؛
2. تحدي الفترة الزمنية التي سيتم تحليلها؛
3. اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه؛
4. اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحليل؛
5. معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره؛
6. اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه؛
7. تحديد مدى واتجاه وانحراف المنشأة عن المعيار المستعمل؛
8. تتبع العوامل التي أدت إلى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية؛
9. الاستنتاج المناسب من عمليات التحليل؛
10. وضع التوصيات و اقتراح الحلول الملائمة.

## 1-2- أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس ما يلي:<sup>(2)</sup>

### 1-2-1- التحليل المالي من حيث نطاقه:

#### • التحليل المالي على المستوى القومي:

يقصد بهذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة، وتدخل ضمن عملية التقييم هذه الظواهر والعمليات المالية الداخلة في مقاييس الاقتصاد الوطني ككل، ويعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزء من التحليل الاقتصادي ويدخل ضمن مجال الاقتصاد السياسي.

#### • التحليل المالي على مستوى منشأة الأعمال:

يقصد به تقييم نشاط منشأة الأعمال سواء كانت تهدف إلى الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

(1) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار و التمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، (عمان: الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008)، ص 92.

(2) حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة (منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات)، (عمان: الأردن، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص 48.

### 1-2-2- التحليل المالي من حيث شموليته:

- التحليل المالي الشامل:

يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

- التحليل المالي الجزئي:

يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم جزء معين من نشاط منشأة الأعمال خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل رأس المال الثابت أو تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل، أو تحليل القابلية الإيرادية للمنشأة أو تحليل المخزون السلعي... إلخ.

### 1-2-3- من حيث وقت وقوعه: ويقسم إلى:

- التحليل التاريخي:

يقصد به تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية ماضية مختارة كأن تكون لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة... إلخ.

- التحليل المستقبلي:

و يقصد به تقييم نشاط الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية لاحقة (مستقبلية) كأن يكون لفترة ثلاث سنوات أو خمس سنوات قادمة وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية للمنشأة.

### 1-2-4- من حيث طبيعته: يقسم إلى:

- التحليل الداخلي:

يقصد به تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة معينة من قبل الأجهزة المختصة داخل المؤسسة.

- التحليل الخارجي:

و يقصد به تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة من خارج المؤسسة.



و هناك تقسيمات أخرى للتحليل المالي:

### 1-2-5- التحليل المالي من حيث شكله: ونميز نوعين من التحليل:<sup>(1)</sup>

#### • التحليل الرأسي (العمودي):

ينطوي على دراسة العلاقات بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين و تصف بالسكون و الثبات و يساعد على تقديم آراء المنشأة في تلك الفترة و اكتشاف نواحي الضعف و القوة، و لكن يظل بحاجة لأن يدعم بالتحليل الأفقي و باستخراج المركز البيعي.

#### • التحليل الأفقي:

و يشمل دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصاناً بمرور الزمن، وبهذا فهو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت و يستخدم كذلك في حالة النسب المالية.

ويساعد التحليل الأفقي في تحقيق الآتي:

- اكتشاف سلوك النسبية أو أي بند من بنود أي قائمة مالية موضوع الدراسة عبر الزمن؛
- تقييم انجازات و نشاط المنشأة في ضوء هذا السلوك و من ثم انجاز القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

### 1-2-6- التحليل المالي حسب طبيعة البيانات والمعلومات: ويقسم إلى:<sup>(2)</sup>

#### • مصدر الحصول على البيانات و المعلومات:

حيث أن هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المنشأة، بمعنى أنها موجودة في تقارير أعدتها المنشأة لأغراض مختلفة، قد يكون التحليل المالي إحداها، وقد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية.

#### • مدى تدقيق البيانات من عدمه:

يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة مدقق داخلي أو مدقق خارجي إلى:

(1) محمد سعيد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 89.

(2) وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، (منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007)، ص 31.

- بيانات تتم تدقيقها؛
- بيانات لم يتم تدقيقها.

و تعتبر الفئة الأولى أكثر دقة من الثانية و بالتالي تكون نتائج التحليل التي تعتمد عليها أكثر دقة بعكس الثانية.

• مدى نشر البيانات من عدمه: تبويب إلى:

- بيانات منشورة؛
- بيانات غير منشورة.

ويلاحظ الفرق بينهما حيث أن البيانات منشورة عادة تكون ملخصة وعامة بينما تكون البيانات غير منشورة أكثر تفصيلاً.

المطلب الثاني: الطرق و الأساليب التقليدية المستخدمة في التحليل المالي

تعتبر الطرق والأساليب بمثابة الوسائل العلمية التي يستند عليها المحلل المالي، في صياغة المعلومة المالية، ويتوقف ذلك على مهارة وخبرة المحلل المالي في حسن استخدام هذه الأساليب منفردة أو مجتمعة حسب الضروريات التي تتطلبها عملية التحليل.

حيث تشمل الطرق والأساليب التقليدية مجموعة الأساليب التي ظهرت أول مرة بظهور التحليل المالي وهي تتكون من:

- النسب المالية؛
- المقارنات.

1-1- النسب المالية

تعتبر النسب المالية إحدى الطرق التحليل الأكثر شيوعاً في الحياة المهنية، بسبب سهولة تطبيقها و تعدد الأغراض التي تحققها.<sup>(1)</sup>

1-1-1- تعريف النسب المالية:

تعريف 1:

النسب المالية عبارة عن بيانات محسوبة من القوائم المالية، وبما أن النسبة تحسب من بسط ومقام، فإنه عادة يتم أخذ البسط من الميزانية العمومية والمقام من قائمة الدخل أو العكس، كما أنه قد يتم أخذ البسط

(1) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (عمان: الأردن، دار إثراء للنشر و التوزيع، 2009)، ص 25.

والمقام من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، وتستخدم النسب في العادة في تقييم أداء المنشأة، حيث أن كلا من النسب يستخدم في تقييم جانب معين من جوانب نشاط المنشأة، و يتم التقييم بمقارنة النسبة المحسوبة للمنشأة بنسبة أخرى معيارية تسمى بمعيار الصناعة و هو عبارة عن متوسط النسبة لمجموعة الشركات العاملة في نفس المجال، ثم الحكم على أداء المنشأة في ضوء هذه المقارنة.<sup>(1)</sup>

## تعريف 2:

تعرف النسبة رياضياً بأنها علاقة ثابتة بين رقمين، أما في مجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات نتائج أو واحد من كليهما.<sup>(2)</sup>

### 1-1-2- مزاي التحليل المالي بالنسب:

التحليل المالي بالنسب المالية مجموعة من المزايا و هي:<sup>(3)</sup>

- تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض على حد سواء؛
- إمكانية احتسابها ببساطة ويسر؛
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة؛
- تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى؛
- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسب كمؤشر مسبق على احتمال مرور المنشأة بأحداث معينة مستقبلاً بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية؛
- قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في نسب أخرى بحيث يمكن الاستعاضة بنسبة واحدة من عدة نسب عند تقييم مجال محدد من الأداء.

### 1-1-3- حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي:

هناك مجموعة من الحدود عند استخدام النسب المالية و هي:<sup>(4)</sup>

- صعوبة المقارنة و تنشأ تلك الصعوبة من اختلاف الأساليب و السياسات المالية من شركة لأخرى و خير مثال على ذلك طرق تقييم المخزون السلعي، طرق الإهلاك...؛

(1) فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، (عمان: الأردن، دار إثراء للنشر و التوزيع، ط 2، 2011)، ص 37.

(2) jacque Taulier, *Analyse Financiere de l'entreprise*, Edition Chotard et ASSociés éditeur, Paris 1989, p 29.

(3) هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، (عمان: الأردن، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 2000)، ص 223.

(4) رشاد العصار و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، (عمان: الأردن، دار البركة للنشر و التوزيع، 2001)، ص 230.

- التحليل بالنسب المالية تحليل ساكن أي أنه يفترض ثبات العناصر التي احتسبت منها النسب على حالها لحظة احتساب النسبة وهذا لا يحدث إلا إذا توقفت الشركة عن العمل أي أن التحليل بالنسب يهمل عنصر الزمن؛
  - تعتمد النسب المالية غالبا على بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وبالتالي فهي ورثية عيوبها كثيرة مثل:
  - كل بيانات القوائم المالية بيانات تاريخية أي أنها لا تظهر أثر الحوادث اللاحقة كأن يتم شراء أو بيع بضاعة نقداً أو على الحساب بعد إعداد الحسابات الختامية؛
  - إن موعد إعدادها هو بنهاية الفترة المحاسبية وفي تاريخ محدد مسبقا مما يمكن الإدارة من إظهار البيانات بالشكل المرغوب فيه وبالتالي فإن هذه البيانات لا تعطي تصورا عن وضع الشركة عبر الزمن؛
  - النسبة بحد ذاتها رقم بلا دلالة محددة إلا إذا قورن بأحد المعايير المتعارف عليها؛
  - من الصعب تحديد أسباب القيم التي تتأثر بالتقديرات الشخصية مما يجعلها لا تمثل الواقع تمثيلا دقيقا.
- 1-2- أسلوب المقارنات**

يعتبر أسلوب المقارنات أحد الأساليب المستخدمة في التحليل المالي، حيث يشمل مجالات وفقا للغاية أو الغرض من التحليل، إذ يشمل مقارنة البيانات الفعلية ببيانات السنوات السابقة أو مقارنة بيانات السنة الحالية مع المؤشرات المعيارية، أو مقارنة البيانات المتعلقة بمنشأة أو مشروع ببيانات مشروع منافس.

إن توظيف البيانات كمادة أولية لصناعة المعلومة التي يهدف إليها المحلل وفق هذا الأسلوب، يتطلب إعدادها في جداول تصمم بطريقة تخدم أغراض التحليل وذلك بإتباع الخطوات التالية:<sup>(1)</sup>

### ➤ تصميم جدول خاص يسمى "بجدول المقارنات"

يتكون من حقول يختلف عددها باختلاف كمية و نوعية البيانات المراد تحليلها والفترة الزمنية التي يشملها التحليل، إلا أنه يتكون من أربعة حقول هي:

- \* **حقل التفاصيل:** يخصص لعناوين العناصر التي يشملها التحليل؛
- \* **حقل البيانات التاريخية:** ويختلف عدد الخانات باختلاف عدد سنوات الفترة الزمنية؛
- \* **حقل التغيرات المطلقة:** ويتكون من تغيرات مطلقة موجبة وتغيرات مطلقة سالبة؛
- \* **حقل التغيرات النسبية:** ويتكون من التغيرات النسبية الموجبة والسالبة.

(1) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، المرجع سابق، ص 83.

الجدول رقم (1-1): جدول المقارنات

التغيرات النسبية %		التغيرات المطلقة		البيانات التاريخية		التفاصيل
الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة	السنة الماضية	السنة الحالية	

المصدر: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (عمان: الأردن، إثناء للنشر والتوزيع، 2009)، ص 84.

➤ إضافات على جدول المقارنات

تجري بعض الإضافات على نموذج سابق عندما تتم مقارنات إضافية، وخصوصاً عند إجراء المقارنات مع المعدلات المعيارية، إضافة للمقارنات مع البيانات التاريخية، و بناء على ذلك يتكون جدول المقارنات من:

- \* الحقول الأربعة الواردة في الشكل السابق.
- \* حقل خامس للمعدلات المعيارية.
- \* حقل سادس للانحرافات عن المعدلات المعيارية يتكون من الانحرافات المطلقة الموجبة و السالبة.
- \* حقل سابع للانحرافات النسبية عن المعدلات المعيارية و يتكون من الانحرافات النسبية الموجبة و الانحرافات النسبية السالبة.

الجدول رقم (1-2): جدول المقارنات المعدل

الانحرافات النسبية		المعدلات المعيارية		المعدلات المعيارية	التغيرات النسبية %		التغيرات المطلقة		البيانات التاريخية		التفاصيل
الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة		الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة	السنة الماضية	السنة الحالية	

المصدر: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (عمان: الأردن، إثناء للنشر والتوزيع، 2009)، ص 85.

مثال على أسلوب المقارنات:

لدينا بيانات مأخوذة عن قائمة المركز المالي لإحدى الشركات لآخر سنتين 2000، 2001.

المعدلات المعيارية	البيانات التاريخية		التفاصيل
	2001	2000	
لسنة 2001	2001	2000	
18500	195000	21000	أصول ثابتة (صافي)
800	500	1000	نقدية
10000	12000	8000	أوراق قبض
6000	7000	6000	مدينون
27000	28000	20000	المخزون السلعي
43800	47500	35000	إجمالي الأصول المتداولة
62300	67000	56000	إجمالي الأصول
27000	27000	26000	رأس المال
20000	15000	20000	الالتزامات قصيرة الأجل
15300	25000	10000	الالتزامات طويلة الأجل
62300	67000	56000	مجموع الخصوم

المطلوب: إعداد جدول المقارنات

الحل: جدول المقارنات

النسبة %		الانحرافات الفعلية عن المعايير المطلقة		المعدلات المعيارية لسنة 2001	التغيرات النسبية		التغيرات المطلقة		البيانات التاريخية		التفاصيل		
					سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	2001	2000			
37.5	موجبة 5.4 20 16.6 3.7 7.5	سالبة 300 4700	موجبة 1000 2000 1000	18500 800 10000 6000 27000 43800 62300	7.1				195000	21000	أصول ثابتة (صافي) نقدية اوراق قبض مدينون المخزون السلعي اجمالي أ. المتداولة اجمالي الأصول رأس المال الالتزامات القصيرة الالتزامات الطويلة		
					50		1500		500	4000		12000	8000
						50		4000	7000	6000			
					14.3		1000	8000	28000	20000			
					40		8000	12500	47500	35000			
					35.7		12500	67000	56000				
					3.6		1000	67000	56000				
-	-	-	-	27000				27000	26000				
25		5000		20000			5000	15000	20000				
15000	25000	10000	9700	15300	2.5	150	5000	1000	25000	10000			

المطلب الثالث: الطرق و الأساليب الحديثة المستخدمة في التحليل المالي

تعني الأساليب الحديثة الطرق الكمية في التعبير وهذه الطرق والأساليب تكون أكثر دقة من الأساليب التقليدية بالإضافة إلى السرعة في الوصول إلى النتائج والأساليب الحديثة تنقسم إلى:

- الأساليب الإحصائية؛
- الأساليب الرياضية.

3-1- الأساليب الإحصائية<sup>(1)</sup>

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، والغاية من ذلك هو لمعرفة وتوضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة أساس وفق معايير دقيقة وموضوعية وبعيدة عن التحيز لكي تكون عملية المقارنة عملية موضوعية وصحيحة.

أما رقم القياس فيعرف "بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغيير في متغير معين خلال فترة معينة".

يذكر أنه عند إجراء التحليل المالي لعدد من السنوات طبقاً للأرقام القياسية فتسمى بأسلوب المقارنات باستخدام السلاسل الزمنية، و ينبغي ألا تتجاوز السلسلة الزمنية أكثر من خمس سنوات لكي تكون النتائج دقيقة.

و يمكن احتساب العلاقة بين المؤشرات وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة قيمة العنصر في سنة الأساس مضروباً في 100 و تكون العلاقة كالآتي:

$$\text{العلاقة بين المؤشرات وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية} = \frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}} \times 100\%$$

هناك بعض الإجراءات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء التحليل وفق الأساليب الإحصائية وهي:

- لا يجوز إتباع هذا الأسلوب إلا عندما توجد سلسلة زمنية من البيانات؛
- إعداد جدول من حقلين، حقل للعناصر و آخر للسنوات و يضم عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية؛
- نعتبر قيمة الأساس 100 ثم تنسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100.

عند إكمال الجدول التحليلي سنحصل على التغييرات التي حدثت لكل عنصر والذي يسعى بتحليل الاتجاهات، ونستطيع كذلك أن نعمل رسم بياني لكل مؤشر أو عنصر من أجل توضيح اتجاهات التغييرات التي حدثت للسلسلة الزمنية.

(1) علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، (رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الاقتصاد، كوبنهاجن: الدنمارك، 2008)، ص 35.



## 3-2- الطرق و الأساليب الرياضية

و يمكن تصنيف الطرق والأساليب الرياضية إلى ما يلي: (1)

## 3-2-1- طريقة الارتباط و الانحدار:

تستخدم هذه الطريقة لتحديد العلاقة بين النتائج المحققة من مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ويمكن لهذه العلاقة التبادلية أن تظهر لقيمتين محدودتين أو لمجموعتين محددتين.

إن مهمة استخدام طريقة الارتباط، هي إظهار شدة العلاقة بين ظاهرة يرمز لها بـ  $(y)$  و ظاهرة أخرى يرمز لها بـ  $(x)$  و يعبر عن هذه العلاقة بمعادلة رياضية هي:  $y = f(x)$  و هذه المعادلة السابقة يطلق عليها معادلة الانحدار.

و يمكن أن تأخذ العلاقة الارتباطية بين قيم ظاهرتين مختلفتين صوراً مختلفة، فقد تكون العلاقة طردية، بمعنى تزايد أو تناقص المتغير  $(x)$  يؤدي و بنفس الاتجاه إلى تزايد أو تناقص قيم المتغير  $(y)$ .

و قد تكون العلاقة عكسية، حيث أن تغير المتغير المستقل سواء بالزيادة أو النقصان يؤدي وباتجاه معاكس إلى تناقص أو تزايد المتغير التابع.

وتجدر الإشارة هنا إلى دراسة الارتباط بين ظاهرتين تتطلب التأكد من وجود علاقة ترابطية بين الظاهرتين.

## 3-2-2- طريقة المصفوفات الرياضية:

المصفوفة هي مجموعة من الأعداد مرتبة في شكل مستطيل، مكون من عدد من الصفوف و الأعمدة، و تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه وتستخدم بشكل خاص في حل المشاكل الاقتصادية ذات الاحتمالات المتعددة والمعقدة، و غالبا ما يجري تطبيقها في المشاريع الإنتاجية الكبيرة، أو على المشاكل التي تواجه قطاعا اقتصاديا معينا.

(1) وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 224.

و هناك طرق و أساليب أخرى وهي:<sup>(1)</sup>

### 3-2-3- طريقة البرمجة الخطية:

البرمجة تعني وضع المشكلة المراد دراستها بصيغة رياضية أو نموذج رياضي و من ثم حلها، لذا فإن البرمجة الخطية بهذا المعنى تتضمن تخطيط مختلف الأنشطة من أجل الحصول على نتائج مثلى، و يمكن تعريف البرمجة الخطية بأنها "إحدى نماذج البرمجة الرياضية التي تهتم بالتوزيع أو التخصيص الفعال لموارد محددة على أنشطة معروفة بقصد الوصول إلى الهدف المطلوب.

و للبرمجة الخطية عدة طرق منها معادلة المستقيم  $y = a x + b$

حيث تعبر  $a$  عن قيمة  $y$  لما  $x=0$ ، في حين تعبر  $b$  عن ميل الخط و هو عبارة عن التغير في  $y$  بوحدة واحدة.

### 3-2-4- الطرق الرياضية التي تعتمد على الأشكال البيانية:

و هي طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلكس، صفوف الانتظار، الشبكات وغيرها، فمثلا استخدام هذه الطرق في إعداد القوائم المالية المخططة، فيمكن استخدام طريقة السمبلكس في استخراج المبيعات المتوقعة للأشهر القادمة وذلك بناء على دراسة قسم التسويق ومن ثم يصار إلى حساب القوائم المالية المخططة بناء على ذلك، وأصبحت هذه الطرق بسيطة وذلك باستخدام بعض البرمجيات، هذه القوائم المالية المخططة، يستفاد منها لأغراض التخطيطية والرقابة.

### المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي

هناك مجموعة من الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي عند قيامه بالتحليل مالي من أهمها النسب المالية والمؤشرات المالية.

### 4-1- النسب المالية

يمكن تقييم النسب المالية إلى ست مجموعات وهي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب الربحية، نسب السوق ونسب التمويل، وسوف يتم شرح كل نوع من هذه النسب كما يلي:

(1) بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، (مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري: قسنطينة، 2010-2011)، ص 64.

مجموعة الأولى: نسب السيولة<sup>(1)</sup>

تهدف هذه المجموعة من النسب المالية إلى تحليل وتقييم الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية، وبما أن هذه الالتزامات يتم تسديدها من النقدية أو شبه النقدية أو التدفق النقدي الناتج من المبيعات النقدية أو من تحصيل الذمم المدينة أو خصم أوراق القبض لذلك يجب على المؤسسة أن تحتفظ بمقادير كافية من هذه الأصول (التي يسهل تحويلها إلى نقدية) تفوق أو تزيد عن مقدار الخصوم المتداولة وذلك لأن بعض هذه الأصول قد يحتاج إلى فترة زمنية قد تطول نسبياً أو قد تقصر لكي يتحول إلى نقدية، وهذه المجموعة تشمل:

1- نسبة التداول:<sup>(2)</sup>

هي علاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة، حيث توضح قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما ازدادت ثقة المقرضين في قدرة المنشأة على التسديد غير أنه من الواجب ملاحظة أن زيادة سيولة المنشأة تؤثر سلباً على الربحية حيث أن الاحتفاظ بسيولة زائدة عن اللازم، يعني تعطيل فرص الاستثمار هذه الأموال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2- نسبة صافي رأس المال العامل:<sup>(3)</sup>

و تمثل فائض الأصول المتداولة عن الالتزامات المتداولة ويعبر عن العلاقة بينهما، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة}$$

وتشمل الأصول المتداولة لأغراض احتساب رأس المال العامل على كل من النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة بالصافي (بعد طرح مخصص الديون المشكوك فيها)، وبضاعة آخر المدة (المخزون)، والمصاريف المدفوعة مقدماً.

(1) رشاد العصار وآخرون، المرجع السابق، ص 190.

(2) فايز تيم، المرجع السابق، ص 38.

(3) فايز سليم حداد، الإدارة المالية، (عمان: الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 3، 2010)، ص 65.

أما الالتزامات المتداولة فتشمل كل من الذمم الدائنة، أوراق الدفع، المصاريف المستحقة، مخصصات الضريبة، وذلك الجزء من القروض طويلة الأجل التي تستحق خلال فترة مالية واحدة من تاريخ إعداد القوائم المالية، فالزيادة في صافي رأس المال العامل هو مؤشر إيجابي لقدرة الشركة على السداد في الأجل القصير. وهناك نسبة أخرى تساوي:

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

### 3- نسبة السيولة السريعة:<sup>(1)</sup>

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية، وتشمل هذه الأصول كل من النقدية، الأوراق المالية، والذمم المدينة وتستبعد المصروفات المدفوعة مقدما والمخزون لصعوبة تحويله إلى نقد، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة سهلة التحويل إلى نقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

$$= \frac{\text{موجودات متداولة} - \text{مخزون}}{\text{المطلوبات متداولة}}$$

### 4- نسبة النقدية:<sup>(2)</sup>

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية وشبه النقدية وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقد} + \text{الأوراق المالية قصيرة الأجل}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وهناك أنواع أخرى لنسب السيولة وهي كما يلي:<sup>(3)</sup>

(1) نفس المرجع السابق، ص 68.

(2) نفس المرجع، ص 69.

(3) رشاد العصار وآخرون، المرجع السابق، ص 193.

### 5- سرعة دوران النقدية:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على تدوير النقدية وشبه النقدية لديها خلال عملياتها السنوية فارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا على الاستخدام الفعال للنقدية ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك يجب أن تتم المقارنة بين سرعة دوران النقدية للمنشأة وبين سرعة دوران النقدية للمنشآت المماثلة، وكذلك مع سرعة دوران النقدية في المنشأة للسنوات السابقة، وتعد هذه النسبة مقياسا للكفاءة في استخدام النقدية المتاحة، وتحسب كما يلي:

$$\text{سرعة دوران النقدية} = \frac{\text{صافي المبيعات السنوية}}{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}} = \dots \text{ مرة}$$

شبه النقدية = هي الاستثمارات المؤقتة والأوراق المالية.

### 6- نسبة المخزون السلعي إلى صافي رأس المال العامل:

تظهر هذه النسبة مدى مساهمة المخزون السلعي في صافي رأس المال العامل، ومن ثم فإن انخفاض هذه النسبة هو في مصلحة الشركة وذلك لأن عملية تحويل البضاعة إلى نقدية تستغرق وقتا أطول ويحتمل حدوث خسارة من جراء ذلك، ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{المخزون السلعي}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

### 7- نسبة التغطية للاحتياجات النقدية اليومية:

تستطيع الإدارة من خلالها معرفة المدة الزمنية التي تستطيع فيها الشركة مواصلة عملها اليومي بالاعتماد على سيولتها دون الحاجة إلى مصادر أخرى للنقدية، أي أنها تقيس عدد الأيام الممهلة أمام الإدارة في البحث عن مصادر جديدة للنقدية غير المصادر الحالية، دون أن يتأثر عمل الشركة اليومي لحظر التوقيف وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التغطية للاحتياجات اليومية} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{معدل تكاليف العمليات العادية اليومي (نقدي)}}$$

ويحسب معدل تكاليف عمليات اليومي النقدي كما يلي:

$$\text{معدل تكاليف العمليات اليومية} = \frac{\text{تكلفة المبيعات} + \text{مصاريف الادارية و البيعية} - \text{الاستهلاكات و مصاريف التي لا تمثل تدفق نقدي خارج}}{360 \text{ أو } 365 \text{ يوم}}$$

### 8- نسبة التدفق النقدي إلى الديون:

تعتبر هذه النسبة من النسب التي تقيس قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وذلك من خلال قدرة التدفقات من خلال المعادلة التالية:

$$\text{صافي ربح العمليات} + \text{الاستهلاكات (نفقات غير النقدية)}$$

و تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{التدفق النقدي من العمليات}}{\text{مجموع التزامات الغير}}$$

### المجموعة الثانية: نسب النشاط

وهي النسب التي تبين كفاءة المشروع سواء في تحصيل الذمم المدينة أو في استغلال موارد المشروع الاستغلال الأمثل وتحسب هذه النسب كما يلي: (1)

### 1- نسب دوران الموجودات و المطلوبات المتداولة: وتشمل:

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد المدينين}} = \text{معدل دوران الذمم المدينة}$$

$$\frac{365}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}} = \text{متوسط فترة التحصيل}$$

يقيس هذان المعدلان كفاءة إدارة الائتمان و مدى فعالية سياسات الائتمان و التحصيل، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفاض معدل فترة التحصيل، كلما كان ذلك مؤشر جيد أو العكس بالعكس.

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المخزون}} = \text{معدل دوران المخزون}$$

(1) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2006)، ص 36.

$$\frac{360}{\text{متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون}} = \text{معدل دوران المخزون}$$

يقيس هذان المعدلان مدى كفاءة و فعالية إدارة المخزون، و كلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفاض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا أو العكس بالعكس.

- معدل دوران الذمم الدائنة: ويحسب بالعلاقة

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد الدائنين}} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{رصيد الدائنين}} \text{ أو}$$

- متوسط فترة الائتمان: ويحسب بالعلاقة

$$\frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}} =$$

يقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان، كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة، مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة.

- معدل دوران صافي رأس المال العامل:

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد صافي رأس المال العامل}} =$$

و كلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح.

- نسب دوران الموجودات طويلة الأجل:

وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها، و كلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة و العكس بالعكس، ومن أهم هذه المعدلات:

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{جملة الموجودات}} = \text{معدل دوران الموجودات}$$

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{جملة الموجودات - الموجودات غير الملموسة (غير العاملة)}} = \text{معدل دوران الموجودات الملموسة}$$

### المجموعة الثالثة: نسب الربحية

تشير هذه النسب إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، كما أن نسب الربحية تثير اهتمام المستثمرين و الإدارة والمقرضين، و تقسم إلى: (1)

1- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات: وتشمل:

- نسبة مجمل ربح العمليات إلى صافي المبيعات (حافة مجمل الربح):

$$\frac{\text{مجمّل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

هذه النسبة تهتم بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، وليس هناك معيار نمطي، ولكن يمكن إجراء المقارنة مع نسب الشركة في السنوات السابقة ونسب المنشآت الأخرى في الصناعة.

- نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات:

$$\frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

وتبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر لذا ينظر إلى هذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل، وتقييم هذه النسبة يستلزم أيضا المقارنة مع نسب السنوات السابقة لتعنى المنشأة ومع منشآت أخرى في نفس الصناعة.

- نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

(1) جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، (بيروت: لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر)، ص 176.



صافي الربح هنا يقصد به الربح الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار المصروفات الأخرى والإيرادات الأخرى.

و تبين إلى أي مدى يمكن أن ينخفض سعر بيع الوحدة قبل أن تحمل المنشأة خسارة شاملة.

## 2- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الأرباح إلى الاستثمارات:

الهدف منها قياس ربحية الأموال المستثمرة في المنشأة، كما أنها تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة، هذا ويعبر العائد المرتفع عن كفاءة في الإدارة وهذه النسب هي:

– العائد على الموجودات:

$$\begin{aligned} &= \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات (معدل مجموع الموجودات)}} \\ &= \frac{\text{الموجودات في أول السنة} + \text{الموجودات في آخر السنة}}{2} = \text{معدل مجموع الموجودات} \end{aligned}$$

وهناك من يرى بأن:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}} = \text{العائد على الموجودات}$$

و تعتبر هذه النسبة جيدة لمقارنة ربحية المؤسسات المختلفة في استخدامها للأصول العامة، وكذلك فهي معيار مناسب لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المنشأة.

## • العائد على حقوق المساهمين (ROE):

$$\begin{aligned} &= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي حقوق المساهمين (معدل حقوق المساهمين)}} \end{aligned}$$

و هناك من يرى أن العائد:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{حقوق المساهمين}} = \text{العائد}$$

حقوق الملكية = مجموع الموجودات – مجموع المطلوبات

و هي تتألف من رأس المال + الاحتياطات (احتياطي إجباري واختياري) + الأرباح المدورة - الخسائر إن وجدت.

وهي مقياس شامل للربحية حيث تأخذ بعين الاعتبار صافي الربح الشامل وليس صافي ربح العمليات، كما أنه مؤشر على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مريح. و هناك نسبة أخرى و هي: (1)

### 3- القوة الإيرادية:

يشير اصطلاح القوة الإيرادية إلى مقدرة الاستثمار المعني على تحقيق عائد نتيجة لاستخدامه.

و تحسب حسب المعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{مجموع الأصول المشتركة في العمليات}} = \text{القوة الإيرادية}$$

و يمكن أن تحسب بالمعادلة التالية:

القوة الايرادية = معدل دوران الأصول المشتركة في العمليات × نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي ربح المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المشتركة في العمليات}} =$$

### المجموعة الرابعة: نسب المديونية و الرفع المالي

تقيس هذه المجموعة من النسب مقدار مساهمة الديون ورأس المال في تمويل شراء الموجودات و تتكون هذه المجموعة من النسب التالية: (2)

#### 1- نسبة الديون الكلية إلى إجمالي الموجودات:

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الأموال المقترضة في إجمالي الموجودات سواء كانت ديون طويلة أو قصيرة الأجل، و تحسب كما يلي:

(1) جمال الدين محمد مرسي، أحمد عبد الله للحج، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، (الإسكندرية: مصر ، الدار الجامعية، 2010)، ص 174.

(2) علي عباس، الإدارة المالية، (عمان: الأردن ، إثراء للنشر و التوزيع، 2008)، ص 91.

$$\text{نسبة الديون الكلية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

2- نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

• **نسب التغطية:**

تسمى أيضا نسب الرفع المالي، وتقيس هذه النسب مقدرة الأرباح التشغيلية للشركة على تغطية الديون أو الالتزامات الثابتة، أي سداد الالتزامات المستحقة عليها في مواعيدها وتشمل:

• **نسب تغطية الفوائد:**

تقيس هذه النسبة مقدرة الشركة على الوفاء بالدفوعات السنوية في مواعيد استحقاقها من خلال الأرباح التشغيلية التي تحققها، ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{عدة مرات تغطية الأرباح للفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل حسم الفوائد و الضرائب}}{\text{الفوائد السنوية المستحقة}}$$

• **نسبة تغطية التكاليف الثابتة:**

تغطي هذه النسبة بالإضافة إلى الفوائد على الديون، الالتزامات الأخرى، و تعتبر أكثر شمولية من نسبة تغطية الفوائد، و التكاليف الثابتة تشمل عادة الفوائد، والاستئجار السنوي على المدى الطويل و أقساط الديون، لذلك تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على خدمة تكاليفها الثابتة، أو عدد مرات تغطية الأرباح للتكاليف الثابتة، و تحسب كما يلي:

$$\text{عدة مرات تغطية الأرباح للتكاليف الثابتة} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد و الضرائب} + \text{الفوائد المدينة}}{\text{الفوائد المدينة} + \text{أقساط الديون ط.أ}}$$

• معدل التغطية الشامل: (1)

يتضمن هذا المعدل بالإضافة إلى الأعباء المترتبة على المديونية، الالتزامات المترتبة على تأجير بعض الأمور و الجدير بالذكر أن أقساط التأجير تعفى من الضريبة، لذلك لا يتطلب الأمر إجراء أي تعديلات في هذا البند، كما يحدث لأقساط سداد أصل القرض، و يحسب كما يلي:

$$\text{معدل التغطية الشامل} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب وأقساط التأجير}}{\text{الفوائد} + \text{أقساط التأجير} + \text{أقساط سداد أصل القرض} \left( \frac{1}{1 - \text{ضريبة}} \right)}$$

3- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية: (2)

هذه النسبة تبين مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم المتداولة مقارنة مع حقوق الملكية، فإذا كانت مساهمة أموال الملكية في التمويل اقل من ذلك سيحجم أصحاب الديون الطويلة الأجل عن المساهمة في تمويل المنشأة، و يمكن أن تكون هذه النسبة مؤشرا على درجة الخطورة لدى المنشأة، و تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

المجموعة الخامسة: نسب السوق

تعتبر نسب السوق ذات أهمية لحملة الأسهم للمستثمرين المحتملين في الأسهم لمحللي الأوراق المالية لبنوك الاستثمار، و حتى للمقرضين، ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى: (3)

1- أرباح السهم الواحد:

تقيس هذه النسبة حصة كل سهم من الأرباح، و تحسب كما يلي:

$$\text{أرباح السهم الواحد EPS} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم العادية الصادرة}}$$

هذه النسبة يتم مراقبتها بدقة من المستثمرين، لأنها تعطي مؤشر عن مدى نجاح المنشأة.

(1) عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، (الإسكندرية: مصر، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص 93.

(2) مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، (عمان: الأردن دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 123.

(3) نفس المرجع، ص 131.

## 2- نسبة الأرباح إلى سعر السهم:

تقيس نسبة الأرباح إلى السهم العائد المطلوب من المستثمرين في الأسواق المالية لتوظيف أموالهم في أسهم المنشأة، أي تكلفة التمويل من مصدر الملكية في حالة ثبات معدل نمو المنشأة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الأرباح إلى سعر السهم} = \frac{\text{ربحية السهم الواحد}}{\text{متوسط سعر السهم في السوق}}$$

## 3- نسبة سعر السهم إلى أرباح السهم:

تقيس هذه النسبة السعر الذي يكون المستثمر في السوق المالي مستعداً لدفعه لكل دينار ربح بالسهم، ويعبر عن الناتج بعدد المرات، و تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة سعر السهم إلى أرباح السهم} = \frac{\text{متوسط سعر السهم في السوق}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

## 4- القيمة الدفترية للسهم:

تقيس هذه النسبة القيمة التاريخية لذلك الجزء من أصول المنشأة الذي جرى تمويله بأمواله الملكية، أي تعبر عن القيمة المحاسبية للسهم، و تحسب كما يلي:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$$

## 5- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم:

تحسب هذه النسبة بقسمة سعر السهم في السوق على القيمة الدفترية للسهم، و يعبر عن قيمته بالمرات فإذا كانت قيمة النسب أكبر من الواحد، فإن هذا يعني، أن المنشأة تقوم بأداء جيد حسب تقييم المستثمرين في الأسواق المالية، وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

## 6- نسبة ملكية المؤسسات المالية: (1)

تقاس نسبة ملكية المؤسسات المالية بقسمة عدد الأسهم التي تملكها تلك المؤسسات على عدد الأسهم التي أصدرتها المنشأة، ويقصد بالمؤسسات المالية شركات التأمين والبنوك، هيئات التأمين ومعاشات صناديق الاستثمار... وغيرها من الهيئات التي توجه جزء من مواردها المالية لشراء أسهم المنشآت ويفضل العديد من المستثمرين شراء أسهم المنشآت التي تنخفض فيه نسبة ملكية المؤسسات المالية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة ملكية المؤسسات} = \frac{\text{عدد الأسهم المملوكة للمؤسسات}}{\text{الأسهم المصدرة}} \times 100$$

## المجموعة السادسة: نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، تقسم هذه المجموعة إلى: (2)

### 1- نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100 % فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل، و تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \times 100 \%$$

### 2- نسبة التمويل الخاص:

تعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، و تبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش الأمان، و تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموعة الديون}} \times 100 \%$$

(1) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، (الإسكندرية: مصر، المكتب العربي الحديث للنشر، ط 6، 2006)، ص 107.

(2) مبارك لسوس، المرجع السابق، ص 45.

### 3- نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي درجة استقلاليتها، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت نسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموعة الديون}} \times 100 \%$$

### 4- نسبة التمويل الخارجي:

تسعى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، و هي نسبة مرافقة للنسبة السابقة، و هي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100 \%$$

### 4-2- التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية أو التوازنات المالية

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتتمثل أساسا في رأس العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

#### 4-2-1- رأس المال العامل:<sup>(1)</sup>

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة وإيجاد اليسر المالي الناتج عن التقارب الزمني الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به، وهذا ناتج عن دوران قيم الاستغلال، ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية:

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة.
- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

(1) صخري جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص 16.

ولرأس المال العامل أصناف:

➤ رأس المال الخاص:

و هو مقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{أصول ثابتة}$$

➤ رأس المال العامل الإجمالي:

و يضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، و تتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة، و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

➤ رأس المال العامل الخارجي:

وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{مجموع الديون القصيرة و الطويلة الأجل}$$

أو بالعلاقة التالية:<sup>(1)</sup>

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

و الهدف من دراسة رأس المال العامل الخارجي، تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير و إظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا يجدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

– رأس المال العامل الصافي موجب ( $FR > 0$ ):

ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجات طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، ويمكن تمثيله في الشكل التالي:

(1) صحراوي شهاب الدين، النظام المحاسبي المالي و أثره على التحليل المالي للقوائم المالية، (مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم المالية و محاسبية، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2013-2014)، ص 52 .



الشكل رقم (1-2): رأس المال العامل موجب

أموال دائمة	أصول ثابتة
	رأس المال العامل
قروض قصيرة الأجل	أصول متداولة

المصدر: صحراوي شهاب الدين، نظام محاسبي مالي و أثره على التحليل المالي للقوائم المالية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2013-2014، ص52.

– رأس المال العامل الصافي معدوم ( $FR=0$ ):

يعني أن المؤسسة في حالة توازن الأمتل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، ولا تحقق عجز، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-3): رأس المال العامل معدوم

أموال دائمة	أصول ثابتة
قروض قصيرة الأجل	أصول متداولة

المصدر: صحراوي شهاب الدين، نظام محاسبي مالي و أثره على التحليل المالي للقوائم المالية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2013-2014، ص52.

– رأس المال العامل الصافي سالب ( $FR<0$ ):

يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، و حققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل هذه الاحتياجات، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة، ويمكن تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): رأس المال العامل سالب

أموال دائمة	أصول ثابتة
رأس المال العامل	
قروض قصيرة الأجل	أصول متداولة

المصدر: صحراوي شهاب الدين، نظام محاسبي مالي و أثره على التحليل المالي للقوائم المالية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2013-2014، ص52.

4-2-2-4- احتياجات رأس المال:<sup>(1)</sup>

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات والمبيعات، المقبوضات والمدفوعات وكما تعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للسنة المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يتضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة.

و تنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى:

## ➤ احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:

و يمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العالم، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة، ويعبر عنه بالعلاقة:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

## ➤ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم و ديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

## 4-2-3- الخزينة:

## التعريف الأول:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة<sup>(2)</sup>.

(1) لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، (مذكرة الماجستير غير منشورة، قسم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري: قسنطينة، 2011-2012)، ص 95 .

(2) اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، (مذكرة مقدمة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر: باتنة، 2008-2009)، ص 66 .

### التعريف الثاني:

رصيد لمجموع الموارد ومجموع الاستخدامات، فهي تعرف إذا بأنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل<sup>(1)</sup>.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين<sup>(2)</sup>:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{رأس احتياجات المال العامل}$$

$$\text{أو الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية، ويمكن أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

و للخزينة ثلاثة حالات ممكنة وهي:

#### ➤ الخزينة الصفرية:

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

#### ➤ الخزينة الموجبة:

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

#### ➤ الخزينة السالبة:

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

<sup>(1)</sup> Omar Boukhozar, *Equilibre Financière de entreprises presse universitaires*, lioun, 1983, P149

<sup>(2)</sup> اليمين سعادة، نفس المرجع ، ص 66.

## المبحث الثالث: عوامل نجاح التحليل المالي

سوف يتم التطرق في هذا المبحث مقومات ومنهجية التحليل المالي وأهم المعايير والمعلومات اللازمة له.

### المطلب الأول: مقومات ومنهجية التحليل المالي

#### 1-1- مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها ومنها ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

وبناء على ما سبق يمكن حصر المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها التحليل المالي لتحقيق أهدافه فيما يلي:<sup>(1)</sup>

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي؛
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، و توفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها؛
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت؛
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يتم استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة؛
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها.

#### 1-2- منهجية التحليل المالي

لا يوجد دليل ثابت يرشد المحلل المالي إلى خطوات مثالية المتبعة في عملية التحليل المالي وتختلف هذه الخطوات من منشأة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من العملية وأهميتها.

(1) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، (رام الله: فلسطين، 2008)، ص 9.

وسوف يتم التطرق إلى منهجية أو خطوات التحليل المالي:<sup>(1)</sup>

### ➤ التأكد من وجود التكاليف من الجهة التي ترغب بالتحليل:

إن تكاليف المحلل المالي بالقيام بتحليل نشاط أو حركة معينة خطوة أولية وضرورية و لازمة، ولكن يختلف وضع المحلل المالي فقد يكون داخليا أي من داخل المنشأة ويقوم بالتحليل لفترة مستمرة أو محدودة. وقد يكون المحلل خارجي من مؤسسة مختصة بالتحليل.

### ➤ التأكد من وضوح الهدف من التحليل:

بعد تأكد المحلل بأنه المعني بالقيام بواجب التحليل المالي، يتم تحديد الواجب المطلوب القيام به بالتحديد، حيث يتم تحديد الهدف من تحليل وهذا لتجنب المحلل الخوض في أعمال طويلة وغير مطلوبة ويمكنه من اقتصار جهده ووقته وتكريسها على النقاط المطلوبة. فمثلا المستثمر يهدف إلى التعرف على ربحية المنشأة و المقرض يهدف إلى التعرف على مقدرة المنشأة على السداد ...

### ➤ تحديد نطاق و مدخلات عملية التحليل والفترة المالية المشمولة بعملية التحليل:

يجب على المحلل أن يعرف بالتحديد على من ستجري عملية التحليل بالضبط، ومن جهة أخرى على المحلل أن يحدد مدخلات عملية التحليل وهي البيانات والمعلومات والقوائم المالية الضرورية والمطلوبة لعملية التقييم، وكذلك يجب على المحلل المالي أن يحدد الفترة التي سيتم تحليل قوائمها المالية مثل اختيار دورة محاسبية واحدة أو أكثر.

### ➤ عادة تبويب القوائم المالية:

يقوم المحلل المالي بتبويب الأرقام الواردة في القوائم المالية إلى مجموعات تضم جزئيات متجانسة بحيث تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة.

و يتم وضع تعريفات وتوضيحات تبين المقصود بكل مجموعة، ويهدف هذا التبويب إلى ترتيب البيانات بشكل مبسط يساعد مستخدمها أو المستفيد منها على التعرف على المدلولات التي تشير إليها تلك البيانات.

(1) هيثم محمد الزعبي، المرجع السابق، ص 167.

### ➤ اختيار أساليب و أدوات التحليل المناسبة والملائمة:

إن أساليب وأدوات التحليل المالي لا يمكنها من خلال مؤشر واحد أن تعطي توضيحا نهائيا و دقيقا لكل حركة مالية، لكن مجموعة المؤشرات ترشد المحلل المالي إلى إعطاء تفسير واضح لأسباب ظهور تلك الأرقام.

فعندما يختار المحلل المالي أسلوب النسب عليه اختيار عدد محدد وملائم منها، يخدم الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه.

### 2-6- استعمال المقاييس و المعايير للمقارنة بين الأرقام المعيارية والأرقام الفعلية:

هذه الخطوة تتبع اختيار أسلوب التحليل واستخدامه لأنها تعطي نتائجها على شكل بيانات أو نسب بحاجة إلى تفسير وتوضيح ومقارنة، إذ يأتي دور استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لوضع التفسير المناسب و إجراء المطلوب، و هي الخطوة الأهم و الأصعب لأنها تعتمد على المستوى الذهني للمحلل و قدرته على الإبداع و التمحيص و التحليل و المهارة في اكتشاف ما يقف وراء الأرقام و البيانات من حقائق.

### 2-7- إظهار النتائج والاستنتاجات:

هنا يقوم المحلل يشرح سبب ظهور النتائج بالصورة النهائية و بيان درجة القبول في كل نسبة و تحديد درجة الخطورة، و تحليل أسباب الانحرافات و تحديدها، و تفسير أسباب وقوعها، ثم ينتقل إلى توضيح الاستنتاجات و التفسيرات التي توصل إليها ومقارنتها بالحقائق والمعلومات التي استند إليها، وتوضح طريقة قراءة الدلائل والمؤشرات.

### 2-8- كتابة تقرير التحليل:

بعد إنهاء المحلل واجبه ويراجع جميع الخطوات التي قام بها، يقوم بكتابة تقرير التحليل والذي يحتوي النقاط الآتية:

- ذكر تفصيلات التحليل مثل التكاليف و مصادر البيانات و مدخلات تحليل ...؛
- ذكر الهدف من إجراء التحليل؛
- ذكر منهجية التحليل التي استند إليها المحلل عند البيانات؛
- ذكر نتائج التحليل والمقارنة والاستنتاجات؛
- ذكر التوصيات وأراء المحلل حول موضوع التحليل.

## المطلب الثاني: معايير التحليل المالي و استخداماتها

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى توضيح معايير واستخدامات التحليل المالي كما يلي:

## 1-معايير التحليل المالي

معايير التحليل المالي هي عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة و ملائمة نسبة معينة أو رقم ما.(1)

و هناك مجموعة من المعايير يستخدمها المحلل في عملية التحليل نذكر منها ما يلي:(2)

## 1-1-المعايير المطلقة:

و هي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت يتم اختياره بناء على تجارب و دراسات ميدانية و يستخدم هذا المعيار من أجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع هذا المعيار فمثلا لو كانت نسبة التداول المستخرجة من الكشوفات الخاصة بمنشأة معينة هي 1:3 فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسبة المعيارية المتفق عليها والبالغة 1:2.

## 1-2-المعايير التاريخية:

وهذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوفات المالية للمنشأة، فمثلا تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار لعام 2000 مع معدلات العائد على الاستثمار للأعوام الماضية، ويبدى المحلل المالي الحكم على هذا المؤشر من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية أو التاريخية.

## 1-3-المعايير المستهدفة:

تستوحي هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة و يمكن للمحلل أن يقارن ما هو متحقق فعلي وما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق فإذا كانت نسبة الربحية المخططة مثلا 20 % فإن نسبة الربحية المتحققة فعلا نفرض أنها 18 % تعني أن الربحية المتحققة أقل مما هو مخطط له.

(1) عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 144.

(2) عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية ( أطر نظرية و حالات عملية)، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 3، 2007)،

**1-4- المعايير الصناعية:**

هذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، و المتماثلة عادة في النشاط حيث تقوم معظم الشركات في العالم إن لم يكن كلها بوضع معايير ومؤشرات أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع الشركة.

أو مقارنة الوضع الحقيقي للشركة مع هذه المعايير ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية.

**1-5- المعايير القطاعية:<sup>(1)</sup>**

و هي تمثل معدل (متوسط، وسيط، منوال) الأداء في القطاع أو فروعته المختلفة التي تنتمي إليها المنشأة، إذ يعتمد على التصنيف المعياري للأنشطة الذي أعدته وتعد له سنويا هيئة الأمم المتحدة.

**1-6- المعايير الإدارية (معايير التخطيط):<sup>(2)</sup>**

هي معايير المصممة من قبل إدارة المشروع و المبنية على الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المشروع والمختلفة كالمبيعات والمشتريات والأجور والتكاليف الصناعية غير المباشرة والتكاليف التسويقية والإدارية، وكذلك المعايير التي تضعها الإدارة للإيرادات والأرباح، وهذه المعايير تصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة، و التي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات، كذلك فإن هذه المعايير قد تشمل تفاصيل أخرى لأداء المنشأة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في شتى المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية، حيث تمثل هذه المعايير حالة واقعية لنشاط المشروع وتستند إلى خبراته السابقة وإمكانياته، فإنها تفقد في أنها قد لا تمثل المعايير المثلى للمقارنة وتقييم الأداء لأنها لا تأخذ بنظر الاعتبار واقع الأداء العام في المشاريع الممثلة الداخلية والخارجية.

**2- خصائص واستخدامات معايير التحليل المالي****2-1- خصائص معايير التحليل المالي المثالية:**

تتصف معايير التحليل بمجموعة من الخصائص وهي كالآتي:<sup>(3)</sup>

- الشمولية: أي أن يمثل المعيار كافة الأنشطة و العمليات المالية و التي تمثل معظم أنواع الصناعة.
- الاستمرارية: و هو أن تستمر فعالية المعيار لفترات مالية متتابعة.
- الواقعية: وهو أن يكون المعيار قابلا للتطبيق.

(1) جليل كاظم المدلول العارضي، مرجع سابق، ص 58.

(2) محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل الائتماني، (الإسكندرية: مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2008)، ص 135.

(3) هيثم محمد الزعبي، المرجع السابق، ص 173.



- الاستقرار: وهو أن يكون المعيار ثابت نسبيا و غير متقلب و متغير.
- البساطة والوضوح: وهو أن يكون المعيار مفهوما لمعظم الفئات.
- سهولة التعامل معه وتركيبه: وهو أن يكون المعيار مقروءا، و قابلا للمقارنة.

## 2-2- استخدامات معايير التحليل المالي:

يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية:<sup>(1)</sup>

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفا كميًا؛
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛
- تحليل أداء المؤسسة المالي؛
- كشف الانحرافات؛
- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

## المطلب الثالث: المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مصادر المعلومات وأهم الوثائق المستخدمة في التحليل المالي.

### 1- مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من مصادرهما: مصادر معلومات داخلية و مصادر معلومات خارجية.

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة كمية أو وصفية.<sup>(2)</sup>

#### 1-1- مصادر داخلية من المؤسسة: وتشمل على:<sup>(3)</sup>

- القوائم المالية للمؤسسة:

وهي الشكل الأكثر شيوعا لتوفير هذه المعلومات للاستخدام على نطاق عام، وتعد طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال أو تتضمنها قوانين

(1) اليمين سعادة، المرجع السابق، ص 18.

(2) محمد مطر، المرجع السابق، ص 5.

(3) عرين عبد الرزاق، أهمية التحليل المالي في البنك لقياس لخطر من القرض، (مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية، قسم تسيير، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2007)، ص 13.

الشركات في بعض الأحيان، والقوائم شائعة للاستخدام هي ميزانية عمومية (مركز مالي)، جدول حسابات نتائج (قائمة الدخل)، قائمة مصادر الأموال، قائمة التدفق النقدي (جدول سيولة الخزينة).

#### – المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية:

وتعد تلك الملاحظات جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة والتي توفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

#### – التقارير: تتمثل هذه التقارير في: (1)

- تقرير مدقق الحسابات والتي تقدم على مدار السنة؛
- التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛
- تقرير المالية الداخلية التي تعد لأغراض الإدارية؛
- بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية.

#### 1-2- مصادر خارجية:

تعتبر هذه البيانات بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة، بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي و هي: (2)

- بيانات عن حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية؛
- البيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئة البورصة؛
- الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والنشرات الاقتصادية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات الحكومية، ومراكز البحث العلمي إضافة إلى البيانات التي يمكن الحصول عليها من المكاتب الاستشارية؛
- البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المؤسسة في ظروف معينة كحالة التضخم الكساد الاقتصادي أو العكس حالة الانتعاش الاقتصادي والحروب والكوارث الطبيعية التي تشترك آثار سلبية أو إيجابية على أداء المشروع بشكل عام؛
- المرسلات مع العملاء و المجهزين وتأييدات أرصدة المدينون و الدائنين.

(1) منير شاكر و آخرون، المرجع السابق، ص 20.

(2) نفس المرجع، ص 21.

## 1- أهم الوثائق المستخدمة في عملية التحليل المالي

## 1-2- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

## 1-1-2- تعريف الميزانية:

تمثل الميزانية العمومية بيان ملخص للأصول التي تملكها المؤسسة من ناحية، ومصادر التمويل المستخدمة في الحصول على هذه الأصول وتمثلها الخصوم وحقوق الملكية في لحظة معينة، وتظهر الميزانية العمومية المركز المالي للمشروع في لحظة زمنية محددة عادة ما تكون نهاية السنة، ويجب أن يتساوى إجمالي الأصول (جانب مدين من الميزانية) مع إجمالي الالتزامات و حقوق الملكية (جانب الدائن من الميزانية) فهي بالضرورة يجب أن تكون متوازنة. (1)

ومما سبق فإن الميزانية العمومية تجسد المعادلة الآتية:

$$\text{الأصول (الموجودات)} = \text{الخصوم (مطلوبات)} + \text{حقوق الملكية}$$

## 1-2-2- عناصر الميزانية:

انطلاقاً من مفهوم الميزانية فإنها تتشكل من جانبين متساويين هما جانب الأصول وجانب الخصوم يمكن التطرق إلى تعريف كل منهما كآتي:

## ➤ جانب الأصول:

الأصول هي كل ما يملكه المشروع من مال سائل أو آلات أو مباني وأراضي، وعادة ما تعتم الأصول إلى أصول متداولة وأصول ثابتة بناء على الفترة الزمنية اللازمة إلى تحويلها إلى نقدية. (2)

## \* أصول متداولة:

"هي أصول يرتقب الكيان إمكانية انجازه أو بيعة أو استهلاكه في إطار دائرة الاستغلال العادي، أو تتم حيازته أساساً لغايات إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة يرتقب الكيان انجازه في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود". (3)

(1) عاطف وليد أندراوس، التمويل و الإدارة المالية، (الإسكندرية: مصر، دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 57.

(2) سليمان أبو صيحا، الإدارة المالية، (القاهرة: مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2013)، ص 212.

(3) **systeme comptable financier**, 5<sup>ème</sup> Edition, BERTI Editions , Alger, 2013, P101.

\* أصول ثابتة:

هي كل ما تملكه الشركة من أصول معمرة، تتحول إلى نقدية خلال عدة سنين و أقلها سنة، و تشمل الأراضي، مباني، آلات و أجهزة، سيارات، أثاث و تجهيزات... الخ.

\* أصول أخرى:

تسمى أيضا بالأصول غير ملموسة لصعوبة التحقق من وجودها المادي، وتشمل الشهرة، براءة اختراع، العلامة تجارية، حقوق نشر. (1)

➤ جانب الخصوم:

الخصوم عبارة عن الالتزامات قصيرة الأجل و طويلة الأجل التي يجب على المنشأة تسديدها، و هي تشكل مصادر التمويل الخارجي لجانب الأصول، فإن الخصوم تبين مديونية المنشأة وتنقسم إلى:

\* خصوم متداولة:

و تشمل الذمم الدائنة و أوراق الدفع و المصاريف المستحقة و الضرائب المستحقة و الفوائد المستحقة و القروض قصيرة الأجل.

\* خصوم طويلة الأجل:

و تشمل السندات والقروض طويلة الأجل. (2)

\* حقوق الملكية:

و هي عبارة عن الأصول مطروحا منها الالتزامات للغير، وتشمل رأس مال الأسهم العادية، علاوة الإصدار، رأس مال الأسهم الممتازة، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات (إجبارية، اختيارية، أخرى). (3)

2-1-3- الشكل القانوني للميزانية:

لقد تم تبويب الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي إلى قسمين الأصول والخصوم.

- نموذج ميزانية الأصول للسنة المالية في..... (أنظر الملحق رقم 1)
- نموذج ميزانية الخصوم للسنة المالية في..... (أنظر الملحق رقم 2)

(1) فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، المرجع السابق، ص 30.

(2) فايز تيم، نفس المرجع، ص 30.

(3) فايز سليم حداد، المرجع السابق، ص 38.

## 2-2- قائمة الدخل (جدول حسابات نتائج):

## 2-2-1- تعريف جدول حسابات النتائج:

هو بيان يلخص إيرادات ومصاريف الشركة خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، أي أنها تبين نتائج العمليات التشغيلية التي قامت بها وما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقيق أرباح أو خسائر. (1)

## 2-2-2- عناصر جدول حسابات النتائج:

يتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية: (2)

## ➤ الإيرادات:

تعتبر الإيرادات البند الرئيسي من جدول حسابات النتائج، ويتم الحصول عليها من بيع المنتجات سواء كانت سلعا أو خدمات أو إيجارات وعمولات، أو بيع جزء من الموجودات، و يمكن حساب صافي المبيعات من الفرق بين إجمالي المبيعات مطروحا منها المردودات (بضاعة معادة للشركة)، والخصومات المسموح بها للعملاء لتشجيعهم على شراء كميات أكبر من البضاعة، ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\text{صافي المبيعات} = \text{إجمالي المبيعات} - \left( \text{الخصومات} + \text{المردودات} \right)$$

## ➤ النفقات:

هي تكاليف أو مصروفات التي تدفعها الشركة للحصول في المقابل على إيرادات، وتشمل تكاليف المبيعات، الرواتب، الإيجارات، ضرائب، مخصصات الضمان الاجتماعي...

## 2-2-2- الشكل القانوني لجدول حسابات نتائج:

لقد تم وضع النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول حسابات نتائج.

- جدول حسابات نتائج حسب الطبيعة (أنظر الملحق رقم 3).
- جدول حسابات نتائج حسب الوظيفة (أنظر الملحق رقم 4).

(1) علي عباس، مرجع سابق، ص 39.

(2) نفس المرجع، ص 41.

## 2-3-جدول تغيرات الأموال الخاصة:

## 2-3-1-تعريف جدول تغير الأموال الخاصة:

تمثل هذه القائمة ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع داخل المشروع متعلقة برأسماله ومسحوباته الشخصية، و بالإضافة لرأس المال و صافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل.

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.<sup>(1)</sup>

## 2-3-2-المعلومات الواجب توفرها في جدول تغير الأموال:

معلومات المطلوبة تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:<sup>(2)</sup>

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال؛
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد،...)
- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

## 2-3-3-الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة:

(أنظر الملحق رقم 5).

## 2-4-جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

تعتبر قائمة التدفقات النقدية كحلقة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية العمومية، حيث أن الغرض الأساسي منها هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة خلال فترة زمنية محددة، إذ أن هذا الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية و التمويلية على النقد، لذلك صنفت صفة القوائم الأساسية في التحليل المالي الحديث، حيث يمكن للإدارة أن تستعمل هذه الأخيرة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح

(1) حمادي نوح، القوائم المالية و دورها في اتخاذ القرارات المالية، (مذكرة ماستر في العلوم لمالية و المحاسبية، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2011/2012)، ص 24.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، القانون 11/07 الصادر في 25 مارس، 2009، ص 26.

للأنشطة التشغيلية، كما يمكن للمستثمرين والدائنين أن يستخدموها لتعظيم مدى قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروتهم أو الالتزام بحقوقهم.<sup>(1)</sup>

و سوف يتم التطرق إلى جدول سيولة الخزينة بأكثر تفاصيل في الفصل الثاني.

## 2-5- ملحق القوائم المالية:

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التعتيم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم و قراءة القوائم المالية، و يقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة، و يشمل الملحق على المعلومات التالية:<sup>(2)</sup>

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام اللازم لفهم الميزانية، حسابات نتائج، جدول سيولة الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، و الفروع أو المؤسسة الأم و كذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيرتها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وافية.<sup>(3)</sup>

## المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة و معالجتها باستعمال وسائل معينة، نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة داخلي أو خارجي.<sup>(4)</sup>

## 4-1- نتائج التحليل المالي الداخلي:

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، و غالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ قرارات المتعلقة بـ:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل؛

(1) بن مالك عمار، المرجع السابق، ص 25.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المرجع السابق، ص 38.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المرجع السابق، ص 62.

(4) لزعر محمد سامي، المرجع السابق، ص 82.

- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا؛
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، و على المردودية فيها؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو التوزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (ميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة... الخ).

#### 4-2- نتائج التحليل المالي الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها، والمتمثلة فيما يلي:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي،
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها.



## المبحث الرابع: ماهية السيولة المالية

إن أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات في مزاولتها لنشاطها، إدارة سيولتها بكفاءة عالية تحقق التوازن بين مطلب تحقيق الأرباح و مطلب الوفاء بالالتزامات التي عليها.

حيث تهتم المؤسسة بالسيولة بغرض أداء الالتزامات قصيرة الأجل عند حلول أجل الاستحقاق، لأن التوقف عن أداء هذه الالتزامات يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين، وهذا يؤثر على الأوضاع الحالية والمستقبلية للمؤسسة.<sup>(1)</sup>

لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، سنكشف الضوء في هذا المبحث عن ماهية السيولة المالية من خلال إعطاء مفهوم السيولة المالية و توضيح أهمية و أهداف السيولة المالية و العوامل التي تؤثر عليها مع إبراز مصادر وأنواع السيولة وأهم النسب المستخدمة في قياس السيولة المالية.

## المطلب الأول: تعريف السيولة المالية

سنقوم في هذا المطلب بتقديم تعريف للسيولة المالية، حيث نجد أن هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

## التعريف الأول:

تعريف السيولة المالية انطلاقاً من المفهوم الكمي و مفهوم التدفق:<sup>(2)</sup>

## - مفهوم الكمي:

وهو يعتمد على كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، و هذا المفهوم ضيق لاعتماده على هذه الموجودات في تقييم السيولة و لعدم استطاعة المنشأة الحصول على أموال أخرى كالاقتراض أو زيادة رأس المال والأرباح.

## - مفهوم التدفق:

وهو ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد بالإضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من الأموال من مصادر أخرى.

(1) عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص 86.

(2) عبد الحليم كراجه و آخرون، المرجع السابق، ص 28.

## التعريف الثاني:

" تعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصول للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة".<sup>(1)</sup>

## التعريف الثالث:

عرف S.Kolm السيولة المالية أنها:<sup>(2)</sup>

" أي عنصر من عناصر رأس المال، تتمثل في سهولة التحول من حالة إلى أخرى".

يعتقد الكاتب أن السيولة المالية هي انعكاس لقدرة الإدارة على تحويل أي استخدام الأموال إلى مال حاضر بأدنى خسارة ممكنة وفي أقصر وقت متاح وبأيسر جهد.

## التعريف الرابع:

يمكن تعريف السيولة المالية من أكثر من زاوية كالآتي:<sup>(3)</sup>

## الزاوية 1: المدة التي تقاس بها السيولة

" تعرف السيولة في هذا الإطار على أنها توفر النقدية اللازمة لسداد التزامات المنشأة قصيرة الأجل شراء مواد أو بضاعة أو سداد المصروفات الدورية التشغيلية والالتزامات المتداولة الأخرى مثل سداد القروض المستحقة خلال العام القادم أو خلال دورة التشغيل العادية أو الالتزامات الناتجة عن عمليات المتاجرة".

## الزاوية 2: دورة رأس المال العامل

" السيولة هي توفر النقدية اللازمة لإدارة رأس المال العامل (الأصول المتداولة و الالتزامات المتداولة)، بشكل يؤدي إلى عدم وجود نقدية كبيرة عاطلة أو عجز في النقدية اللازمة لسداد الالتزامات المتداولة".

(1) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2000)، ص 230.

(2) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، (جامعة المنصورة: المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2000)، ص 189.

(3) طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس و ضبط السيولة)، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2013)، ص 11.

## الزاوية 3: نظرة شاملة

"السيولة هي انسياب حركة النقدية (أنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل) في الأجل القصير (أقل من سنة) دون ضغوط غير عادية وبشكل متوازن مع الأهداف الأخرى كالربحية والنمو والاستمرارية" و يوضح هذا التعريف أن السيولة تعني انسياب حركة النقدية ككل أي تشمل جميع أنشطة المنشأة في الأجل القصير وهي:

- أنشطة التشغيل: يتناول بنود رأس المال أي الأصول المتداولة و الالتزامات المتداولة بالإضافة إلى بنود قائمة الدخل أي الإيرادات والمصروفات، وحركة النقدية الداخلة والخارجة لهذه البنود.
- أنشطة الاستثمار: تتناول بنود الأصول طويلة الأجل مثل المتحصلات من بيع الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل، وكذلك مدفوعات لشراء الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل.
- أنشطة التمويل: تتناول رأس المال و توزيعات الأرباح على المساهمين والالتزامات طويلة الأجل سواء الحصول على قروض أو زيادة رأس المال أو سداد توزيعات أرباح المساهمين وسداد أقساط القروض.

ويقصد بذلك أن المنشأة التي تخطط للسيولة يجب أن تأخذ في الحسبان المتحصلات والمدفوعات من مختلف المصادر ولكافة الاستخدامات والتوقيت الزمني لحدوثها بحيث يتم عمل التوازن بينهما.

وبناء على ما سبق فإن السيولة المالية تعبر عن قدرة المنشأة على الدفع أو جعل الوسائل المتاحة من أصول المنشأة بشكل سائل من أجل تغطية الالتزامات التي تواجه المنشأة خلال فترة قصيرة الأجل أو بحسب جاهزية الموجودات لتغطية الالتزامات التي تحصل بشكل يومي أو في وقت قصير بشكل مباشر.

أي أن مفهوم السيولة المالية يعبر عن نقطتين أساسيتين:

**الأولى:** يعبر عن مدى توفر نقدية جاهزة لدى المنشأة لمواجهة التزاماتها التي تحصل خلال وقت قصير.

**الثانية:** يعبر عن جاهزية أصول المنشأة (الاستثمارات المؤقتة) للتحويل إلى نقد سائل لمواجهة الالتزامات التي تحصل خلال وقت قصير.

## المطلب الثاني: أهمية وأهداف السيولة المالية

## 2-1- أهمية السيولة المالية

إن توفر السيولة أمر في غاية الأهمية للمشروع، لينجز معاملاته العادية، وتحوط للظروف غير المتوقعة، ولاقتناص الفرص التي قد تأتي في المستقبل، ويمكن توضيح أهمية السيولة من خلال الدوافع التالية:<sup>(1)</sup>

## ➤ دافع المعاملات:

ترغب الشركات والأفراد في توفر السيولة لديهم لإنجاز معاملاتهم العادية، فالشركة تحتاجها لدفع الأجور إلى مستحقيها، وثمان المواد المشتراة إلى مورديها و دفع المياها... إلخ والفرد يحتاج السيولة للإنفاق على معاملاته العادية.

## ➤ دافع الحيطة:

كذلك يرغب الأفراد والشركات في توفر السيولة تحوط للظروف غير المتوقعة، لكن حجم السيولة الواجب توفرها لدافع الحيطة يعتمد على نوعية التوقعات للتدفقات الداخلة والخارجة، وهناك عامل آخر يؤثر على حجم الرصيد الواجب الاحتفاظ به لدافع الحيطة إلا وهو قدرة الشركة على الاستدانة السريعة عند الحاجة.

## ➤ دافع المضاربة:

يدعو دافع المضاربة الشركات و الأفراد إلى تفضيل السيولة لاقتناص الفرص التي قد تظهر في المستقبل، و إن كان أثر هذا الدافع أشد لدى الأفراد، بالإضافة إلى الدوافع العامة.

وانطلاقا مما سبق نجد أن أهمية السيولة المالية تتبع من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة، فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة إلى ما يلي:

- تدعيم ثقة مقترضيهها بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها حسب السير الطبيعي للأمر؛
- الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرارية هذه الدورة وعدم توقفها؛
- مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب فيها المبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول يدها فورا؛

(1) سليمان أبو صباحا، الإدارة المالية، (القاهرة: مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2013)، ص 246.

- الاستفادة من فرص الاستثمارات ذات الربحية العالية، وخاصة في الأوقات التي يصعب فيها الحصول على قروض؛<sup>(1)</sup>
- تمثل السيولة أحد الأهداف الاستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء المنشأة واستمرارها ونموها؛
- تمثل السيولة أهمية لاكتساب المنشأة سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معها (العملاء، الموردين والجهات الحكومية، العاملين، المستثمرين، الملاك،... الخ، و كذلك الحفاظ على هذه السمعة وتمييزها حيث أن عدم السداد التزامات المنشأة في مواعيدها يؤدي إلى وقوعها في سمعة سيئة، وقد يعرقل حصولها على ائتمان تجاري من الموردين أو حصولها على قرض من البنوك، أو يؤدي إلى فشل عمليات زيادة رأس مالها من خلال طرح أسهم إضافية، أو فشل عملية إصدار سنداتها؛
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى منع وجود أموال عاطلة دون استخدام من ناحية وإلى عدم الوقوع في ثغرات نقدية أو مأزق العجز النقدي في الفترات القصيرة؛
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ربحية المنشأة وقدرتها على البقاء والنمو؛
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة المنشأة.<sup>(2)</sup>

## 2-2- أهداف السيولة المالية

- يحقق توافر السيولة العديد من المميزات الإيجابية منها:<sup>(3)</sup>
- تعزيز النقد بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومقرضيها؛
- تجنب دفع كلفة عالية للأموال إذا اضطرت المؤسسة للاقتراض لتأمين سيولتها؛
- الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها ونقادي خطر الإفلاس؛
- مواجهة الأزمات عند وقوعها؛
- مواجهة متطلبات الإنتاج والتشغيل؛
- مواجهة الانحرافات غير متوقعة في التدفقات النقدية؛
- القدرة على استغلال الفرص؛
- إمكانية الحصول على خصومات من الموردين؛
- القدرة على مواجهة متطلبات النمو؛
- المرونة في الخيار أي اختيار المصدر الأفضل دون أن تكون مقيدة بمصدر معين.

(1) ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، (مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية

الاقتصاد، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 214)، ص 28.

(2) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 13.

(3) أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص 18.

## المطلب الثالث: مصادر وأنواع السيولة المالية

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مصادر و أنواع السيولة المالية كآآتي:

## 3-1- مصادر السيولة المالية

هناك مجموعة من المصادر التي يمكن للمؤسسة أن تحصل منها على السيولة النقدية وهي على النحو التالي:<sup>(1)</sup>

- بيع السلع والخدمات الموجودة لدى المؤسسة نقداً؛
- بيع بعض الموجودات (الأصول) الأخرى نقداً؛
- تحويل بعض الموجودات (الأصول) المتداولة إلى نقد خلال الدورة التجارية؛
- استعمال المصادر الخارجية للنقد كالاقتراض؛
- زيادة رأس المال عن طريق الاحتفاظ بالأرباح.

## 3-2- أنواع السيولة المالية

هناك نوعين من السيولة المالية وسوف يتم التطرق إليها كما يلي:<sup>(2)</sup>

## ➤ سيولة الأصل:

و هي سرعة تحويل الأصل إلى نقد بدون خسائر، وهذا يعتمد على الوقت اللازم لتحويل الأصل إلى نقد وعلى درجة الثقة في إمكانية القدرة على التحويل إلى نقد بدون خسائر والأصول نوعان:

- أصول متداولة: النقد في الصندوق والبنك، أوراق مالية، أوراق قبض، مخزون سلعي.
- أصول ثابتة: أراضي، مباني، آلات، أثاث، سيارات.

## ➤ سيولة المشروع:

ويقصد بذلك وجود أموال سائلة (نقد في الصندوق والبنك وشبه النقد مثل الأوراق المالية التي يمكن تحويلها إلى نقد).

والتي تمكن المشروع من مواجهة الالتزامات المترتبة عليه.

(1) فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية: إطار نظري ومحتوى عملي التمويل-الاستثمار-التخطيط التحليل المالي،(عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2013)، ص50.

(2) عبد الحليم كراجه و آخرون، المرجع السابق، ص 29.

### المطلب الرابع: مقاييس السيولة المالية

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى توضيح أساليب قياس السيولة المالية وإبراز أهم النسب المستخدمة في تقييم السيولة المالية.

#### 4-1- أساليب قياس السيولة المالية

توجد ثلاث أساليب لقياس السيولة المالية في المؤسسات، وسوف يتم توضيحها في الأقسام التالية<sup>(1)</sup>:

#### ➤ الموازنة النقدية:

وهي عبارة عن خطة قصيرة الأجل لفترة مقبلة قد تكون ربع سنوية أو نصف سنوية وتتضمن خطوات التالية:

- تقدير المبيعات خلال شهور الخطة؛
- تقدير المتحصلات النقدية في ضوء ما سبق وفي ظل سياسة الائتمان المتبعة والتجارب السابقة والتحصيل و الظروف البيئية والاقتصادية المحيطة؛
- تقدير المدفوعات النقدية من مشتريات المواد الخام وسداد المصروفات اللازمة حسب شهور الخطة.
- تقدير المقبوضات أو المدفوعات النقدية الأخرى من أنشطة التمويل والاستثمار؛
- حساب الفرق بين المقبوضات والمدفوعات؛
- الأخذ في الحسبان الحد الأدنى من النقدية الواجب توافره؛
- تحديد الفائض أو العجز النقدي؛
- إدارة السيولة من خلال استثمار الفائض النقدي أو البحث عن كيفية تدبير الموارد النقدية لمواجهة العجز النقدي.

#### ➤ تحليل النسب و المؤشرات المالية:

تستخدم النسب والمؤشرات المالية للربط بين بنود القوائم المالية بهدف الحصول على مؤشرات ومعلومات مفيدة للعلاقات التي تربط بين هذه البنود، وهناك نسب عديدة تقيس السيولة ومعدلات الدوران لبيان مدى توفر السيولة لدى المؤسسة من ناحية، و نقاط الضعف إن وجدت في دورة رأس المال العامل.

#### ➤ تحليل قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة):

تعد قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية التي ظهرت مؤخرا على المستوى الدولي، و في التسعينات من القرن الماضي أصبح إعداد هذه القائمة إلزاميا، و تكتسب هذه القائمة أهميتها من ناحيتين:

(1) طارق عبد العال حماد، (إدارة السيولة في الشركات والمصارف) (قياس وضبط السيولة)، المرجع السابق، ص 14.

– تحديد التغير الإجمالي في النقدية خلال الفترة.

– توزيع هذا التغير بين أنشطة المنشأة الرئيسية الثلاثة (تشغيل، استثمار، تمويل).

و وضع مجموعة حديثة من النسب و المؤشرات المالية لتحليل هذه القائمة و التوصل إلى معلومات هامة بشأنها.

و سوف يتم التطرق إلى جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) بشكل مفصل في الفصل الثاني.

#### 4-2- نسب تقييم السيولة المالية

ترتبط قوة أو ضعف سيولة المنشأة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يمكن المنشأة استخدامه في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على المنشأة أن تبحث عن مصادر التمويل العجز، وهذا من خلال بيع جزء من استثماراتها أو أن تلجأ إلى التمويل طويل الأجل.

وبناء على ما سبق يمكن أن نوضح أهم النسب المستخدمة في تقييم سيولة المنشأة كما يلي:<sup>(1)</sup>

#### ➤ نسبة التغطية النقدية:

وهي تقيس مدى تغطية التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للتدفقات النقدية اللازمة لعمليات الاستثمار والتمويل، وتحسب كما يلي:

$$\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الخارجة لعمليات الاستثمار و التمويل}}{\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية}}$$

و من الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة لعمليات أنشطة التمويل والاستثمار:

- الديون والقروض مستحقة الدفع
- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة.
- توزيعات الأرباح.

#### ➤ نسبة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية:

توفر هذه النسبة للمحلل المالي مؤشر عن سيولة المنشأة وقدرتها على تغطية الخصوم المتداولة أكثر دلالة من تلك التي توفرها النسب التقليدية للسيولة كنسب التداول ونسبة السيولة السريعة، كون هاتين النسبتين

(1) مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، المرجع السابق، ص 138.



تتضمن المدينون، المخزون، المصروفات المدفوعة مقدما و غيرها و التي لا تعني بالضرورة حدوث تدفق نقدي و تحسب كما يلي:

$$\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

➤ **نسبة التدفق النقدي إلى الديون:**

من المقاييس قدرة المنشأة على خدمة دينها العلاقة بين التدفق النقدي من العمليات والدين القائم ويقصد بالنقد المتحقق من العمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى الديون} = \frac{\text{النقد في نهاية المدة}}{\text{إجمالي الديون قصيرة الأجل و طويلة الأجل}}$$

وهناك نسبة أخرى لقياس السيولة المالية وهي كالتالي: (1)

➤ **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:**

و تحسب حسب المعادلة التالية:

$$= \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء و ينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

و يمكن عرض مقلوب هذه النسبة ليؤشر على مدى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون.

**المطلب الخامس: مشاكل السيولة المالية وأثرها في استمرار المؤسسة**

**5-1- أسباب مشاكل السيولة المالية:**

مشكلات السيولة بالنسبة للمؤسسة يمكن أن تظهر للأسباب التالية: (2)

- استثمار المؤسسة لأموالها في موجودات يصعب تحويلها إلى نقد في الوقت المناسب؛
- عدم تحديد الوقت المناسب لتدفق الأموال للمؤسسة والوفاء بالالتزامات المترتبة عليه؛

(1) محمد مطر، المرجع السابق، ص 164.

(2) عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، مرجع سابق، ص 30.

- صعوبات في تحقيق المبيعات سواء بالإنتاج أو التصريف؛
- حصول خسارة لأعمال المؤسسة؛
- عدم تحقيق مستوى الجودة المناسبة للمنتجات وبالتالي تدني الأسعار؛
- عدم التوازن بين نمو التزامات المؤسسة وبين قدرتها على توفير النقد من عملياتها؛
- مصاريف زيادة الوسائل المادية وخاصة بشكل تجاوز الأرصدة المخططة للأصول المتداولة. ونتيجة هذه الأسباب تظهر مجموعة من النتائج وهي: (1)
- عدم قدرة المؤسسة على اغتنام الفرص المتاحة؛
- عدم حصول على الخصم النقدي؛
- عدم المرونة في اختيار البديل الملائم؛
- الإفلاس وتصفية الشركة.

#### 5-2- أثر السيولة في استمرارية المؤسسة:

إذا لم تتمكن المؤسسة من إدارة سيولتها بالشكل السليم فإنها تواجه بعسر مالي مؤقت يمكن تجاوزه وقد تواجه عسر مالي دائم يصعب تجاوزه يؤدي بالنهاية إلى تصفية المؤسسة وإنهاء وجودها. ويعرف العسر المالي على أنه «هو عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها». وهناك نوعين من العسر يواجه المؤسسات خلال حياتها هما:

#### ❖ العسر المالي الفني:

ينشأ هذا العسر بسبب التوسع في الاستثمار في أصول غير قابلة للتحويل إلى نقد أو لعدم الموازنة بين المصادر والاستخدامات أو الخسارة وهو عبارة عن عدم مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها لفترة قصيرة (مؤقتة) ثم تستطيع سدادها لاحقاً وفي هذه الحالة تكون موجودات المؤسسة أكثر من ديونها أي أن قيمتها صافية موجبة.

#### ❖ العسر المالي الحقيقي:

هو عبارة عن عدم مقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات التي عليها حتى لو أعطيت فترة زمنية كافية إذ تكون قيمة موجودات المؤسسة أقل من ديونها أي أن القيمة الصافية للمشروع إما تكون صفر أو سالبة (2).

(1) نفس المرجع، ص 30.

(2) أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص 20.

**خلاصة:**

من خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها في هذا الفصل تبين لنا أن التحليل المالي يعتبر من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسات التي تهدف إلى معرفة وضعيتها المالية.

حيث يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة و فهمها من خلال إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، أي قيام التحليل المالي بترجمة المعطيات المالية و الوثائق المحاسبية للوصول إلى استنتاج يمكن من وضع تقييم مالي دقيق.

و قد استخدم التحليل المالي عدة أساليب و أدوات منها المؤشرات و النسب المالية التي تمكننا من الوصول إلى تقييم وضعية المؤسسة.

و كذلك من أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل، يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل المالي، و التي تبدأ بتحديد الهدف و تنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج عملية التحليل المالي.

و سوف يتم تطبيق ما تم التطرق إليه في الفصل التطبيقي و بيان أهمية التحليل المالي في الكشف المبكر عن أوجه الضعف و العمل على وضع الخطط المناسبة في تصحيح الانحرافات و اتخاذ القرارات المناسبة.

**تمهيد:**

يعتبر جدول سيولة الخزينة من بين القوائم المالية الهامة على مستوى محيطي المؤسسة الداخلي والخارجي، فالمسير المالي يعتمد عليه لتسيير احتياجات المالية للمؤسسة والتنبؤ بها للاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة ولتفادي خطر الإفلاس وتكاليفه.

حيث يمثل جدول سيولة الخزينة إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية وذلك بما يحتويه من إفصاحات عن الأنشطة الرئيسية للمنشأة المتمثلة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وبما يقدمه من بيانات شاملة عن وضع السيولة النقدية لدى المنشأة، ويقسم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ومدى مرونتها المالية ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض علما أن هذه الجوانب تهم متعاملين.

**المبحث الأول: ماهية جدول سيولة الخزينة:**

يعتبر جدول سيولة الخزينة قائمة جديدة أتى بها النظام المحاسبي المالي (SCF)، ولم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) حيث يسمح هذا الجدول بالترقية بين تدفقات الاستغلال وتدفقات الاستثمار وتدفقات التمويل بالإضافة إلى أنه يسمح بالمقارنة مع الدورة السابقة، ويعتبر مهما بالنسبة للتحليل المالي.

وكذلك عند قيام العديد من المؤسسات بعمليات استثمار وتوسع تستخدم فيها مبالغ مالية كبيرة، ويتساءل العديد من المستثمرين والدائنين وأفراد الإدارة الداخلية المهتمين بالعمليات المالية للمؤسسة عن مصدر تمويل هذه الاستثمارات، وهل تم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية، ولا يؤدي فحص الميزانية وجدول حسابات النتائج إلى توفير إجابات جاهزة عن مثل هذه التساؤلات، وهو ما دعا إلى إلزام المؤسسات بإعداد قائمة مالية جديدة وهي جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).

وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة، تعريف، أهمية، أهداف، واستخدامات جدول سيولة الخزينة.

**المطلب الأول: نشأة وتعريف جدول سيولة الخزينة:****1-1- نشأة جدول سيولة الخزينة:**

لم يكن جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) وليد اللحظة، إنما هي خلاصة جهود دراسات متعددة مرت على مراحل زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون واتخذت القائمة خلال كل مرحلة زمنية نموذجاً يلبي الحاجات مستخدميها، إلى أن استقرت على ما هي عليه الآن<sup>(1)</sup>، وسوف نتناول هذه الدراسة أهم المراحل الزمنية التي مر بها جدول سيولة الخزينة شكل موجز كما يلي:

**المرحلة الأولى: جدول مصادر الأموال والاستخدامات:**

هي عبارة عن قائمة تبين بنوع من التفصيل مختلف التدفقات المالية الماضية من أجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي تم بها تمويل تلك الاستخدامات<sup>(2)</sup>.

بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط يتضمن سوى عرض للزيادة والنقصان في بنود الميزانية للمؤسسة.

وفي سنة 1961 شعر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأهمية هذه القائمة، وقام بإصدار الدراسة رقم (2) بعنوان: (cash flow analysis and fundsatement) وقد تناولت الدراسة

(1) زهرة جريوي، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص 09.

(2) فاطمة الزهرة لحرش، أهمية جدول سيولة الخزينة في المؤسسة الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2013، ص 3.

تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال، وأوصت بإعداد قائمة الأموال مع مجموعة القوائم المالية وإخضاعها لمراجعة المدقق.

وفي سنة 1963 قام مجلس المبادئ المحاسبية (APB) accounting principle board، بإعادة ترميز عملية إعداد وعرض قائمة الأموال المخصصة، لتصبح قائمة مصادر الأموال وأوجه استخدامها بحيث تعرض كمعلومات مكملة للتقارير المالية المنشورة، إلا أنها لا تحمل صفة إلزامية العرض، وأما عن رأي المراجع في هذه القائمة فيكون اختياريًا، إلا أن هناك بعض الشركات الكبرى كانت تقدمها ضمن قوائمها الختامية<sup>(1)</sup>.

### المرحلة الثانية: جدول التغييرات في المركز المالي:

بعد إصدار قائمة الموارد والاستخدامات ومع تزايد عدد الشركات التي تعد هذه القائمة فقد صدرت في عام 1971 الذي يطلبه الرأي المحاسبي رقم 19 التي أوصت بإلزامية إعداد قائمة التغييرات في المركز المالي بوصفها جزءًا مكملًا للقوائم المالية وإن كان يشملها تقرير المراجع<sup>(2)</sup>.

المرحلة الثالثة: التوجه إلى إعداد جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

في أواسط الثمانينات ظهرت موجات الإفلاس التي أثارت انتباه المحاسبين وبدأ الاهتمام بشكل جدي إلى قائمة الأموال على الأساس النقدي، لا سيما بعد الإفلاس الذي تعرضت له مؤسسة (W.T.Grant) الأمريكية، والذي هز مساهمي الشركة بعنف، وقد أشار المحللون الماليون بأصابع الاتهام إلى قائمة الأموال العدة على أساس رأس المال العامل، إذ أن عمليات المؤسسة التشغيلية كانت مستخدمة للنقدية بدلا من أن تكون مولدة لها، بالرغم من أن رأس المال العامل كان موجبا ونتيجة لذلك، أخذت العديد من المؤسسات الأساس النقدي بدلا من رأس المال العامل، وعليه فقد تطلب الأمر إلى دراسة تناولها مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي (FASB) في سلسلة من الدراسات كانت إحداها في عام 1981 والتي هدفت إلى تحديد المجالات التي يمكن أن تخدمها المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، وكذلك توصية المديرين الماليين الأمريكيين والذي تنص على ضرورة استخدام الأساس النقدي في إعداد قائمة التغييرات في المركز المالي لما يوفره من معلومات عن سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

وفي عام 1987 صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) البيان رقم (N95/SFAS) الذي ألزم جميع المؤسسات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) كواحدة من القوائم المالية الأساسية بحيث تحل محل قائمة التغييرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ، وأوصى البيان أن يتم تصنيف التدفقات النقدية في القائمة، إلى تدفقات نقدية من الأنشطة

(1) زهرة جريوي، مرجع سابق، ص 9.

(2) فاطمة الزهرة لحرش، مرجع سابق، ص 3.

التشغيلية وتدفقات نقدية استثمارية، وتدفقات نقدية تمويلية، ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS N7) المعدل والصادر عن اللجنة الدولية.

المعايير المحاسبية عام 1993 والذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1977 فإن هذه القائمة (جدول) تعرض باعتبارها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة والمشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة، وقد أوصى هذا المعيار بإعدادها بشكل يفصح عن حركة النقد التي تتمثل في النقد الجاهز الودائع تحت الطلب وما يعادله<sup>(1)</sup>.

#### \* نشأة جدول سيولة الخزينة في الجزائر:

أما بالنسبة للجزائر فإن جدول سيولة الخزينة يعتبر من القوائم المالية الحديثة مقارنة مع النظام المحاسبي السابق المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) الذي كان معتمدا في الجزائر<sup>(2)</sup>.

حيث أن الجزائر قامت بتعديل نظامها المحاسبي وذلك بوضع نظام محاسبي مالي جديد (قانون 11/07) وضع نتيجة للتغيرات والتطورات التي تحدث على مستوى الدولي من جهة ثانية، حيث يعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية<sup>(3)</sup>.

وتجلت هذه الإصلاحات في الخروج بنظام مالي محاسبي في نوفمبر 2007 الذي دخل حيز التطبيق في الفاتح من جانفي 2010، والذي فرض على المؤسسات تقديم خمسة كشوف مالية من بينها ظهور جدول سيولة الخزينة<sup>(4)</sup>.

#### المطلب الثاني: تعريف جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

هناك عدة تعاريف لجدول سيولة الخزينة من أهمها:

(1) عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية البينة للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، عمان: الأردن، جامعة الشرق الأوسط العليا، 2008، ص 11.

(2) الشريف حاب الله، سليم طرابلسي، القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن أعمال ملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية، متطلبات التوافق والتطبيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مركز جامعي سوق أهراس، جزائر يومي 25-2010/05/26.

(3) جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 6، 2009، ص 72-78.

(4) خرف الله محمد راسم، دور محافظ حسابات في تأكيد موثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في جدول سيولة الخزينة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص 75.

**التعريف الأول:**

هو عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة<sup>(1)</sup>.

**التعريف الثاني:**

هو بيان يظهر التغيرات في القيم النقدية للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والمالية للشركة خلال فترة زمنية معينة<sup>(2)</sup>.

**التعريف الثالث:**

قائمة تدفقات النقدية عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات الداخلة واستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، هذه القائمة تظهر فقط الحالة المالية في الأجل القصير وتقدم ملخص التدفقات للتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بصورة تؤدي إلى توفيقها مع التغير في النقدية والنقدية المعادلة خلال فترة<sup>(3)</sup>.

**التعريف الرابع:**

هو عبارة عن كشف يوضح المقبوضات والمدفوعات الخاصة بشركة ما خلال فترة زمنية معينة وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية الأخرى مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة الشركة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل<sup>(4)</sup>.

**التعريف الخامس:**

حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) يعرف كما يلي:

هو جدول مالي يهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الشركة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى الشركة، حيث أن هذا الجدول يتكون من مداخل ومخارج الموجودات المالية وتصنيفها حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية تدفقات التي تولدها أنشطة تشغيلية (استغلال)، الاستثمار، التمويل<sup>(5)</sup>.

(1) سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، غزة: فلسطين، 2008، ص 36.

(2) علي عباس، المرجع السابق، ص 51.

(3) paramasivivanc subramanian, financial management, new Age Interational(p)LTD, publishers,2009,p19.

(4) فايز سليم حداد، الإدارة المالية، (عمان: الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، ط3، 2010)، ص 40.

(5) جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، صادر في 25 مارس 2009، المتضمنة قواعد والمحاسبة ومحتوى كشوف المالية وعرضها وكذا مدونة حسابات وقواعد سيرها، ص 26.



كما يوضح جدول سيولة الخزينة المركز النقدي للشركة وكيفية تفسير هذا المركز عبر مدة إعداده ولذلك يعتبر هذا الجدول مكمل لقائمة المركز المالي ولقائمة الدخل، علماً أن التغييرات في المركز النقدي للشركة قد يكون نتيجة للعديد من الصفقات المختلفة التي تعقدتها الشركة.<sup>(1)</sup>

من خلال الاطلاع على عدة تعاريف يمكننا استخلاص التعريف التالي:

يعرف جدول سيولة الخزينة على أنه أحد التقارير المالية الإلزامية عن الفترة المحاسبية، تقدم نوعية المعلومات عن التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة خلال الفترة التي تعد فيها القوائم المالية للمؤسسة ويتم تقسيم هذا الجدول إلى ثلاثة أنشطة وهي تشغيلية، استثمارية وتمويلية.

### المطلب الثالث: أهداف واستخدامات جدول سيولة الخزينة:

#### 3-1- أهداف جدول سيولة الخزينة

يعتبر الهدف الأساسي من هذا الجدول تقديم المعلومات العامة المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة وحصول على معلومات متعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي، كما تمثل المعلومات الواردة به أداة مفيدة تساعد المستثمرين والمقرضين وغيرهم في:

- تقييم مقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية؛
- تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع أرباحها وتوفير احتياجاتها النقدية من التمويل الخارجي؛
- تفسير الفروق بين صافي الدخل والنقدية المحصلة والمنصرفة المتعلقة به؛
- تقييم آثار التدفقات النقدية على المركز المالي للمؤسسة وخاصة عمليات التمويل والاستثمار؛
- تصنيف مصادر واستخدامات الأموال إلى ثلاثة أنواع من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؛
- الإفصاح عن العمليات المالية التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية خلال الفترة المحاسبية ومدى تأثيرها على قائمة المركز المالي؛
- استخدام الشكل الأساسي لجدول سيولة الخزينة وكذلك المصطلحات الواضحة التي لا تحتل اللبس والتأويل لتسهيل مهمة مستخدمي هذا الجدول على اتخاذ القرارات المرتبطة بالتدفقات النقدية للشركة؛
- تقييم أداء الشركة فيما يتعلق بإدارة الأموال المتاحة من حيث العجز أو الزيادة الناتج عن الفجوات الزمنية بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وفقاً لمعايير التمويل والاستثمار الرشيدة<sup>(2)</sup>؛
- توفير المعلومات بشأن استخدام السيولة في المؤسسة؛
- يعتبر أساساً يرجع إليه المستعملين لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال<sup>(3)</sup>؛

(1) أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، 2012)، ص 69.

(2) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: الكويت، دار السراس للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص 224.

(3) شوقي جباري، فريد خميلي، مداخلة بعنوان: النظام المحاسبي المالي في الجزائر بين متطلبات التطبيق والطموحات، ملتقى وطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، مركز جامعي سوق أهراس، ص 10.

- يهدف جدول سيولة الخزينة إلى شرح تغييرات الخزينة، كما يوضح مساهمة كل وظيفة (الاستغلال، الاستثمار، التمويل) في تقديم المعلومة وكذلك الصدق والوضوح<sup>(1)</sup>؛
- توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة وكذا دورها في التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن توفيرها لسداد الديون<sup>(2)</sup>؛
- المساعدة في التعرف على أوقات حدوث العجز والفائض النقدي؛
- وضع برنامج زمني للتحصيل والتسديد النقدي المناسب؛
- نعت نظر الإدارة العليا للانحرافات النقدية المتوقعة<sup>(3)</sup>.

### 3-2- استخدامات جدول سيولة الخزينة:

يمكن استخدام جدول سيولة الخزينة والانتفاع منه من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية<sup>(4)</sup>.

#### 1. استخدامات الإدارة:

يوفر جدول سيولة الخزينة معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط. إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات وبالعكس فإذا ما أظهر الجدول عجزا في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، وباستخدام جدول سيولة الخزينة تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

#### 2. استخدامات المستثمرين والدائنين:

يساعد جدول سيولة الخزينة المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية؛
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية؛
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين؛
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي؛

(1) J-Y-Saulquin et C-H- DARCIMOLES, *GESTION Financière*, Synthèse des Concepts et , librairie Vuibert, Octobre 1993 , paris , p 56.

(2) فاطمة الزهراء لحرش، مرجع سابق، ص 5.

(3) فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري ومحتوى علمي)، (عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013)، ص 185.

(4) منير محمد شاكر وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، 2005)، ص 145.

- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة؛
- آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

#### المطلب الرابع: أهمية جدول سيولة الخزينة:

إن لجدول سيولة الخزينة أهمية خاصة في تقييم مدى اليسر المالي والسيولة المالية في المؤسسة ومعرفة مدى مرونتها المالية، حيث أنها تتصف بمجموعة من الخصائص تميزها عن القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولاً:

- مؤشر جيد على صدق ربحية المؤسسة؛
- يعتبر قائمة مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المؤسسة؛
- يوفر معلومات إضافية عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة؛
- يعزز من المقدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي للوحدات الاقتصادية من خلال استبعاد آثار استخدام معالجات محاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث التي تؤدي إلى نتائج مختلفة؛
- يمكن استخدامه كمؤشر في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك في تقييم دقة التخطيط الماضي للتدفقات النقدية المستقبلية<sup>(1)</sup>؛

- يوفر جدول سيولة الخزينة إلى جانب باقي البيانات المالية والمعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات التي تحدث في صافي أصول الشركة، وفي هيكلها المالي بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على سداد ديونها ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها من أجل التوافق مع الظروف والفرص المتغيرة؛

- تمكن معلومات التدفق النقدي المستخدمين من تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لشركات مختلفة، كما تفيد هذه المعلومات في تقييم مقدرة الشركة على توليد النقدية<sup>(2)</sup>؛

- مساعدة جدول سيولة الخزينة الإدارة المالية للمشروع على تحديد القدرة على توليد التدفقات النقدية مستقبلاً، ومدى فعالية الإدارة المالية والتخطيط لإعادة الموازنة التقديرية النقدية؛

- يبين جدول السيولة الخزينة مصادر النقدية واستخدامها أي الزيادة التي تنتج من التدفقات الداخلة وهي عبارة عن المصادر للتدفقات النقدية الواردة خلال الفترة باعتبارها أنشطة تمويلية للمشروع، والنقص الذي ينتج من التدفقات الخارجة والتي تعتبر أنشطة استثمارية، والتي تعكس الوجه الآخر لمختلف الأنشطة

(1) زهرة جريوي، مرجع سابق، ص 13.

(2) حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية، جزء 1 عرض البيانات المالية)، (عمان: الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 177.

المتمثلة في الشراء والبيع والاستثمار والتمويل والتغيرات الحاصلة فيها مع عرض أسباب الاقتراض وحجم مبالغ المقترضة<sup>(1)</sup>؛

يمكن جدول سيولة الخزينة مستعملي القوائم المالية من معرفة الطريقة التي تسير بها المؤسسة وتستعمل نقديتها والعناصر المعادلة لنقدية (فقرة 3 من معيار السابع)، فجدول السيولة يسمح للمستعملين بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، وهيكلها المالي بما فيها النقدية وقدرتها على الوفاء<sup>(2)</sup>؛

<sup>(1)</sup> دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 120.

<sup>(2)</sup> Catherine Mallet, Anne le mank : **normes comptables internationales, IAS/IFRS**, editionberti, 2006, p 22.

**المبحث الثاني: تبويب جدول سيولة الخزينة:**

بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS 7) فإنه يتوجب على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما في حكمها<sup>(1)</sup>، وفيما يلي شرح لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

**المطلب الأول: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة التشغيلية:****1-1- تعريف الأنشطة التشغيلية: وتعرف الأنشطة التشغيلية كما يلي:**

هي الأنشطة الرئيسية التي تزاولها المنشأة ويتولد من ورائها الإيرادات الرئيسية للمنشأة<sup>(2)</sup>.

هي جميع العمليات التي تنتج عنها أي إيراد أو مصروف والذي يدخل عند احتساب صافي الدخل<sup>(3)</sup>. وتعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا رئيسيا على مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لإعادة سداد القروض والاحتفاظ بالمقدرة التشغيلية وسداد التوزيعات على الأسهم واقتناء استثمارات جديدة دون اللجوء لمصادر تمويل خارجية، وتفيد المعلومات المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية<sup>(4)</sup>.

وتنشأ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أساسا عن طريق نشاطات توليد الإيرادات الرئيسية للمؤسسة، والتي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:

- المتحصلات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات؛
- المتحصلات النقدية من الأتعاب والعملات والإيرادات الأخرى؛
- المدفوعات النقدية للموردين تسديدا لقيمة البضائع وخدمات؛
- المدفوعات النقدية إلى العاملين وبالنيابة عنهم؛
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من وإلى شركة التأمين عن الأقساط؛
- المطالبات والاشتراكات السنوية والمزايا الأخرى؛

(1) حسين يوسف القاضي، سمير المعذى الريشاني، مرجع سابق، ص 180.

(2) أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، (عمان: الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2010)، ص 181.

(3) مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سابق، ص 69.

(4) حسين يوسف القاضي، سمير المعذى الريشاني، مرجع سابق، ص 181.

– المدفوعات النقدية كضرائب أو أية ضرائب مستردة إلا إذا كانت خاصة مباشرة بأنشطة استثمارية أو تمويلية؛

– المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار؛

ورغم أن بعض العمليات كبيع أصل ثابت، قد ينتج عنها مكاسب أو خسائر يتم تضمينها في صافي الربح

أو الخسارة، إلا أن النقدية الناتجة عن مثل هذه العمليات تعتبر متعلقة بالأنشطة الاستثمارية؛

وتتطلب التدفقات النقدية من التشغيل تحليل كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل مع بنود الأصول المتداولة أو الخصوم المتداولة المرتبطة<sup>(1)</sup>.

### 1-2- أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

يفيد قياس التدفقات النقدية من التشغيل في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتيا

وإمكانية إعادة تدويرها في النشاط أو استخدامها في التوسع في الأصول الرأسمالية<sup>(2)</sup>.

كما تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للمؤسسة وبيان قدرتها

على سداد قروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة، وكذا بيان حجم النقدية المتولدة نتيجة ممارسة

المؤسسة لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم، ولكي يتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة

التشغيلية فإن من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على الأساس النقدي، ويتم ذلك عن طريق

استبعاد آثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية<sup>(3)</sup>.

### 1-3- تحديد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

يتم تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي بدراسة بنود الإيرادات والمصروفات الظاهرة في قائمة

الدخل، وكذلك بنود رأس المال العامل (الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة) الظاهرة في الميزانية

العمومية، ومن ثم يتم فرز هذه البنود إلى مصادر للنقد التشغيلي واستخدامات للنقد التشغيلي ليمثل الفرق

بين المصادر وتلك الاستخدامات صافي التدفق النقدي التشغيلي، وتكون مصادر واستخدامات التدفق النقدي

التشغيلي كما يلي:<sup>(4)</sup>

#### ➤ مصادر التدفق النقدي التشغيلي:

تشمل هذه المصادر عادة بند المبيعات باعتبارها المصدر الرئيسي للمقبوضات النقدية وذلك بالإضافة

إلى أية بنود أخرى من الإيراد مثل الفوائد والعمولات الدائنة، إيراد العقار... الخ.

(1) نص معيار محاسبي الدولي السابع، متاح على الموقع [www.achaccounts.com](http://www.achaccounts.com) .infotech

(2) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2000، ص 255.

(3) سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة،

قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر: باتنة، 2008/2009، ص 79، متاحة على الموقع: <http://www.4shared.com/file/21391347...htm>

(4) محمد مطر، المرجع السابق، ص 166.

كما تشمل مصادر التدفق النقدي التشغيلي أيضا التغيرات الحادثة (بالنقص) في بنود الأصول المتداولة والتغيرات الحادثة (بالزيادة) في بنود المطلوبات المتداولة.

### ➤ استخدامات التدفق النقدي التشغيلي:

تشمل عادة بند تكلفة المبيعات والمصروفات التشغيل بعد استبعاد البنود التي لا يترتب عليها إنفاق نقدي، من هذه المصروفات مثلا استهلاك الأصول الثابتة وإطفاء الأصول غير الملموسة، كما تشمل هذه الاستخدامات أيضا مصروف الدخل، أما بالنسبة لمصروف الفوائد فهناك رأي وهو الأرجح يرى إدراجها ضمن باب التدفق النقدي التشغيلي في حين يرى البعض الآخر إدراجها ضمن باب التدفق النقدي التمويلي.

كما تشمل استخدامات التدفق النقدي التشغيلي أيضا التغيرات الحادثة (بالزيادة) في الأصول المتداولة والتغيرات الحادثة (بالنقص) في المطلوبات المتداولة.

**المطلب الثاني: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة الاستثمارية:**

### 1-2- تعريف الأنشطة الاستثمارية:

وتعرف الأنشطة الاستثمارية كما يلي:

وهي تمثل شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها وشراء الاستثمارات التي لا تدخل في البنود التي تصنف كنقد مكافئ<sup>(1)</sup>.

هي أنشطة اقتناء أو استبعاد الأصول غير المتداولة والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية<sup>(2)</sup>.

عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر ضمن النقدية المعادلة<sup>(3)</sup>.

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية:<sup>(4)</sup>

- المدفوعات النقدية لاقتناء ممتلكات ومصانع ومعدات وأصول غير ملموسة وأصول أخرى غير متداولة وتشكل كل ما يتعلق بتكاليف التطوير وتكاليف الممتلكات والمعدات والمصانع التي تم إنشاؤها بالمواد الذاتية للمؤسسة؛

<sup>(1)</sup> محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (جوانب نظرية وعملية)، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع)، ص 96.

<sup>(2)</sup> حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، مرجع سابق، ص 182.

<sup>(3)</sup> Simon Archer and Davidharcount,internationaleAccountingalescanher, standard, 2001, p 705.

<sup>(4)</sup> نص كامل للقسم (7) بيان قائمة التدفقات النقدية، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في 9 يوليو 2009، ص 12، بناء على الموقع: [http:// www.ifrs.irdg/use+ground+the+world/education.htm](http://www.ifrs.irdg/use+ground+the+world/education.htm).

- المقبوضات النقدية من بيع ممتلكات ومصانع ومعدات والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى غير المتداولة؛
  - المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم وسندات في مؤسسات أخرى والحصص في المؤسسات المشتركة؛
  - المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات في مؤسسات أخرى وحصص في مؤسسات المشتركة؛
  - المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى، ولا يشمل ذلك القروض و السلف التي تقدمها المنشآت المالية؛
  - المقبوضات النقدية من تحصيل الدفعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى، ولا يشمل ذلك القروض والسلف الخاصة بالمؤسسات المالية؛
  - المدفوعات النقدية لشراء عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود خيارات وعقود مبادلة، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو المدفوعات التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية؛
  - المقبوضات النقدية من عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود الخيارات وعقود المبادلة ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو المدفوعات التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.
- 2-2- أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية:**
- يفيد تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية في معرفة:<sup>(1)</sup>
- يعتبر تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية مؤشرا مهما لاحتمالات النمو المستقبلية للمنشأة فصافي التدفقات النقدية السالبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمال نمو في الأرباح؛
  - مؤشر هام للتعرف على مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد الدخل؛
  - مؤشر لاحتمالات الانكماش المستقبلية للمنشأة، فصافي التدفقات النقدية الموجبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى أن المنشأة تلجأ إلى تسيير أصولها الثابتة؛
  - مؤشر لزيادة الاستثمارات المالية؛
  - مؤشر لتخفيض العائد من استثماراتها المالية؛
  - التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس المال من التدفقات النقدية مستقبلا.

(1) سوزان عطا درغام، مرجع سابق، ص 72.



## 3-2- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:

لتحديد صافي التدفق النقدي الاستثماري يتم دراسة بنود باب الأصول طويلة الأجل في الميزانية والذي يشمل الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل، وتكون مصادر واستخدامات التدفق النقدي الاستثماري كما يلي: (1)

## ➤ مصادر التدفق النقدي الاستثماري:

تشمل هذه المصادر المقبوضات النقدية التي تحصل عليها المنشأة من بيع الاستثمارات طويلة الأجل الأسهم والسندات طويلة الأجل أو العقارات المملوكة من قبل المنشأة.

## ➤ استخدامات التدفق النقدي الاستثماري:

وتشمل المدفوعات النقدية التي تنفقها المنشأة في شراء الأصول الثابتة أو في شراء الاستثمارات طويلة الأجل.

المطلب الثالث: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة التمويلية:

## 3-1- تعريف الأنشطة التمويلية:

تعرف الأنشطة التمويلية كما يلي:

هي النشاطات التي تؤدي لتغير حجم وعناصر ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة وكذلك تسديد القروض (2).

هي تدفقات النقدية المرتبطة مباشرة بتمويل المنشأة الذاتي ومثال على ذلك التمويل عن طريق إصدار أسهم جديدة أو الاقتراض من المصارف (3).

هي أنشطة المنشأة النقدية الخاصة بحركة حقوق الملكية والقروض المصرفية والسندات (4).

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية: (5)

– النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال؛

– النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل؛

– النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية؛

– النقد المدفوع على توزيع الأرباح؛

– النقد المدفوع لتسديد السندات والأسهم؛

(1) محمد مطر، مرجع سابق، ص 167.

(2) محمد أبو نصار، مرجع سابق، ص 96.

(3) Short daniel and welsch clonn, (fund a nertols of financialaccounting ), texas Mtruin, 6 édition, 1990, p 24.

(4) أحمد محمد أبو شمالة، مرجع سابق، ص 182.

(5) زهرة جريوي، مرجع سابق، ص 22

– النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

### 2-3- أهمية تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

– تستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض ومدى قيام المؤسسة بإجراء توزيعات أرباح على مساهمين<sup>(1)</sup>؛

كما يعتبر الإفصاح المستقل عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية مهما لأنه يساعد على التنبؤ باحتياجات ممولي المؤسسة من التدفقات النقدية المستقبلية<sup>(2)</sup>؛

– يساعد كذلك في التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها المؤسسة خلال الفترة سواء كان بشكل قروض قصيرة الأجل على سبيل المثال لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل قد يعرض المؤسسة لصعوبات مالية؛

– التعرف على نسبة التمويل الخارجي عند حد معين ممكن أن يترتب عليه حدوث أزمات مالية للمؤسسة<sup>(3)</sup>.

### 3-3- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:

لتحديد صافي التدفق التمويلي يتم دراسة بنود باب المطلوبات طويلة الأجل، وباب حقوق الملكية في الميزانية ليتم تصنيف التغيرات الحادثة فيها على النحو التالي:<sup>(4)</sup>

#### ▪ مصادر التدفق النقدي التمويلي:

وتشمل أي زيادة تحدث في بنود المطلوبات طويلة الأجل، والتي تتمثل عادة في المقبوضات النقدية التي تحصل عليها المنشأة إما من الاقتراض طويل الأجل سواء من قروض مصرفية طويلة الأجل أو من إصدار سندات طويلة الأجل.

كما تشمل أيضا زيادة تحدث في رأس المال عن طريق إصدار أسهم مقابل تسديد ثمنها نقدا.

#### ▪ استخدامات التدفق النقدي التمويلي:

وتشمل المدفوعات النقدية لتسديد قروض طويلة الأجل أو أوراق دفع طويلة الأجل أو إطفاء سندات طويلة الأجل، كما تشمل أيضا توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة للمساهمين أو أية تخفيضات لرأس المال تسديد قيمتها للمساهمين نقدا.

وكما سلف الذكر فإن أنشطة المنشأة تنقسم إلى: أنشطة تشغيلية، أنشطة استثمارية، وأنشطة تمويلية ومن الناحية النقدية يترتب على هذه الأنشطة تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجية تؤثر على الرصيد النقدي للمنشأة.

(1) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، مرجع سابق، ص 256.

(2) حسين يوسف القاضي، سمير معذى الریشاني، مرجع سابق، ص 184.

(3) سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص 87.

(4) محمد مطر، مرجع سابق، ص 167.

وتأسيسا على ذلك يمثل رصيد النقدية حجر الأساس في ذلك، فزيادة التدفقات النقدية الداخلة تؤدي إلى زيادة الرصيد النقدي بالمنشأة، ويحدث العكس في حالة التدفقات النقدية الخارجة التي تؤدي إلى تخفيض الرصيد النقدي، وتجدر الإشارة أن مفهوم الرصيد النقدي يتضمن كل من النقدية وأشباه النقود والتي تتمثل في الأصول المالية فائقة السيولة مثل الودائع والأوراق المالية القابلة للتسويق بسهولة، ويوضح الجدول الكيفية التي تؤثر بها كافة أنشطة المنشأة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على رصيد النقدية بالمنشأة والجدول التالي يوضح تأثير النقدية من أنشطة مؤسسة على الرصيد النقدي:

الجدول رقم: (1-2) يوضح تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المنشأة على الرصيد النقدي.

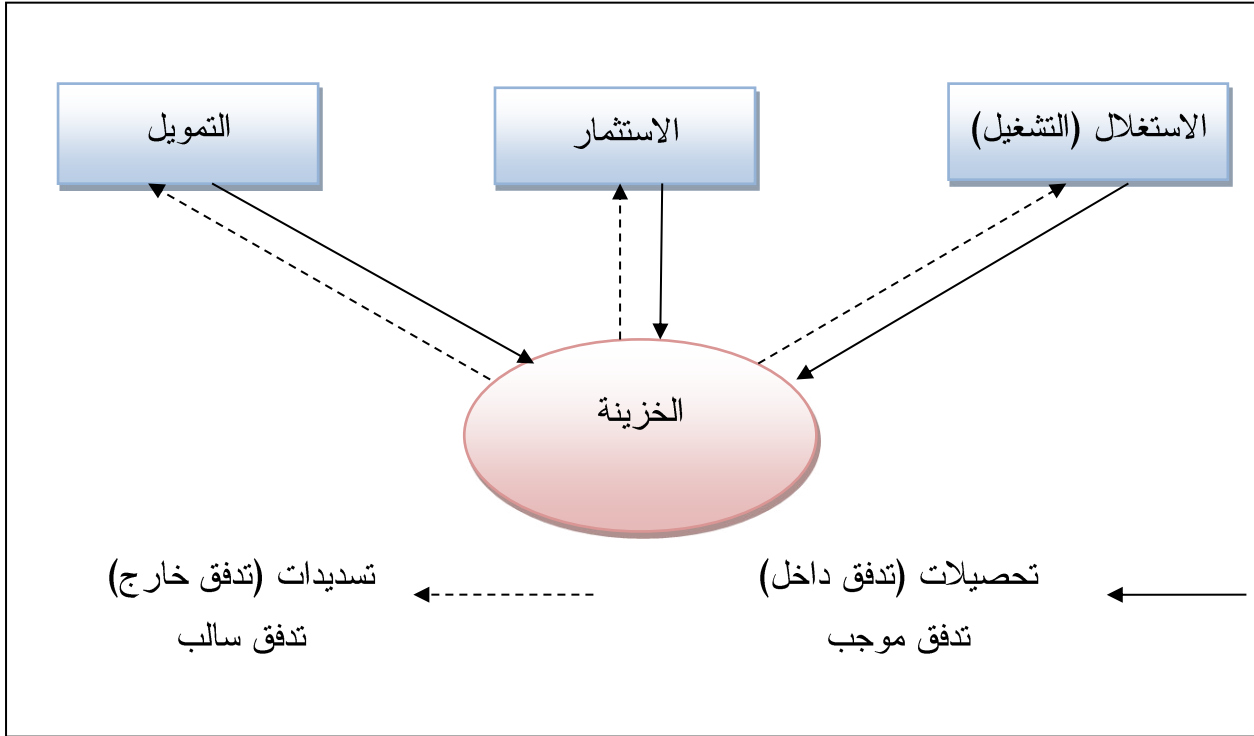
النشاط	تدفق نقدي داخل يرفع الرصيد النقدي	تدفق نقدي خارج يخفض الرصيد النقدي
الأنشطة التشغيلية	المبيعات النقدية تحصيل المبيعات الآجلة (متحصلات من عملاء).	المشتريات النقدية، سداد قيمة المشتريات الآجلة (مدفوعات الموردين). سداد المصروفات التشغيلية.
الأنشطة الاستثمارية	بيع الأصول الثابتة بيع استثمارات طويلة الأجل.	شراء أصول واستثمارات طويلة الأجل.
الأنشطة التمويلية	القروض والسندات. إصدار أسهم جديدة.	إعادة سداد الديون، التوزيعات، إعادة شراء أسهم.

المصدر: عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، (الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 65.

يتضح من الجدول السابق أن جميع أنشطة الشركة من تشغيلية واستثمارية وتمويلية يترتب عليها تحقيق تدفقات نقدية داخلية وخارجة تؤثر إيجابا أو سلبا على الرصيد النقدي للمنشأة، وتعد المنشأة بغرض معرفة نمط التدفقات النقدية الخاصة بها ما يسمى بجدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) الذي يوضح أثر التدفقات النقدية الناشئة عن أنشطة المنشأة على الرصيد النقدي لها في نهاية الفترة.

وبناء على ما سبق نجد أن جدول سيولة الخزينة يحسب بناء على متطور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة، ومنظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصدرها<sup>(1)</sup>، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-1): يوضح الخزينة الصافية:



المصدر: فاطمة الزهرة لحرش، أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة، (مذكورة ماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة قاصدي مرباح: ورقة، 2012، 2013)، ص 11.

تتمثل الأسهم المتقطعة في التدفقات النقدية السالبة (تدفق خارج) مثل نفقات الاستغلال، حيازة الاستثمار، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم وغيرها، أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في التدفقات النقدية الموجبة من منظور الخزينة مثل تحصيلات الاستغلال، التنازل عن الاستثمارات، الاستدانة، الرفع في رأس المال وغيرها، وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على مستوى التوازن المالي ودرجة السيولة النقدية للمؤسسة.

$$\text{الخزينة} = \text{خزينة دورة الاستغلال} + \text{خزينة دورة الاستثمار} + \text{خزينة دورة التمويل.}$$

(1) فاطمة الزهرة لحرش، مرجع سابق، ص 11.

**المبحث الثالث: إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة:**

يعتبر جدول سيولة الخزينة كجدول قيادة في يد الإدارة العليا تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها، حيث نجد أن الهدف من إعداده هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

ونجد حسب الفقرة الثامنة عشر من المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7/p18) يوجد طريقتان مقبولتان لعرض جدول سيولة الخزينة وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، والاختلاف بين هاتين الطريقتين يكمن في طريقة احتساب وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية يكون متشابهاً في كلتا الحالتين.

**المطلب الأول: أسس بناء جدول سيولة الخزينة:**

لبناء جدول سيولة الخزينة يجب الاعتماد على الأسس التالية:<sup>(1)</sup>

- إعداد الميزانية الاقتصادية:

وذلك لأن جدول الخزينة ما هو إلا التغيير في مختلف مناصب الميزانية الاقتصادية، رصيد الاستثمارات، الاستدانة الصافية، حيث أن الارتفاع في عناصر الأصول أو الانخفاض في الخصوم يشكل تدفقا مالياً سالبا والانخفاض في عناصر الأصول أو الارتفاع في عناصر الخصوم يشكل تدفقا مالياً موجبا يظهر على مستوى جدول الخزينة.

- التحول من التغيير في الحسابات إلى التدفقات المالية الحقيقية:

وتتضمن العملية التالية:

– إبعاد التدفقات الوهمية (غير النقدية): أي إبعاد التغيير في الحسابات التي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية، ومنها الإهلاكات والمؤونات... الخ؛

– إعادة تقييم عناصر الأصول: وذلك بسبب اختلاف القيمة السوقية عن قيمة المحاسبة، ومنه فقد ترتفع عناصر الأصول وقد تنخفض، ويتم معالجة ذلك على مستوى الأموال الخاصة بواسطة فرق إعادة التقييم؛

– إعادة هيكلة حسابات النتائج حسب الأرصدة الوسيطة للتسيير؛

– ترتيب التدفقات المالية حسب جدول تدفقات الخزينة المختار.

ومنه نجد أنه من أجل بناء جدول سيولة الخزينة بطريقة منهجية يجب المرور بالخطوات التالية:<sup>(2)</sup>

- حساب المؤشرات المالية المتعلقة بالنتيجة انطلاقاً من أسفل جدول حسابات النتائج إلى أعلاه؛

(1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية- دروس وتطبيقات)، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006)، ص 197.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية- دروس وتطبيقات)، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، جزء 2، 2011)، ص 172.

- إعادة هيكلة حسابات النتائج حسب الأرصدة الوسيطة للتسيير؛
- إبعاد التدفقات الوهمية (غير النقدية): أي إبعاد الغير في الحسابات التي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية، ومنها الإهلاكات والمؤونات... الخ؛
- إعادة تقييم عناصر الأصول: وذلك بسبب اختلاف القيمة السوقية عن القيمة المحاسبية، ومنه فقد ترتفع عناصر الأصول وقد تنخفض، ويتم معالجة ذلك على مستوى الأموال الخاصة بواسطة فرق إعادة التقييم؛
- بناء ميزانية الفرق التي تعبر عن الحركة المالية لعناصر خلال الدورتين الأخيرتين؛
- ترتيب التدفقات المالية حسب جدول تدفقات الخزينة المعتمد.

### المطلب الثاني: مصادر وخطوات إعداد جدول سيولة الخزينة:

لغرض إعداد جدول سيولة الخزينة فإن الأمر يتطلب عدة مصادر وهي قائمة المركز المالي المقارنة وقائمة الدخل ومعلومات إضافية تستخلص من دفتر الأستاذ، أما خطوات إعدادها متمثلة في تحديد التغيير في النقد، وتحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية بالإضافة إلى تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتمويلية.

#### 2-1- مصادر إعداد جدول سيولة الخزينة:

لإعداد جدول سيولة الخزينة لابد من الحصول على بعض المعلومات من المصادر التالية:<sup>(1)</sup>

ميزانيتين عموميتين متتاليتين: وهنا نقوم ببيان التغيرات التي حدثت في الخصوم، الأصول، وحقوق الملكية من بداية المدة وحتى نهاية المدة.

قائمة الأرباح والخسائر: ومن هذه القائمة نحصل على كمية التدفقات النقدية من النشاطات المختلفة خلال مدة معينة.

بعض المعلومات الأخرى: والتي تتضمن معلومات عن كيفية الحصول على النقد وكيفية استخدامه خلال مدة معينة.

ويعود السبب في ذلك إلى ما يلي:<sup>(2)</sup>

- أن قائمة المركز المالي وطريقة إعدادها لا تقدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات التي طرأت على الأصول من جانب وعلى الخصوم وحقوق الملكية من جانب آخر؛
- لا يمكن كذلك اعتبار أن صافي الربح الذي تظهره قائمة الدخل مساويا لصافي الزيادة في نقدية المنشأة بسبب وجود مجموعة من المعاملات غير النقدية التي تدخل في إعداد قائمة الدخل، كمصروفات الاستهلاك والديون المعدومة والمستحقات من الإيرادات والمصروفات وذلك نظرا لطبيعة الأساس المحاسبي المعتمد

(1) مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سابق، ص 74.

(2) نفس المرجع، ص 67.

في إعداد قائمة الدخل، وهو أساس الاستحقاق الذي يستند على مقابلة الإيرادات بالمصروفات بغض النظر عما إذا كانت هذه الإيرادات نقدية أو غير نقدية؛  
وسبب الحاجة لميزانيتين من قوائم المركز المالي (بداية المدة ونهاية المدة) وقائمة الدخل واحدة هو أن الميزانية تمثل صورة للمنشأة في لحظة معينة، وهذا لا يمكن معد القائمة (جدول) من التعرف على التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية إلا إذا توفرت له ميزانية لبداية الفترة وميزانية أخرى لنهايتها أما سبب الاكتفاء بقائمة دخل واحدة فيعود لكون قائمة الدخل تعد على أساس تراكمي وتمثل سجلا للفترة التي تشملها<sup>(1)</sup>.

## 2-2- خطوات إعداد جدول سيولة الخزينة:

يتطلب إعداد جدول سيولة الخزينة إتباع الخطوات الآتية:<sup>(2)</sup>

**الخطوة الأولى:** تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها، وهذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين.

**الخطوة الثانية:** تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وهذا إجراء معقد يتطلب تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين وكذلك يتطلب بيانات عن عمليات منتقاة، وفي هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو غير مباشرة.

**الخطوة الثالثة:** تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي بإجمالي قيمتها ودون إجراء مقاصة بينهما.

**الخطوة الرابعة:** يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية) وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة.

## المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بجدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة وكيفية حساب بنودها، وكذا توضيح مميزات وعيوب هذه الطريقة.

### 3-1- مفهوم الطريقة المباشرة:

يقصد بالطريقة المباشرة في إعداد جدول سيولة الخزينة، وهو الطريقة التي تقوم على احتساب المتحصلات والمدفوعات النقدية للأنشطة الثلاثة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) بطريقة مباشرة.<sup>(3)</sup>

(1) عقل مفلح، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، (عمان: الأردن، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2000)، ص 329.

(2) لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، (مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التدبير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري: قسنطينة، 2011/2012)، ص 57.

(3) منير إبراهيم هنيدي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، (عمان: الأردن، المكتب العربي الحديث، ط 6، 2006)، ص 58.

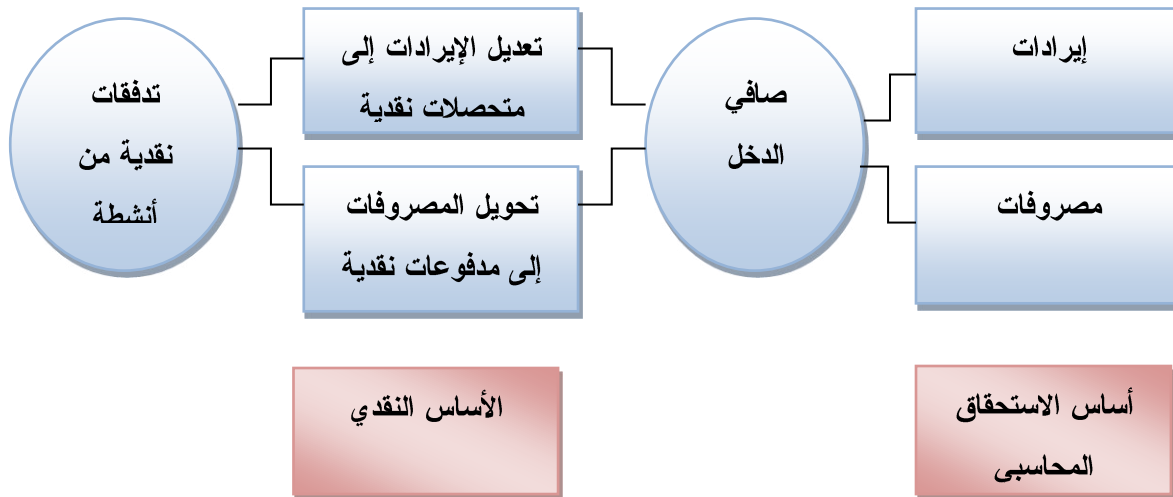
يتم إعداد جدول سيولة الخزينة حسب هذه الطريقة عند أي لحظة زمنية وعند أي مستوى من النشاط وذلك من خلال حصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من خزينة المؤسسة في دورة النشاط التابع لها ومن ثم فإن إعداد جدول السيولة بهاته الطريقة يتم وفق أسلوب التسجيل المحاسبي للعملية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هاته العملية وأثرها على خزينة المؤسسة، فرقم الأعمال على سبيل المثال لن يكون له أثر على الخزينة إلا في حالة تسديد العميل أو العملاء قيمة المبيعات نقدا<sup>(1)</sup>.

كما تعتمد هذه الطريقة على وجود دفاتر وسجلات خاصة بها من بداية السنة حتى يمكن حصر التدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة التشغيلية في السنة المالية، بالإضافة إلى الدفاتر والسجلات التي تعتمد على أساس الاستحقاق لإعداد كل من الميزانية وقائمة الدخل<sup>(2)</sup>.

ويتم بمقتضاها الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية حيث يتم تحويل مكونات قائمة الدخل الشامل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي بالاستعانة بالتغييرات الحاصلة في أرصدة قائمة المركز المالي أول وآخر المدة والمتعلقة بالدخل<sup>(3)</sup>.

ويوضح الشكل التالي عملية تحويل صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية تعد على الأساس النقدي في جدول سيولة الخزينة، كما يلي:

شكل (2-2): التحول من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي



المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2000)، ص 259.

(1) ربيع بوصبيح العايش فاتح سردوك، عابي خليفة، "جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (scf)"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-06/05/2013، جامعة الوادي، ص 8.

(2) أحمد محمد أبو شمالة، مرجع سابق، ص 183.

(3) حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، مرجع سابق، ص 184.



ويمكن من خلال هذه الطريقة تحويل كل عناصر الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي (بالنسبة للأنشطة التشغيلية) والجدول الآتي يوضح ذلك:

**الجدول (2-2): إعداد جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة**

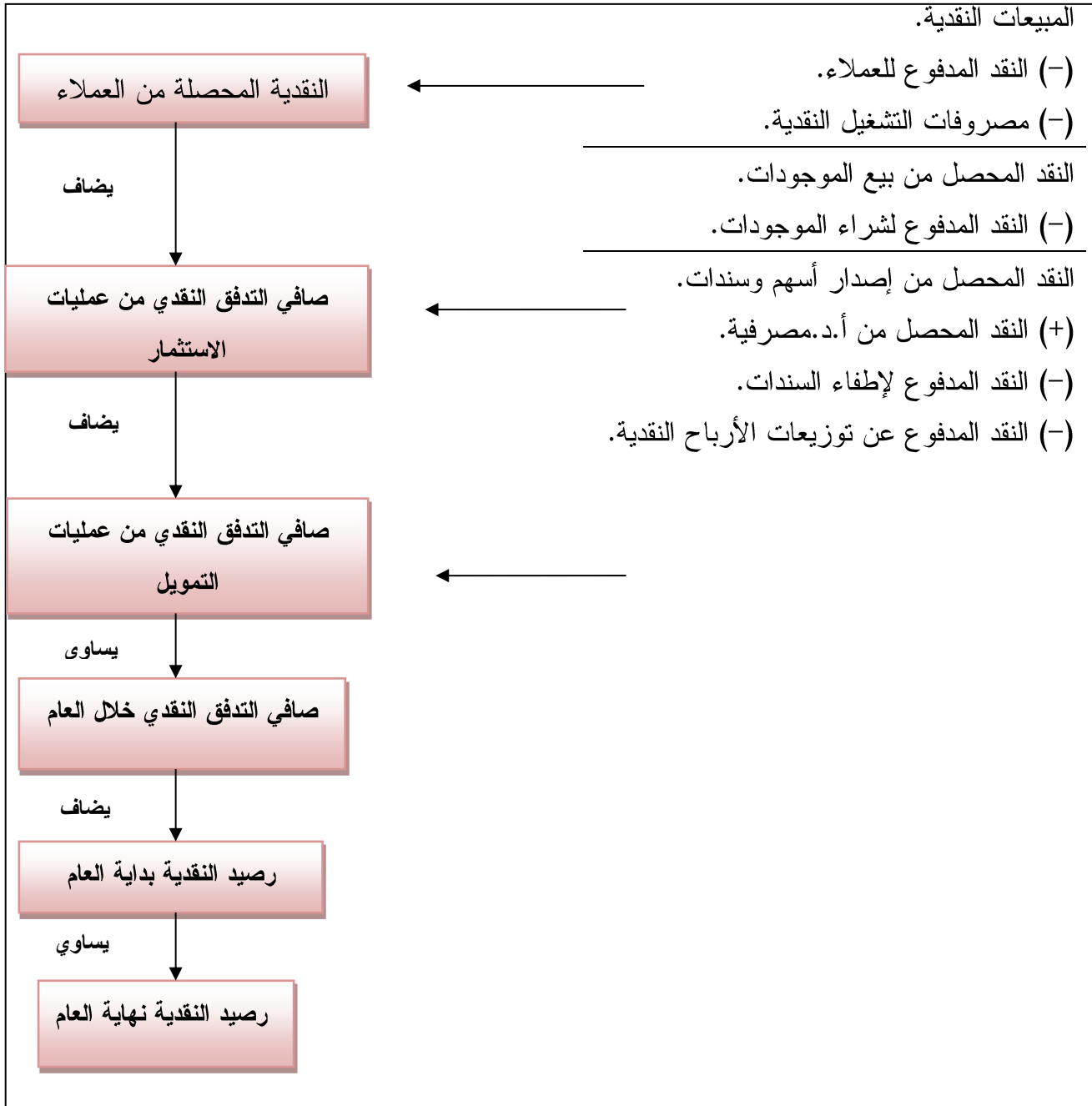
	النقد المقبوض: صافي المبيعات. + النقص في الذمم المدينة (بعد استبعاد الديون المشكوك في تحصيلها). - الزيادة في الذمم المدينة
	= النقد المقبوض
	النقد من المصادر الأخرى ومنها الأرباح الأوراق المالية والفوائد من الأموال الممنوحة على شكل قروض وإيرادات الفوائد وأرباح الأسهم: + النقص في الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة. - الزيادة في الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة.
	= النقد المقبوض من مصادر أخرى.
	النقد المدفوع إلى المورد: تكلفة البضاعة المباعة. + الزيادة في المخزون. - النقص في المخزون. قيمة المشتريات. + النقص في الدائنون. - الزيادة في الدائنون.
	= إجمالي النقد المدفوع للموردين
	مدفوعات المصاريف: إجمالي المصاريف خلال السنة. + المصاريف المدفوعة مقدما. + النقص في المصاريف المستحقة غير المدفوعة. - النقص في المصاريف المدفوعة مقدما. - الزيادة في المصاريف المستحقة غير المدفوعة.
	= النقد المدفوع على المصاريف.

المصدر: دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص 126.  
بموجب هذه الطريقة يتم تحديد صافي التدفق النقدي، من خلال أولاً بطرح المشتريات النقدية والمصاريف التشغيلية النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل، بعدها يضاف صافي

التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال السنة، ثم يضاف إلى رصيد النقدية في بداية السنة<sup>(1)</sup>.

والشكل التالي يوضح العناصر المكونة لجدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

الشكل (2-3): يوضح العناصر المكونة لجدول سيولة الخزينة المعدة بموجب الطريقة المباشرة.



المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2005، ص 147.

<sup>(1)</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 147.

3-2- حساب بنود التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل حسب الطريقة المباشرة:

➤ العمليات الحسابية لبنود أنشطة التشغيل:

ويتم حسابها كما يلي: (1)

بنود جدول تدفقات الخزينة = بنود قائمة الدخل المرتبطة  $\pm$  بنود قائمة المركز المالي المرتبطة

$\Delta$ : يشير إلى التغير أي رصيد البند آخر المدة - رصيد البند أول المدة.

1. المتحصلات:

- المحصل من العملاء = المبيعات -  $\Delta$  حسابات المدينين.
- الفوائد المحصلة = إيرادات الفوائد -  $\Delta$  إيرادات الفوائد المستحقة.
- توزيعات أرباح محصلة = إيرادات التوزيعات -  $\Delta$  إيرادات التوزيعات المستحقة.

2. المدفوعات:

- المدفوعات للموردين = تكلفة البضاعة المباعة +  $\Delta$  المخزون - حساب الدائنين.
- المدفوعات للعمالة = مصروفات المرتبات والأجور +  $\Delta$  مرتبات وأجور مقدمة - مرتبات وأجور مستحقة.
- الفوائد المدفوعة = مصروفات الفوائد -  $\Delta$  مصروفات الفوائد المستحقة.
- الضرائب المدفوعة = مصروف الضرائب +  $\Delta$  الضرائب المقدمة -  $\Delta$  الضرائب المستحقة.
- مصروفات أخرى مدفوعة = المصروف... +  $\Delta$  المصروف المقدم -  $\Delta$  المصروف المستحق.

➤ العمليات الحسابية لبنود أنشطة الاستثمار:

ويتم حسابها كما يلي: (2)

1. المتحصلات:

- المتحصلات من بيع أصول ثابتة يلاحظ:

رصيد الأصول الثابتة أول المدة	+	الأصول المشتراة خلال مدة	-	الإهلاك	-	القيمة الدفترية للأصول المباعة	=	رصيد الأصول الثابتة آخر المدة					
<table border="1"> <tr> <td>المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة</td> <td>=</td> <td>القيمة الدفترية للأصول المباعة</td> <td>أو</td> <td>+ ربح بيع الأصول - خسارة بيع الأصول</td> </tr> </table>									المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة	=	القيمة الدفترية للأصول المباعة	أو	+ ربح بيع الأصول - خسارة بيع الأصول
المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة	=	القيمة الدفترية للأصول المباعة	أو	+ ربح بيع الأصول - خسارة بيع الأصول									

(1) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، مرجع سابق، ص 267.

(2) طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، مرجع سابق، ص 168-169.

- المتحصلات من بيع الاستثمارات المالية: يلاحظ:

$$\begin{array}{c}
 \text{رصيد الاستثمارات المالية أول المدة} \\
 + \\
 \text{تكلفة شراء استثمارات جديدة} \\
 - \\
 \text{القيمة الدفترية للاستثمارات المباعة} \\
 = \\
 \text{رصيد الاستثمارات المالية آخر المدة}
 \end{array}$$

$$\begin{array}{c}
 \text{المتحصلات النقدية من بيع الاستثمارات} \\
 = \\
 \text{القيمة الدفترية للاستثمارات المباعة} \\
 \text{أو} \\
 + \text{ ربح بيع الاستثمارات} \\
 - \text{ خسارة بيع الاستثمارات}
 \end{array}$$

تحصيل القروض السابق منحها للغير:

$$\begin{array}{c}
 \text{رصيد القروض للغير أول المدة} \\
 + \\
 \text{القروض الجديدة الممنوحة للغير} \\
 - \\
 \text{المتحصلات} \\
 = \\
 \text{رصيد القروض آخر المدة}
 \end{array}$$

## 2. المدفوعات:

- شراء أصول ثابتة:

$$\begin{array}{c}
 \text{رصيد الأصول الثابتة أول المدة} \\
 + \\
 \text{تكلفة شراء الأصول الجديدة} \\
 - \\
 \text{الإهلاك} \\
 - \\
 \text{القيمة الدفترية للأصول المباعة} \\
 = \\
 \text{رصيد الأصول الثابتة آخر المدة}
 \end{array}$$

- لشراء استثمارات مالية:

$$\begin{array}{c}
 \text{رصيد الاستثمارات المالية أول المدة} \\
 + \\
 \text{تكلفة شراء استثمارات جديدة} \\
 - \\
 \text{تكلفة استثمارات مباعة} \\
 = \\
 \text{رصيد الاستثمارات المالية آخر المدة}
 \end{array}$$

- لمنح قروض جديدة للغير:

$$\begin{array}{c}
 \text{رصيد القروض للغير أول المدة} \\
 + \\
 \text{القروض الجديدة الممنوحة للغير} \\
 - \\
 \text{المتحصلات من القروض} \\
 = \\
 \text{رصيد القروض للغير آخر المدة}
 \end{array}$$

➤ العمليات الحسابية لبنود أنشطة التمويل:

ويتم حسابها كما يلي: (1)

1. المتحصلات

- إصدار قروض طويلة الأجل:

$$\begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد القروض} \\ \text{طويلة الأجل} \\ \text{آخر المدة} \\ \hline \end{array} = \begin{array}{|c|} \hline \text{القروض} \\ \text{المسددة} \\ \hline \end{array} - \begin{array}{|c|} \hline \text{النقدية المحصلة} \\ \text{من اصدار} \\ \text{قروض جديدة} \\ \hline \end{array} + \begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد القروض} \\ \text{أول المدة} \\ \hline \end{array}$$

- إصدار الأسهم:

$$\begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد أسهم} \\ \text{خزانة آخر} \\ \text{المدة} \\ \hline \end{array} = \begin{array}{|c|} \hline \text{تكلفة أسهم} \\ \text{الخزانة المبيعة} \\ \hline \end{array} - \begin{array}{|c|} \hline \text{النقدية المحصلة} \\ \text{من اصدار} \\ \text{أسهم جديدة} \\ \hline \end{array} + \begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد الأسهم} \\ \text{العادية أول} \\ \text{المدة} \\ \hline \end{array}$$

- بيع أسهم الخزانة:

$$\begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد أسهم} \\ \text{خزانة آخر} \\ \text{المدة} \\ \hline \end{array} = \begin{array}{|c|} \hline \text{تكلفة أسهم} \\ \text{الخزانة المبيعة} \\ \hline \end{array} - \begin{array}{|c|} \hline \text{تكلفة شراء} \\ \text{أسهم خزانة} \\ \hline \end{array} + \begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد أسهم} \\ \text{خزانة أول} \\ \text{المدة} \\ \hline \end{array}$$

$$\begin{array}{|c|} \hline \text{+ مقدار الزيادة في ثمن البيع عن التكلفة} \\ \text{- مقدار النقص في ثمن البيع عن التكلفة} \\ \hline \end{array} \text{ أو } \begin{array}{|c|} \hline \text{تكلفة أسهم} \\ \text{خزانة مبيعة} \\ \hline \end{array} = \begin{array}{|c|} \hline \text{المتحصلات} \\ \text{النقدية من بيع} \\ \text{أسهم الخزانة} \\ \hline \end{array}$$

(1) طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة (معياري من 1 إلى 30)، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، جزء 1، 2009)، ص 132.

2. المدفوعات:

- المتعلقة بالقروض طويلة الأجل:

$$\begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد القروض} \\ \text{طويلة الأجل} \\ \text{آخر المدة} \\ \hline \end{array} = \begin{array}{|c|} \hline \text{القروض} \\ \text{المسددة} \\ \hline \end{array} - \begin{array}{|c|} \hline \text{النقدية المحصلة} \\ \text{من اصدار} \\ \text{قروض جديدة} \\ \hline \end{array} + \begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد القروض} \\ \text{طويلة الأجل} \\ \text{أول المدة} \\ \hline \end{array}$$

- استهلاك الأسهم:

$$\begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد الأسهم} \\ \text{آخر المدة} \\ \hline \end{array} = \begin{array}{|c|} \hline \text{المدفوعات} \\ \text{لاستهلاك الأسهم} \\ \hline \end{array} - \begin{array}{|c|} \hline \text{النقدية المحصلة} \\ \text{من اصدار} \\ \text{أسهم جديدة} \\ \hline \end{array} + \begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد أسهم} \\ \text{أول المدة} \\ \hline \end{array}$$

• مدفوعات نقدية لشراء أسهم خزانة:

$$\begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد أسهم} \\ \text{خزانة أول} \\ \text{المدة} \\ \hline \end{array} = \begin{array}{|c|} \hline \text{تكلفة أسهم} \\ \text{الخزانة المبيعة} \\ \hline \end{array} - \begin{array}{|c|} \hline \text{تكلفة شراء} \\ \text{الأسهم الجديدة} \\ \hline \end{array} + \begin{array}{|c|} \hline \text{رصيد أسهم} \\ \text{خزانة أول} \\ \text{المدة} \\ \hline \end{array}$$

• توزيعات أرباح المدفوعة:

$$\begin{array}{|c|} \hline \text{أرباح محتجزة} \\ \text{آخر المدة} \\ \hline \end{array} = \begin{array}{|c|} \hline \text{التوزيعات المعلن} \\ \text{عنها} \\ \hline \end{array} - \begin{array}{|c|} \hline \text{صافي الدخل} \\ \hline \end{array} + \begin{array}{|c|} \hline \text{أرباح} \\ \text{محتجزة أول} \\ \text{المدة} \\ \hline \end{array}$$

$$\begin{array}{|c|} \hline \text{توزيعات} \\ \text{مستحقة آخر} \\ \text{المدة} \\ \hline \end{array} = \begin{array}{|c|} \hline \text{التوزيعات} \\ \text{المدفوعة} \\ \hline \end{array} - \begin{array}{|c|} \hline \text{التوزيعات} \\ \text{المعلن عنها} \\ \hline \end{array} + \begin{array}{|c|} \hline \text{توزيعات} \\ \text{مستحقة أول} \\ \text{المدة} \\ \hline \end{array}$$

**3-3- مميزات وعيوب الطريقة المباشرة:****➤ مميزات الطريقة المباشرة:**

توضح هذه الطريقة بالتفصيل المتحصلات والمدفوعات النقدية التشغيلية، وبالتالي فهي تعتبر أكثر انسجاماً مع الغرض من إعداد جدول سيولة الخزينة المتمثل في توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية خلال الفترة أو تفضل المعايير الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية الطريقة المباشرة لأنها تفصح عن كل مصدر من مصادر النقدية وكيفية إنفاقه في الأنشطة التشغيلية<sup>(1)</sup>.

كما أن توفير معلومات عن المصادر الأساسية للمتحصلات النقدية والاستخدامات الأساسية للمدفوعات النقدية يساعد أكثر على تقدير: <sup>(2)</sup>

- قدرة المؤسسة على تجميع نقدية من أنشطتها التشغيلية كافية للوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- قدرة المؤسسة على إعادة الاستثمار في عملياتها التشغيلية؛
- قدرة المؤسسة على دفع توزيعات أرباح نقدية للملاك.

**➤ عيوب الطريقة المباشرة:**

يعد العائق الأساسي للطريقة المباشرة هو أنها لا تفصح عن البنود المنفصلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشاطات التشغيلية وبدلاً من ذلك فهي تفصح فقط عن النقدية المحصلة من النشاطات التشغيلية، كما أنها تحتاج لجهود إضافية لإعداد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية الأمر الذي قد يكون سبباً لعدم اعتبار هذه الطريقة مألوفة<sup>(3)</sup>.

3-4- الشكل القانوني لجدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة (أنظر الملحق رقم 6).

**المطلب الرابع: عرض جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة الغير مباشرة:**

سوف يتم التطرف في هذا المطلب إلى التعريف بجدول سيولة الخزينة وفق الطريقة الغير مباشرة وكيفية حساب بنودها، وكذا توضيح مميزات وعيوب الطريقة الغير مباشرة.

**4-1- مفهوم الطريقة غير مباشرة:**

تسمى أيضاً بطريقة التسوية، وهي التي يتم بمقتضاها تسوية صافي الربح أو الخسارة لمراعاة أثر العمليات ذات الطبيعة غير النقدية، وأي تأجيل أو استحقاق لمقبوضات أو مدفوعات التشغيل الماضية أو المستقبلية، وبنود الإيراد أو المصاريف المتعلقة بالتدفقات النقدية للاستثمار أو التمويل<sup>(4)</sup>.

(1) طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، جزء 2، 2006)، ص 462.

(2) محمد سمير الصبان وآخرون، محاسبة المالية المتوسطة، (الإسكندرية: مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص 340.

(3) بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2013/2012، ص 28.

(4) حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، مرجع سابق، ص 186.

حيث تنطلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح أو الخسارة حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية<sup>(1)</sup>. ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفقا للطريقة الغير مباشرة عن طريق تعديل صافي الربح أو الخسارة بالآثار المتعلقة بالآتي<sup>(2)</sup>:

- التغيرات التي حدثت أثناء الفترة في المخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل؛
  - البنود غير النقدية مثل الاستهلاك والمخصصات والضرائب المؤجلة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية غير المحققة وأرباح الشركات غير الموزعة وحقوق الأقلية؛
  - جميع البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلقا بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية؛
- ويتم إعداد جدول سيولة الخزينة وفق هاته الطريقة اختياريا، أي أن المؤسسة غير مجبرة على إعداده وفق هذا الأسلوب، وبالتالي فإن الغرض من إعداده يكون بهدف استخدام مؤشراتته في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، أي أن إعداده لا يكون إلا في حالة انتهاء السنة المالية المراد حساب وضعية خزينتها<sup>(3)</sup>؛
- هذه الطريقة لا تحتاج إلى دفاتر وسجلات وإنما تعتمد على الوصول إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق الاعتماد على قائمة الدخل العام السابق، ثم تجري التسوية على رقم صافي الربح العام الحالي<sup>(4)</sup>.

كما يمكن استخراج النقد من العمليات بهذه الطريقة بعد إضافة المصروفات غير النقدية كالاستهلاك إلى صافي الربح وتحديد عناصر رأس المال العامل كما يوضحه الجدول الآتي:

(1) حامدي نوح، القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص 21.

(2) حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، نفس المرجع، ص 186.

(3) ربيع بوصبيح العايش وآخرون، مرجع سابق، ص 8-9.

(4) أحمد محمد أبو شمالة، المرجع السابق، ص 183.



الجدول (2-3): إعداد جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة

	<p>النقد من العمليات التشغيلية:</p> <p>صافي الربح</p> <p>(+) مصاريف غير النقدية (الاستهلاك).</p> <p>(+) العناصر التالية:</p> <p>النقص في الذمم المدينة</p> <p>النقص في المخزون</p> <p>النقص في المصاريف المدفوعة مقدما.</p> <p>الزيادة في الدائنون.</p> <p>الزيادة في المصاريف المستحقة الدفع.</p> <p>(-) العناصر التالية:</p> <p>الزيادة في الذمم المدينة</p> <p>الزيادة في المخزون</p> <p>الزيادة في الدائنين</p> <p>النقص في المصاريف المستحقة الدفع</p> <p>(+) ضريبة الدخل المدفوعة</p>
	(=) صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
	<p>التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:</p> <p>النقد المدفوع لشراء أصول جديدة</p> <p>الكلفة الإجمالية للأصول في نهاية السنة</p> <p>(-) الكلفة الإجمالية للأصول في بداية السنة المالية.</p> <p>النقد الداخل عن بيع الأصول</p>
	(=) القيمة الدفترية للأصول المباعة
	<p>(+) أرباح بيع الأصول</p> <p>أو (-) خسارة الأصول.</p>
	<p>التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:</p> <p>النقد الناجم عن زيادة في رأس المال</p> <p>(+) الزيادة في علاوة الإصدار</p> <p>مدفوعات الأرباح الموزعة</p> <p>الأرباح المقترح توزيعها في بداية السنة</p> <p>(-) الأرباح المقترح توزيعها في نهاية السنة.</p> <p>التدفق النقدي من القروض:</p> <p>رصيد القروض في نهاية السنة</p> <p>(-) رصيد القروض في بداية السنة.</p>

المصدر: دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص 127.

حسب الطريقة غير المباشرة يتم احتساب التدفقات النقدية مع صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وتقوم بشكل غير مباشر بتعديله بضوء الفقرات غي النقدية التي أثرت على تحديده، وهو ما يعني أن الطريقة غي المباشرة تعدل صافي الدخل بدلا من تعديل الفقرات الظاهرة في قائمة الدخل بشكل انفرادي وتتضمن عملية التعديل:

– التغييرات في الأصول المتداولة (غير النقدية) وكذلك الخصوم المتداولة؛

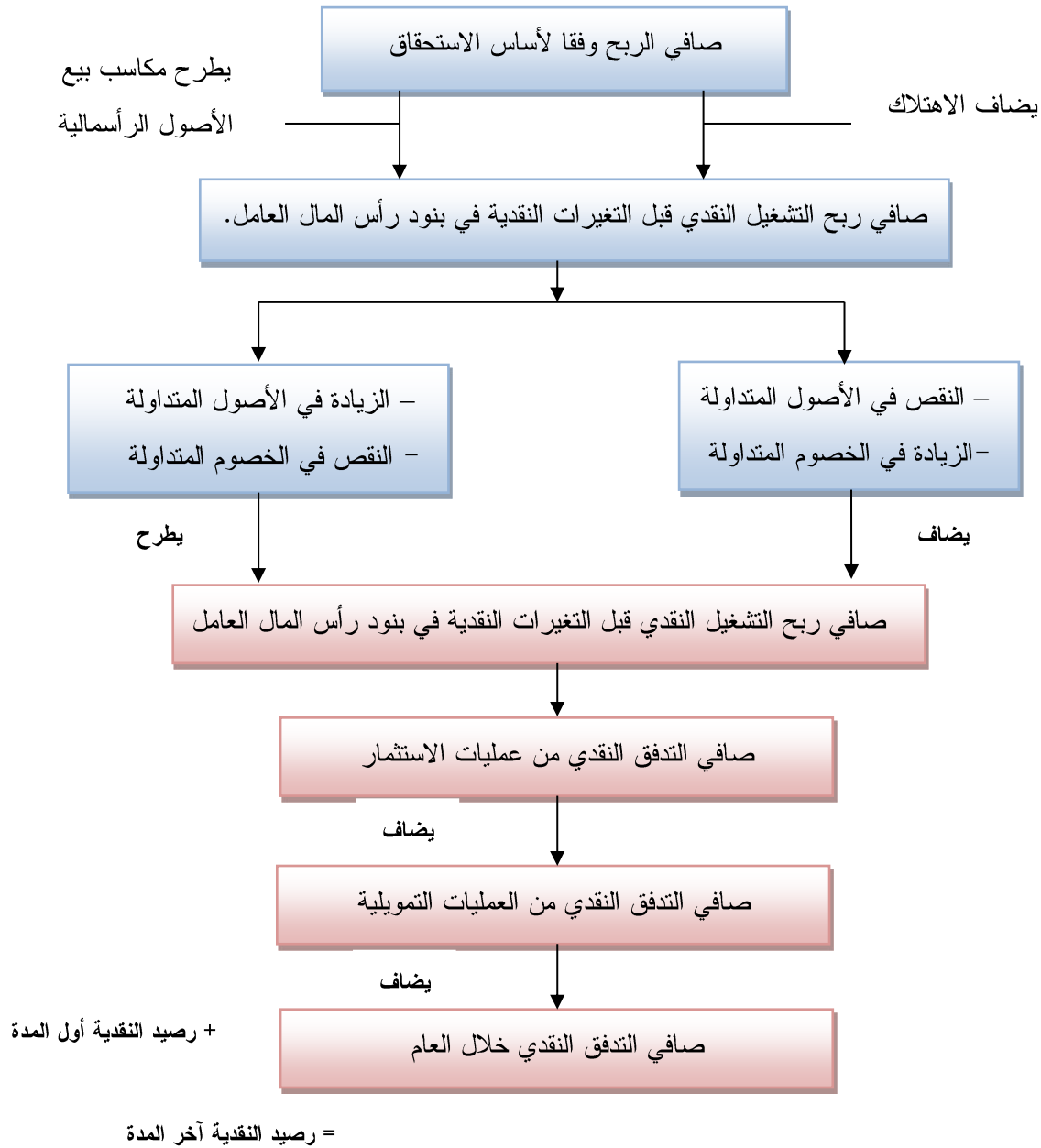
– الفقرات المصنفة بموجب صافي الدخل والتي لا تؤثر على النقدية؛

فبموجب الطريقة غير المباشرة فإن مصاريف الإهلاك ينبغي أن يعاد إضافتها إلى صافي الدخل<sup>(1)</sup>؛

ويوضح الشكل التالي العناصر المكونة لجدول سيولة الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة:

(1) منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 148.

الشكل (2-4): العناصر المكونة لجدول سيولة الخزينة المعدة بموجب الطريقة غير المباشرة.



المصدر: منير شاكر محمد وأخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2005، ص148.

#### 4-2- حساب التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل حسب الطريقة غير المباشرة:

##### ➤ العمليات الحسابية لبنود أنشطة التشغيل:

حسب الطريقة غير المباشرة يتم تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بإجراء تعديلات على صافي الربح المتولد خلال العام، حيث يتم ذلك من خلال تسوية بنود التي تؤثر على صافي الدخل ولكنها لا تؤثر على النقدية، بمعنى أن تضاف المصروفات غير النقدية والخسائر (خسائر غير الرئيسية)

إلى صافي الدخل، بينما تخصم الإيرادات غير النقدية من صافي الدخل، ويمكن أن نلخص التعديلات المطلوبة على النحو التالي:<sup>(1)</sup>

### 1. يضاف إلى صافي الدخل:

- مصروفات الإهلاك والديون المشكوك فيها، واستنفاد الأصول غير الملموسة وخصم إصدار السندات؛
- النقص في الأصول المتداولة (عدا النقدية وغيرها من الأصول المالية قصيرة الأجل) والزيادة في الخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل.

### 2. يخصم من صافي الدخل:

- نصيب المؤسسة من الأرباح، واستنفاد علاوة إصدار السندات؛
- الزيادة في الأصول المتداولة والنقص في الخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل.

### ➤ العمليات الحسابية لبنود أنشطة الاستثمار والتمويل:

يتم تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية في الطريقة غير المباشرة، بنفس العمليات التي تتم في الطريقة المباشرة، أي لا يوجد اختلاف في طريقتين بالنسبة لحساب الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

### 4-3- مميزات وعيوب الطريقة غير المباشرة:

#### ➤ مميزات الطريقة غير المباشرة:

إن الميزة الأساسية لها أنها تركز على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدخل النقدي من النشاطات التشغيلية وتستخدم في ذلك العلاقات ما بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تحضير التدفقات النقدية كما أنها تجعل مستخدم المعلومات المحاسبية أكثر قدرة على الربط بين صافي الدخل المحاسبي وبين التدفقات النقدية التشغيلية لأن عملية الحساب تبدأ برقم صافي الدخل المحاسبي وبذلك يكون مستخدم المعلومات المحاسبية في وضع أفضل لتقدير الربحية بالإضافة إلى أن تطبيق الطريقة غير المباشرة سيكون أقل تكلفة لأن كل البيانات المطلوبة للتسويات متاحة حالياً في السجلات المحاسبية<sup>(2)</sup>.

#### ➤ عيوب الطريقة غير المباشرة:

يعد العائق الأساسي للطريقة غير المباشرة هو أنها لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، فهي لا توضح المتحصلات من العملاء والمتحصلات من الإيرادات الأخرى والمدفوعات للموردين والعمال والمدفوعات مقابل الفوائد والضرائب<sup>(3)</sup>.

– الصعوبة التي تواجه المستخدمين في فهم كيفية الوصول إلى التدفقات النقدية من العمليات<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 65-66.

<sup>(2)</sup> بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص 30.

<sup>(3)</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، مرجع سابق، ص 268.

<sup>(4)</sup> كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)، (الإسكندرية: مصر، دار الجامعية، 1999)، ص 154.

## 4-4- الشكل القانوني لجدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة ( أنظر الملحق رقم 7 )

بناء على ما سبق يوضح الجدول التالي أوجه الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة كما

يلي:

جدول (2-4): يوضح أوجه الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة:

أوجه الاختلاف	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
المعلومات التي يتم الإفصاح عنها	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل).
الهدف	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك أوجه استخدامها الأساسية.	إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل.
معالجة البيانات	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدة ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به.	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2000)، ص 279.

**المبحث الرابع: التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة****المطلب الأول: مداخل تحليل السيولة المالية:**

من أجل القيام بتحليل السيولة المالية، يجب الاعتماد على مجموعة من المداخل، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:<sup>(1)</sup>

**1-1- مدخل الأرصدة:**

إن مفهوم الأرصدة يعرف الحالة الساكنة لحجم الأموال في لحظة معينة لذا فهو يتعلق بقيمة إحصائية وحيث أن الرصيد يأتي من التدفق كنتيجة، لذلك فإن الرصيد سجل التغيرات المتوالية بين فترتين متتاليتين إذن فهو ينشأ كنتيجة لحركات التدفق، ومن ثم ينسحب للتحليل القائم على النتائج المتتابعة. في ظل هذا التحليل ترتب كافة عناصر الأصول والخصوم تبعا لدرجة سيولتها وأجل استحقاقها.

**1-2- مدخل التدفقات:**

تقيس التدفقات الكمية الخارجة أو الداخلة زمنيا خلال فترة معينة، ومن ثم فهي تكتسب طابع حركي (ديناميكي)، لذلك فدور التدفق هو وصف وتعيين التحركات المالية ومن ثم فهو يمثل قيمة تحليلية، من ناحية أخرى فإن تحليل التحركات المالية يشرح أسباب وجودها وتغيرها أي يمثل قيمة تعبيرية من هنا فإن تحليل التدفقات ينتسب إلى التحليل السببي.

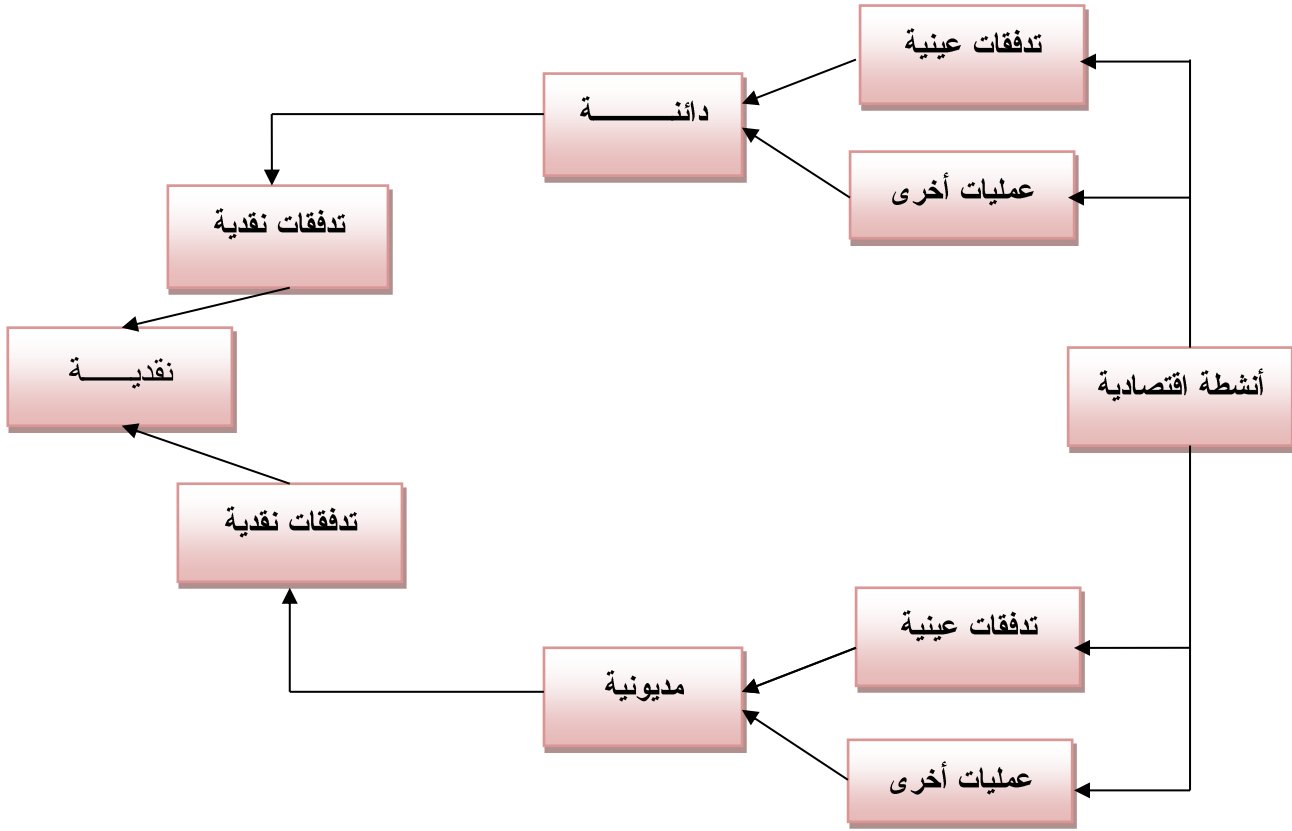
بناء على ما سبق نجد أن المدخلين يكمل أحدهما الآخر فهما ليس متعارضين فالحاجة للتحليل الساكن والتحليل الحركي مطلوبة، وحيث ينساب داخل المنظمة (مؤسسة) مجموعات متنوعة من التدفقات عينية مالية، نقدية سواء كانت ساكنة أو متحركة، فيمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات: الاستثمار، التشغيل والعمليات المالية، التوزيع (تصرف في العائد).

يترتب على ذلك أن التدفقات النقدية كأثار ناتجة عن المديونية والدائنة يمكن أن تقدم تحليلا للنقدية كما

يلي:

(1) السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 194.

الشكل رقم (2-5): شكل يوضح مداخل تحليل السيولة المالية:



المصدر: السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (تحديات الراهنة)، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ص 195.

المطلب الثاني: فوائد التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة والاعتبارات الواجب اتخاذها:

2-1- فوائد التحليل المالي بواسطة جدول تدفقات الخزينة:

يسمح التحليل المالي بواسطة جدول تدفقات الخزينة بـ: (1)

- تقييم تدفق الخزينة التشغيلي مما يسمح بقياس الخزينة الناتجة من الأنشطة، حيث نعلم أن بقاء واستمرارية المؤسسة مرتبط بقدرتها على توليد وإيجاد فائض في الخزينة من نشاطها؛
- تقييم المجهود المبذول في الاستثمار أثناء فترة التحليل، بحيث تظهر مدى دورية نفقات الاستثمار أو أنها موسمية؛
- يمكن مقارنتها بالعقارات في بداية السنة لقياس درجة تجديدها؛
- أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الاستثمار؛

(1) أمال بالحمو، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، 2012/2013، ص 15.

- تقييم مردودية الاستثمارات، حيث الاستثمار المهم هو ذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يتجاوز الإنفاق المبدئي؛
- من جانب التمويل، فيتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل؛
- مراقبة عملية تحصيل المؤسسة لحقوقها وذلك لأن أي تأخير سوف يؤدي إلى اختلال في توازن الخزينة؛
- التفاوض مع الموردين لتمديد آجال الدفع، حتى يزداد هامش الأمان.

## 2-2- الاعتبارات الواجب اتخاذها لتحليل جدول سيولة الخزينة:

عند تحليل جدول سيولة الخزينة يتوجب أخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار يمكن أن تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمشروع، فمثلا المؤسسات التي تتمتع بالاستقرار ووصلت إلى مرحلة النضج يجب أن تزيد تدفقاتها النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة من تلك الأنشطة وبالتالي تستطيع تمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، أما المؤسسات التي لا تزال في مرحلة النمو فإنها تعاني من تدفقات نقدية سالبة للأنشطة التشغيلية وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية وهناك بعض العمليات التمويلية والاستثمارية التي تؤثر على النقد في الشركة بشكل فعلي ولا يتم إدراجها ضمن جدول سيولة الخزينة لأنها نشاطات غير نقدية مثل: (1)

- إصدار الأسهم لشراء الأصول؛
- إصدار السندات لشراء الأصول؛
- استبدال الأصول الثابتة؛
- تحويل السندات إلى أسهم عادية.

كما تؤثر السياسات والمعالجات المحاسبية التي تتبعها الإدارة على التدفقات النقدية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على ضرائب المدفوعة (التدفقات النقدية الخارجة)، فمثلا إذا اتبعت الشركة طريقة الوارد أولا صادر أولا (fifo) في تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة فإن ذلك يؤدي إلى تقييم تكلفة البضاعة المباعة بأقدم الأسعار وبالتالي زيادة صافي الربح بالمقارنة مع ما سيكون عليه وفق طريقة المتوسط المرجح وبالتالي سترتب على الشركة دفع ضرائب أكبر تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة بالمقارنة مع تلك عند استخدام طريقة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة البضاعة المباعة، وهذا ينطبق على طرق الإهلاك المتبعة التي سوف تؤثر على صافي الربح وبالتالي على صافي الربح وبالتالي على الضرائب المدفوعة والتدفقات النقدية الخارجة.

(1) عبد الناصر شحدة سيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، (مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، عمان: الأردن، 2008)، ص 39.



**المطلب الثالث: المؤشرات المستخرجة من جدول سيولة الخزينة:**

يوفر جدول سيولة الخزينة مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم وجودة الربحية والسيولة المالية، ويمكن أن نستعرض مجموعة من المؤشرات هي كالتالي:

**3-1- مقاييس جودة الربحية:**

وتنقسم هذه المقاييس إلى المؤشرات التالية:<sup>(1)</sup>

• **مؤشر النشاط التشغيلي:** ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / متطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل).

• **مؤشر النقدية التشغيلي:** ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الأجل) / صافي الدخل.

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

• **مؤشر التدفق النقدي:** ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

نسبة التدفق النقدي = جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات.

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية وعموما تهدف المؤشرات الثلاثة إلى تحديد مدى ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية.

**3-2- مقاييس جودة السيولة:**

وتنقسم هذه المقاييس إلى المؤشرات التالية:<sup>(2)</sup>

• **مؤشر تغطية النقدية:** ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

توضح هذه النسبة مدى استطاعة المؤسسة لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.

• **مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:** ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل).

<sup>(1)</sup> يحيوي مفيدة، عريف عبد الرزاق، مداخلة بعنوان: أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، يومي 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي.

<sup>(2)</sup> عريف عبد الرزاق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2007/2008، ص 93.

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

• **مؤشر الفائدة المدفوعة:** ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تدل النسبة الأخيرة على تسديد الفوائد اعتماداً على نقدية الأنشطة التشغيلية وأي ارتفاع لهذه النسبة يؤشر إلى مشاكل في ندرة السيولة.

ومن أهم النسب المفيدة في تقييم سيولة المنشأة ما يلي: (1)

• **نسبة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية:**

توفر هذه النسبة للمحلل المالي مؤشر عن سيولة المنشأة وقدرتها على تغطية الخصوم المتداولة أكثر دلالة من تلك التي توفرها النسب التقليدية للسيولة كنسبة التداول ونسبة السيولة السريعة، كون هاتين النسبتين تتضمن: المدينون، المخزون، المصروفات المدفوعة مقدماً وغيرها، والتي لا تعني بالضرورة حدوث تدفق نقدي.

$$\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

• **نسبة التدفق إلى الديون:**

من مقاييس قدرة المنشأة على خدمة دينها العلاقة بين التدفق النقدي من العمليات والدين القائم ويقصد بالنقد المتحقق من العمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى الديون} = \frac{\text{النقد في نهاية المدة}}{\text{اجمالي الديون قصيرة الأجل}}$$

**3-3- مقاييس تقييم سياسات التمويل:**

وتنقسم هذه المقاييس إلى المؤشرات التالية: (2)

• **مؤشر التوزيعات النقدية:** ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة، كما تعتبر مؤشراً لقدرة الشركة على توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة.

(1) مؤيد عبد الرحمن الدوري، أساسيات الإدارة المالية، مرجع سابق، ص 138-141.

(2) محمد مطر، مرجع سابق، ص 165.

• **مؤشر الفوائد والتوزيعات المقبوضة:** ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات/ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لفوائد الاستثمارات سواء في القروض أو الأوراق المالية.

• **مؤشر الإنفاق الرأسمالي:** ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي/ التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدار الأسهم والسندات.

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة وتخدم هذه النسبة فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة الشركة في إتباع سياسة موائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

**المطلب الرابع: أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية**

للتحليل المالي أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية ومنها<sup>(1)</sup>:

- يلعب التحليل المالي دورا في إعداد القرارات التي تهتم بالجانب المالي للمؤسسة وخاصة المتعلقة بخلق التوازن الفعال بين عناصر الأصول للعمل بأكبر كفاية وبين عناصر الخصوم للوصول إلى أقل تكلفة للأموال المستثمرة وبين مراكز الأصول والخصوم للوصول إلى أقل تكلفة للأموال المستثمرة وبين مراكز الأصول والخصوم وصولا إلى التوازن الشامل للمؤسسة؛

- التحليل المالي يزود المدير بكافة الملاحظات والوسائل التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية سواء تعلق الأمر بالمدى القصير أو المدى الطويل؛

- التحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار، وهو كمرجع يعود إليه متخذ القرار؛

- متخذ القرارات يتخذون من القرارات ما يؤثر على المستقبل إلى أن أفضل بداية منطقية لاتخاذ القرارات هي تفهم أحداث الماضي القريب ولعل مجرد قراءة القوائم المالية يوفر معلومات هامة وملحوظة ولكن لاتخاذ قرارات سليمة فإنه لا بد من التحليل والتفسير؛

- نتائج التحليلات تعطي نتائج وأرقاما وتفسيرا ماليا، وهذه التفسيرات تعد كقاعدة لاتخاذ القرارات من طرف المسؤولين والمعنيين؛

عملية التحليل المالي تصبح جزءا سابقا لاتخاذ القرارات، وهو ما يخدم التحليل المالي، وكذلك تصبح جزءا لاحقا لاتخاذ القرارات وهو ما يخدم التقييم، الرقابة والمتابعة.

(1) حسين علي مشرقي، نظريات القرارات الإدارية، (مدخل كمي في الإدارة، عمان: الأردن، دار المسيرة، 1997)، ص 32.

## خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل لنا أن جدول سيولة الخزينة من أهم القوائم المالية حيث تعطي هذه القائمة معلومات مختلفة في مضمونها ودلالاتها عن تلك التي تعطيها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، فمعلومات التدفقات النقدية تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقدير إمكانية تحقيق المنشأة للتدفقات النقدية تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقدير إمكانية تحقيق المنشأة للتدفقات النقدية المستقبلية حيث تعمل على كشف نقاط القوة والضعف للشركة، والمرونة التي تزخر بها، وهذا الموضوع يعتبر في غاية الأهمية للمستثمر والمقرض الذي يهتم بتحقيق التدفقات أكثر من الربحية في الأجل القصير وكذلك الإدارة التي تولى هذه التدفقات عناية خاصة من أجل تحديد مدى حاجتها إلى التمويل الخارجي.

وتبرز أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في الدلالة على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لتغطية النقدية موجبا دل ذلك على أهمية سيولة المنشأة وربحياتها. وتبرز أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في كونها تقدم مؤشرا على درجة توسع ونمو المنشأة أو درجة انحصارها وانكماشها فكلما زادت هذه التدفقات فإن ذلك يعد مؤشرا جيد على التوسع والنمو.

كما تأتي أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في كونها تعطي مستخدمي القوائم المالية صورة كاملة عن سياسة المنشأة في تمويل عملياتها من حقوق الملكية أو التمويل بالاقتراض باعتبار أن هناك حدا أقصى للتمويل بالاقتراض، والذي إذا تجاوزته المنشأة فغالبا ما تواجه عدة مشاكل من بينها العسر المالي. ومن خلال التبيونات التي يقدمها الجدول يتسنى لمستخدم المعلومة معرفة التدفقات النقدية لكل نشاط وقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها ويساهم هذا الجدول من استخلاص نسبة ذو أهمية لمستخدمي الكشوفات المالية.

## تمهيد

تتمة للفصول السابقة و التي تعتبر الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى بعض المصطلحات الاقتصادية و المالية من بينها التحليل المالي وجدول سيولة الخزينة و السيولة المالية، و من أجل تدعيم دراستنا و تبسيط المعلومات ارتأينا أن نقوم بالدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق و الفرينة-أوماش-بسكرة.

حيث تم الاعتماد على الوثائق التي تم الحصول عليها بالتعاون مع محاسب المؤسسة، حيث تم تحديد فترة الدراسة للفترة(2011-2013).

وسوف نقوم في هذا الفصل بإعطاء نظرة عامة عن المؤسسة محل الدراسة، كما سنوضح كيفية إعداد و عرض جدول سيولة الخزينة ثم سنقوم بتحليل جدول سيولة الخزينة بمؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة و مؤشرات تقييم سياسات التمويل وهذا من أجل تقييم سيولة المؤسسة.

**المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق و الفرينة أوماش**

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الجزء التعريفي للمؤسسة محل الدراسة و المتمثلة في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق و الفرينة أوماش من خلال نظرة شاملة عن تعريفها و نشأتها و هيكلها التنظيمي و طبيعة نشاطها ثم ننتقل إلى عرض مراحل إنتاج الدقيق و الفرينة. علما أن كل المعلومات المذكورة حول المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق و الفرينة هي من مقابلات مع المحاسب و بعض مسيري المديریات بالوحدة، إضافة إلى بعض الوثائق المقدمة من طرفهم.

**المطلب الأول: نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (GM Sud):**

سننترق في هذا المطلب إلى التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب و التعريف بكل من الجانب القانوني و الجبائي لها.

**1-1- التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب**

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب استثمارا خاصا، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال يقدر بـ: 135 مليون دينار، وهي شركة جزائرية إماراتية موقعها الجغرافي بلدية أوماش، دائرة أورلال، ولاية بسكرة، هذه البلدية مشهورة بالنشاطات الصناعية و محاذية للطريق الوطني رقم 03 الواصل بين شمال الجزائر و جنوبها و كذلك خط السكة الحديدية، بجانبها تعاونية الخضر و الحبوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية القمح بنوعيه (اللين و الصلب).

ولقد تم التحويل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) إلى شركة ذات أسهم (Spa) حيث تم رفع رأس المال الاجتماعي ليصل إلى 300 مليون دينار، في 4 جوان 2007. تبلغ المساحة الإجمالية للمؤسسة بـ: 54225 م<sup>2</sup> حيث تمثل المساحة المغطاة 4920 م<sup>2</sup> مقسمة بين وحدتي السميد و الفرينة وحدة الكسكس بـ: 2850 م<sup>2</sup>، 2070 م<sup>2</sup> على التوالي من سنة 2002 أما الإنتاج الفعلي لمنتج السميد و الفرينة كان في مارس عام 2003 كانطلاق فعلي و مستمر. أما يخص وحدة الكسكس فقد كانت بداية الأشغال في سبتمبر من سنة 2001 و انتهت في سبتمبر من عام 2002 و دخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر من سنة 2003. أما وحدة صوامع التخزين فلا تزال في مرحلة الأشغال حتى الوقت الحالي.

**1-2- التعريف بالجانب الجبائي للمؤسسة**

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GM Sud، مؤسسة إنتاجية منظمة قانونية تحت شركات الأموال شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL)، حيث أنها تخضع إلى النظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي، و هذا طالما أن رقم أعمالها في ارتفاع، لهذا فهي مجبرة على مسك الدفاتر المحاسبية المنصوص عليها في المواد (9) (10) (11) من القانون التجاري.

ومن الناحية الجبائية فإن المؤسسة تخضع إلى جميع الالتزامات الجبائية والنظام الضريبي المتعلقين بالأشخاص المعينين، و تتمثل مختلف الضرائب في:

\* الضريبة على أرباح الشركات ( IBS ) على أساس الربح المحقق.  
\* الرسم على القيمة المضافة على جميع عمليات البيع التي تخص الفرينة الممتازة، الكسكس والنخالة وبمعدل 7%.

\* الدفع الجزافي (FV) على أساس كتلة الأجور و المعاشات الممنوحة للعمال و الموظفين بالمؤسسة و هذا بالمعدلات 3%، 2%، 1%، 0% حسب السنوات 2003، 2004، 2005، 2006.

\* الرسم العقاري (TF) على أساس جميع ممتلكات المؤسسة العقارية سواء كانت مبنية أو غير مبنية.  
وقد استفادة الامتيازات الضريبية المنصوص عليها تحتوي المؤسسة على أربع وحدات هي وحدة إنتاج السميد والفرينة وهي الوحدة الرئيسية، و الوحدة الثانية هي وحدة الكسكس و نشاطها هو إنتاج الكسكس بنوعيه المتوسط و الرقيق، أما الوحدة الثالثة فهي وحدة الاستيراد و التصدير للمواد الغذائية و مواد تغذية الأنعام لكنها ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه الصلب و اللين بالدرجة الأولى. و ذلك لهدفين أساسيين :

– التنازل عن طريق الوحدات لوحدة السميد والفرينة؛

– من أجل بيعه في السوق الجزائرية.

أما الوحدة الرابعة فهي وحدة صوامع تخزين الحبوب وهي قيد الإنجاز و عند نهاية الأشغال ستكون الوحدة مجهزة أيضا بالعتاد الخاص بتفريغ البواخر، الشحن، التخزين و تحويل الحبوب، و تتواجد هذه الوحدة بميناء جن جن بجيجل، حيث يعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب في إفريقيا عند دخوله حيز الاستغلال، و يبلغ عدد هذه الصوامع 18 صومعة بطاقة تخزين 160000 طن، و مساحة مغطاة للتخزين بـ: 25000 طن في المرحلة الأولى، و برمجت توسعته في مرحلة ثانية و ذلك بإنجاز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تقدر بـ: 80000 طن و مساحة مغطاة تقدر بـ: 25000، و تشريح صوامع التخزين على مساحة تقدر بـ: 9.6 هكتار مؤجرة بموجب اتفاقية بينها و بين إدارة ميناء "جن جن".

كانت بداية أشغال إنجاز المؤسسة على مراحل ثم بعد ذلك تليها مرحلة الدخول الفعلي في عملية الإنتاج، حيث بدأت وحدة الاستيراد و التصدير العمل 2002، و ذلك باستيراد القمح الصلب واللين وبيعه في السوق الوطنية وذلك بهدف تهيئة الأرضية الصلبة للوحدات الأخرى و التعريف بالمؤسسة في السوق الوطنية و استغلال وقت الإنجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسسة و تساعد في تمويل عملية إنجاز الوحدات الأخرى، أما بداية الأشغال لوحدة السميد و الفرينة كان في أكتوبر من سنة 2000 و كانت نهاية الأشغال في جويلية في المرسوم التشريعي رقم (93-12) حيث استفادة من الامتيازات الضريبية المفتوحة في إطار النظام الخاص، باعتبار أن بلدية أوماش مصنفة ضمن الأنظمة الخاصة. كما استفادة من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في الأمر رقم (01-03)، وهذا فيما يخص الوحدة

التي تم إنشائها بتخزين القمح بولاية جيجل، حيث تستفيد من الامتيازات الضريبية الممنوحة في إطار النظام العام من الأمر (03-01).

### المطلب الثاني: أهمية و أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (GM Sud)

#### 2-1-أهمية المؤسسة

إن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (GM Sud) تعتبر مؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة باعتبارها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات استهلاك واسع، و تتوجه بهذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقييم مستوى عالي من الجودة تتنافس بها المنتجات الأخرى، و هذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطور:

- تعتبر منتجات المؤسسة أساسية و ضرورية للمستهلك؛
- تلبي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجات السوق؛
- توفير مناصب شغل و امتصاص جزء من البطالة؛
- الموقع الجغرافي المتميز الذي يمكن المؤسسة من الاتصال بمناطق عديدة.

#### 2-2- أهداف المؤسسة

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه و حتى تقوي مركزها تنافسي أمام منافسة المنتجات الأخرى و حتى يتسنى لها جذب المستهلك و دفعه لطلب منتجاتها، سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها و تتمثل فيما يلي:

- العمل على تلبية احتياجات السوق من المنتجات الغذائية؛
- وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق؛
- ضمان موقع الريادة في مجال تخصصها؛
- وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة؛
- تخفيض التكاليف بالاستفادة بالاقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية؛
- توسيع و تطوير وحدات الإنتاج و العمل.

من خلال هذه الأهداف نلاحظ أن المؤسسة واعية بخطر المحيط الذي تنشط فيه و قد سطرت أهدافا طويلة و أخرى قصيرة الأجل ركزت خلالها على جانبين مهمين هما المنافسة و المستهلك.

### المطلب الثالث: توصيف الجانب الإنتاجي و التسويقي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش

#### 3-1- توصيف الجانب الإنتاجي للمؤسسة

تعتبر وحدة الدقيق و الفرينة من أكبر المطاحن الخاصة في الجنوب الشرقي حيث تناظر طاقتها الإنتاجية فرع الرياض "سطيف" تمتلك وحدة الدقيق و الفرينة تجهيزات إنتاج "مطحنة" عصرية مواكبة للتكنولوجيا فهي من مؤسسة (BULLHER) السويسرية ذات العلامة التجارية العالمية حيث تمتلك أجود وأحدث أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب في العالم، تقدر الطاقة الإنتاجية النظرية لمطحنة الدقيق



ب: 220 طن/يوم، أما الطاقة النظرية لمطحنة الفرينة هي 330 طن/يوم، مع الإشارة بأن الطاقة الحالية النظرية للطحن و التي تبلغ 550 طن/يوم قابلة للتوسع إلى 1000 طن/يوم.  
تشكيلة منتجات وحدة الدقيق و الفرينة:

لقد دخلت وحدة الدقيق و الفرينة السوق بتشكيلة واسعة من المنتجات تضم كل واحدة منها عدة أصناف تختلف باختلاف أحجامها، لكي تستجيب لشريحة واسعة من العملاء، و يمكن توضيح تشكيلة المنتجات من خلال:

**الجدول رقم (3-1): تشكيلة منتجات وحدة الدقيق و الفرينة لمؤسسة (GM Sud)**

المنتج	النوع	سعة الكيس
الفرينة	عادية (خبز)	50/25 كغ
	ممتازة	50/25/10/05/02/01 كغ
الدقيق	خشن	25 كغ
	عادي درجة ثانية	25 كغ
	ممتاز	25/10/05 كغ
	سمولات (SSSF)	25 كغ
النخالة		100/40 كغ

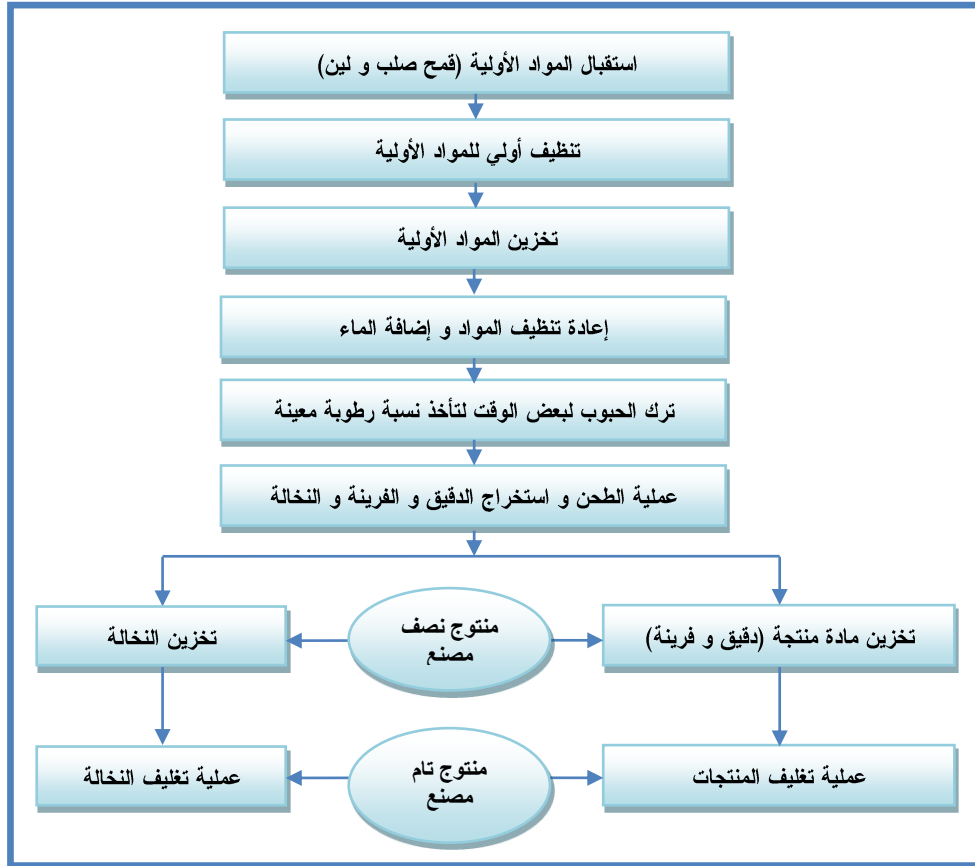
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من المؤسسة

النخالة تعتبر منتج ثانوي ينتج عن مخلفات إنتاج الدقيق و الفرينة، و يوجه هذا المنتج إلى مربى الحيوانات أساسا و يعتبر كعلف أساسي لتغذيتها، وعمليا لا تتحكم المؤسسة في كمية إنتاج هذه المادة كونها ترتبط بإنتاج الدقيق و الفرينة.

**3-2- مراحل الإنتاج في وحدة الدقيق و الفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب**

يتم إنتاج الدقيق و الفرينة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب عبر عدة مراحل، يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): مراحل إنتاج الدقيق و الفريئة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب



مصدر: بناء على وثائق من المؤسسة

#### المطلب الرابع: تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة و دراسته

بعد تعرضنا إلى تعريف الوحدة في المطلب السابق سنتطرق في هذا المطلب إلى إبراز الهيكل التنظيمي و كذا التعريف بالمديريات و المصالح بالمؤسسة محل الدراسة.

#### 4-1-الهيكل العام للمؤسسة

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من المؤسسات المتوسطة الخاصة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تنقسم إلى عدة مديريات و مصالح، و هذا من أجل السير الحسن للمؤسسة و تسهيل عمليات الرقابة، و تعتبر وحدة الدقيق و الفريئة الوحدة الرئيسية في المؤسسة. و الهيكل التنظيمي للمؤسسة يعبر بشكل رئيسي عن مصالح و مديريات هذه الوحدة حيث تشترك باقي الوحدات مع هذه الوحدة في أغلب المديريات و المصالح، كما يقدر عدد عمال المؤسسة بـ 187 عاملا موزعة على مختلف وظائف الوحدة و التي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

## الجدول رقم (3-2): تصنيف العمال حسب المديرية لدى وحدة الدقيق والفرينة

الوحدة: عامل

مديرية مستوى العمال	المدير	نائب المدير	الأمانة	مكتب العلاقات البنكية و الخارجية	الإدارة العامّة	الإنتاج	التجارة	المالية و المحاسبة	الوسائل العامّة	المجموع
إطار	1	1	2	2	4	4	3	9	5	31
فني (تقني)	/	/	/	/	/	8	/	/	10	18
أعوان منفذين	/	/	/	/	/	86	22	/	30	138
المجموع	1	1	2	2	4	8	25	9	45	187

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من المؤسسة

تقسيم مؤسسة المطاحن الكبرى إلى عدة مديريات من أجل التسيير الحسن و تسهيل عمليات الرقابة و يوضح الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف و المستويات الإدارية و العلاقات المختلفة بين مكونات المؤسسة حسب السلم الهرمي للسلطة كما يلي:

الهيكل

#### 4-2- التعريف بالمديريات و المصالح بالمؤسسة:

و تظهر مهام مكونات هذا التنظيم في ما يلي:

##### 1- المدير التنفيذي:

و هو مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا و تقنيا و اتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة و التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

##### 2- نائب المدير التنفيذي:

يقوم بمساعدة المدير في تسيير المؤسسة انطلاقا من مكتب في الجزائر العاصمة و الإشراف على مكتب العلاقات الخارجية و البنكية بالجزائر و خارجها.

##### 3- مكتب العلاقات الخارجية و البنكية:

و هو مكتب تنسيق لأعمال المؤسسة مع شركائها الأجانب مجموعة "الغدير للاستثمار بالإمارات العربية المتحدة" و بين مختلف البنوك الوطنية و الخارجية و الموردين الأجانب مقره الجزائر العاصمة.

##### 4- الأمانة العامة:

مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر و الوارد و كذا استقبال العملاء و الزوار لتسهيل الاتصال بالمسير و استقبال المكالمات الهاتفية و تحويلها بين مختلف المديريات و المصالح و تبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

##### 5- مديرية الإنتاج:

تشرف على الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة و مراقبة الوزن الحقيقي للإنتاج و مراقبة نوعية المنتج و تدرج تحت هذه المديرية المصالح التالية:

##### أ- المختبر:

تتمثل مهمة المختبر في مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعيه)، و كذا المنتج النهائي و تحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى استقرار النوعية إذ لدى المختبر مطحنة صغيرة تجريبية تتضمن اختبار عينات القمح المقترحة من طرف الموردين و هذا من أجل تحديد مواصفات النوعية للمنتج النهائي و كذلك من أجل:

- احترام مواصفات مراقبة الجودة، و كذا متابعة المادة الأولية عند وصولها؛
- إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين جودة الجودة؛
- إمكانية التخزين.
- كما أن هناك تحاليل أساسية منجزة على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب و هي:
- تحديد نسبة رطوبة القمح و ذلك لدراسة إمكانية تخزينه (نسبة امتلاك الماء).
- الوزن النوعي (القمح بنوعيه).
- تحديد نسبة امتصاص الماء و هذا بالنسبة للدقيق.

- نسبة المواد المعدنية.
- تحديد نسبة الشوائب من القمح اللين و الصلب (تربة، أوساخ،...).
- بعد قيام بالتحاليل التي تستدعيها مواصفات الشراء ترسل المعلومات إلى مدير الإنتاج لاتخاذ القرار بالشراء أو عدمه.
- كذلك يتم إرسال عينة من المنتج النهائي للمختبر لمراقبة مدى مطابقته للمواصفات و المقاييس المعمول بها.

#### ب- مصلحة الإنتاج:

- تشرف على السير الحسن للإنتاج من ناحية الجودة و مراقبة نوعية المنتج و المحافظة على مستوى الجودة تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:
- استقبال المادة الأولية.
- تحضير و تنظيف القمح بنوعيه لطحنه.
- استقبال الأكياس.
- تخزين و تصريف المنتج.
- الصيانة الوقائية و الفنية.
- تحضير الأجهزة و مراقبة النوعية و الجودة.

يتابع مدير الإنتاج كل مراحل الإنتاج، و تستمر مراقبة كل مرحلة من مراحل الإنتاج حتى الوصول إلى المرحلة النهائية بحيث يتم إرسال عينة من المنتج النهائي للمختبر لمراقبة النوعية مرة ثانية.

#### 6- مديرية الإنتاج:

و تشمل المصالح التالية:

#### أ- مصلحة التجارة:

يتم التنسيق بين مصلحة التجارة و مصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال بيانات عن حجم الإنتاج و المخزون من المنتج النهائي لكي يتسنى لمصلحة التجارة القيام بمهامها.

حيث تقوم بتوزيع المنتج حسب الأولوية لأن الطلب يفوق حجم الإنتاج، إذ تقوم المصلحة بدراسة الطلبية وترتيبها حسب الأولوية و يوضع في سجل الطلبيات يتضمن تاريخ الطلبية، حجم المعاملات بالنسبة للعميل، حجم الحقوق، و ذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزون من المنتج و حجم الطلبيات.

و تقوم أيضا باستقبال الزبائن، و كذلك تحديد نوعية الزبون ثم تطلب منه إحضار ملف خاص يتضمن:

- نسخة من بطاقة الرقم الجبائي.
- نسخة من البطاقة الشخصية أو رخصة السياقة.
- وصل طلبية فارغ من الختم.

- نسخة من شهادة الميلاد.

- تصريح شرفي.

- نسخة مستخرجة من السجل التجاري.

- وصل استقبال.

كما يتم في مصلحة التجارة تحقيق الصفقات التجارية، وكذا تحديد الطلبات، و البحث عن أسواق جديدة و زبائن جدد و العمل على مواجهة المنافسين و تحقيق أكبر قدر من المبيعات، إذ يشرف رئيس المصلحة على هذه العمليات.

#### ب- مصلحة التوزيع:

تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة حيث تبدأ المهام من المصلحة التجارية التي ترسل المعلومات اللازمة و الخاصة بالعملاء كما تقوم هذه المصلحة بإرسال وصل البيع إلى مصلحة التجارة للقيام بالعمليات الحسابية، و تقوم هذه المصلحة بإعداد تقرير يوم و الموضح في خروج البضاعة، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لهذه المصلحة علاقة بمصلحة التعبئة و التغليف، حيث يصدر إليهم الأمر بإرسال البضائع بعد تعبئتها.

#### 7- مديرية المحاسبة و المالية:

تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية و المالية للمؤسسة و تساهم في تطبيق و إنشاء البرنامج التجاري و تتفرع عنها:

#### أ- مصلحة المحاسبة العامة و المالية:

تقوم بالمهام التالية:

- التقيد المحاسبي و إعداد القوائم المالية.

- إعداد البرامج المالية و الميزانيات التقديرية.

- تسيير جميع العمليات المحاسبية.

- العمل على تنظيم و مراقبة العمليات المالية و التصريحات الشهرية و السنوية و تتبع أرصدة الحسابات البنكية.

- تأمين و مراقبة تنفيذ العمليات الخاصة بالخزينة.

- مراقبة فواتير الشراء و تحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين.

#### ب- مصلحة محاسبة المواد:

تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول و خروج)، و إنشاء المبيعات و جدول الشراء و البيع و الحالة التجارية للمبيعات.

#### ج- أمين الصندوق:

يقوم بتسديد مصاريف و أعباء المؤسسة و كذا أجور العمال و قبض المداخل النقدية للمؤسسة.

#### 8- مديرية الوسائل العامة:

تعمل هذه المديرية على تمويل مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة ( وسائل نقل، عتاد، معدات ... ) و كذا مراقبتها باستمرار و استقبال فواتير الموردين و القيام بالأشغال الخاصة، و تدرج تحت المصالح التالية:

##### أ- مصلحة الصيانة:

و تهتم هذه المصلحة بصيانة و مراقبة كل تجهيزات الإنتاج، و وسائل النقل و التجهيزات الخاصة بالمؤسسة.

##### ب- مصلحة الأمم (خلية الأمن):

مهمتها الحرص على الأمن بالنسبة للمؤسسة و تقوم كذلك بتسجيل دخول و خروج الشاحنات و حمولتها فارغة و معبئة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الحمولة المشتراة.

##### ج- مصلحة النقل:

و تقوم هذه المصلحة بتسيير حظيرة المؤسسة و إيصال الطلبيات إلى العملاء و نقاط البيع و كذلك نقل عمال المؤسسة.

#### 9- مديرية الإدارة العامة:

تحرص هذه المديرية على تطبيق القوانين و ضبطها و تدرج المصالح الآتية:

##### أ- مصلحة تسيير المستخدمين:

تحرص هذه المصلحة على حفظ ملفات العمال و تطبيق القانون و تراقب كل عمليات الفروع تحت مسؤوليتها، و بالتالي فإن هذه المصلحة مختصة بشؤون العمال من ملفات التشغيل و التسريح و كذا عقود التشغيل و مراقبة العمال من حيث الغيابات.

##### ب- مصلحة الأجور:

تحرص هذه المصلحة على إعداد الأجور من حيث تحديدها و حسابها و إعداد جميع التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

##### ج- مصلحة العلاقات العامة:

و تعمل هذه المصلحة على القيام بجميع الأعمال التي تتعلق بالأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل صندوق الضمان الاجتماعي، مركز المحل التجاري ... الخ.



## المبحث الثاني: إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة - أوماش - بسكرة.

نظرا لأهمية جدول سيولة الخزينة، الذي يعتبر من بين أحد القوائم المالية الأساسية التي توضح الوضعية المالية للمؤسسة، لهذا سوف نوضح في هذا المبحث كيفية إعداد جدول سيولة الخزينة. **المطلب الأول: مصادر جدول سيولة الخزينة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة - أوماش -**

من خلال دراستنا لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة وجدنا أنها تقوم منذ دخول النظام المحاسبي المالي (SCF) في 2010/01/01 حيز التطبيق في المؤسسات الجزائية، بإعداد جدول سيولة الخزينة الذي كان يسمى في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) بقائمة التدفقات النقدية. ومنه فإن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تقوم بإعداد جدول سيولة الخزينة إجباريا الذي يعد من بين القوائم المالية الأساسية، حيث كان يتم إعداد هذا الجدول قبل النظام المحاسبي المالي بشكل مختلف يوضح حركة النقدية من مقبوضات ومدفوعات.

كما يتم إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وفق الطريقة المباشرة فقط، ولا يتم إعداده وفق الطريقة الغير مباشرة فهي غير مستعملة في هذه المؤسسة. ويتم إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة في هذه المؤسسة أليا باستخدام برنامج خاص بذلك حيث يعمل هذا البرنامج عن طريق تسجيل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة أولا بأول وإرسال جميع العمليات التي تمس النقدية إلى جدول سيولة الخزينة أوتوماتيكيا.

كما تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بوضع جدول خاص بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لأنشطتها بصفة شهرية لتسهيل عملية المراجعة ومن اكتشاف الأخطاء والاختلالات إذا حدثت.

ويتم إعداد جدول سيولة الخزينة للمؤسسة بناء على ميزانيتين للسنتين المتتاليتين للفترة (2012-2013) على التوالي، وجدول حسابات النتائج للفترة نفسها، وسوف نقوم بعرض المصادر التي يتم من خلالها إعداد جدول سيولة الخزينة للفترة (2011-2013) وهي ميزانية بتاريخ للفترة (2011-2013) وجدول حسابات نتائج للفترة (2011-2013).

### 2-1- تقديم الميزانية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة للفترة (2011-2013)

تضم الميزانية جانبي الأصول والخصوم وتصنف على أساس الاستحقاق من جانب الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية، ومن جانب الخصوم إلى خصوم غير جارية وخصوم جارية كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (3-3):أصول ميزانية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة - أوماش- بسكرة  
للفترة (2011-2013)  
الوحدة:1000 دج

الأصول	ملاحظة	إجمالي	إهلاك ومؤونات	صافي 2013	صافي 2012	صافي 2011
الأصول غير جارية						
good Will فارق الإيجابي أو السلبي						
تثبيات معنوية						
تثبيات عينية		74715,080	0	74715,080	74715,080	74715,08
أراضي						
مباني		427467,26	13399,63	293470,62	305161,85	316853,50
تثبيات عينية أخرى		711831,70	699769,72	12061,98	29255,52	97336,12
تثبيات ممنوح امتيازها						
تثبيات يجرى انجازها		9575,13	4782,76	4792,36	4782,76	9565,53
تثبيات مالية						
سندات موضوعة موضع معادلة						
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة						
سندات أخرى مثبتة						
قروض وأصول مالية أخرى		200440,85	8868,80	191572,05	163904,99	113909,80
ضرائب مؤجلة على الأصل		9853,05		985,30	9853,05	9853,05
مجموع الأصول غير جارية		1433883,08	847417,92	586465,15	587673,30	622233,08
الأصول الجارية						
مخزونات قيد إنتاج		47986,06		47986,06	41344,95	44051,80
الذمم المدينة وحسابات مماثلة						
الزبائن		86609,69	17540,21	6906,48	75385,86	92207,92
المدينون الآخرون		29722,16		29722,16	294654,44	85556,80
الضرائب وحسابات مماثلة		3695,09		3695,09	362,64	
ذمم مدينة وحسابات أخرى مماثلة						
النقدية والنقدية المماثلة (موجودات)						
الأموال الموظفة وأصول مالية جارية أخرى						
الخزينة		40185,11		40185,11	22874,43	23065,50
مجموع الأصول الجارية		208198,12	17540,21	190657,90	172697,18	244881,99
المجموع العام للأصول		1642081,19	864958,13	777123,06	760370,44	867155,08

المصدر: بالاعتماد على الوثائق الداخلية لمصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة. (أنظر ملحق 11 و 14)

الجدول رقم(3-4):خصوم ميزانية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة- أوماش- بسكرة للفترة (2011-2013).

الوحدة:1000دج

2011	2012	2013	ملاحظة	الخصوم
				رؤوس الأموال الخاصة
300000,000	300000,000	300000,000		رأس المال الصادر
				رأس المال غير مستدعي
				علاوات واحتياطيات
				فارق إعداد التقييم
				فارق المعادلة
				النتيجة الصافية
24613,23	174395,25	116076,80		رؤوس أموال أخرى- ترحيل من جديد
149782,02	131945,882	114639,45		حسابات الربط
211793,60				حصة الشركة الأم
				حصة الأقلية
686188,82	548022,30	554528,22		مجموعة رؤوس الأموال
				خصوم غير جارية
26821,11	331,30	331,28		القروض
	1608,68	1608,68		الضرائب الآجلة والمتركمة
				قروض غير متداولة أخرى
				الالتزامات والارادات المؤجلة
26821,11	1939,96	1939,96		المجموع خصوم غير جارية
				الخصوم الجارية
144869,90	1925452,52	207652,83		الموردون والحسابات الملحقة
5987,50	5226,34	4135,95		الضرائب
3247,80	12636,60	88660,95		ديون أخرى
				خزينة الخصوم
145105,15	210408,20	220654,90		مجموع الخصوم الجارية
867115,08	760370,45	777123,06		المجموع العام للخصوم

المصدر: بالاعتماد على الوثائق الداخلية لمصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة (أنظر ملحق 12 و15)

2-2- تقديم جدول حسابات نتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة للفترة(2011-2013).

يوضح الجدول التالي جدول حسابات نتائج للفترة (2011-2013) كما يلي:

الجدول رقم (3-5): جدول حسابات نتائج (حسب الطبيعة) لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة- أوماش - بسكرة للفترة (2011-2013) .

الوحدة: 1000دج

العناصر	ملاحظة	2013	2012	2011
رقم الأعمال		1177225,90	1134118,43	194882,66
تغيرات مخزونات المنتجات تامة وقيد التنفيذ		72374,92	69761,15	102111,99
إعانات الاستغلال			177,95	
إنتاج السنة الصافية		1249600,83	1204057,53	1296994,65
المشتريات المستهلكة		-1086890,75	-1039738,12	-1104327,64
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		-18028,85	-17569,91	-17222,31
2- استهلاك السنة المالية		-1104919,59	-1057307,25	-1121549,95
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		144681,24	146450,28	175444,70
أعباء المستخدمين		-64759,30	-62352,23	-57301,54
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		-4352,41	-4712,22	-2773,85
4- الفائض الإجمالي عن لاستغلال.		75569,52	79685,83	115369,31
المنتجات العملياتية الأخرى (فائض قيمة التنازل )		48,45	2534,40	4778,92
الأعباء العملياتية الأخرى .		-79,70	-1170,25	-7521,33
مخصصات الاهتلاك والمؤونات		-111589,99	-137371,67	-81870,98
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات.		59712,31	2423,33	2304,68
5- النتيجة التشغيلية .		23660,61	-53898,40	33060,61
المنتجات المالية		494,45	51,073	1368,84
الأعباء المالية		-343,06	-4471,144	-6233,82
6- النتيجة المالية		151,37	-4420,07	-4864,97
النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)		23811,98	-58318,46	28195,64
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية				-3582,40
مجموع منتجات الأنشطة العادية		1309856,02	1209066,30	-3582,40
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-1286044,04	-1267384,76	24613,23
8-نتيجة صافية للأنشطة العادية.		23811,98	-58318,46	24613,23
10-النتيجة الصافية للفترة.		23811,98	-58318,46	24613,23

المصدر: بالاعتماد على الوثائق الداخلية لمصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة (ملحق رقم 13 و 16)

المطلب الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب للفترة (2011-2013)

يعرض جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المعتمدة في إعدادها، وبما أنه يتم إعدادها في هذه

المؤسسة وفق الطريقة مباشرة فإنها تأخذ الشكل الآتي:

جدول رقم (3-6): جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفريضة - أوماش - للفترة (2011-2013)

الوحدة: 1000 دج.

2011	2012	2013	ملاحظة	
				تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (التشغيلية)
1186154,85	1164864,02	1187436,80		التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-1195707,39	-1182200,63	-1206341,97		المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-2755,22	-834,032	-230,68		الفوائد والمصرفيات المالية الأخرى المدفوعة
-4,000		-3698,70		الضرائب عن نتائج المدفوعة
-12311,75	-18170,64	-22834,55		تدفقات أموال خزينة قبل عناصر غير العادية
-315,52	-1150,34	980,66		تدفقات أموال خزينة مرتبطة بالعناصر غير العادية
<b>-12627,27</b>	<b>-19320,98</b>	<b>-21853,90</b>		<b>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة العملياتية (التشغيلية) (أ)</b>
				تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
-2456,65	-551,51	-3892,58		المسحوبات عن اقتناء تقييدات عينية أو المعنوية
				التحصيلات عن عمليات التنازل عن التقييدات العينية والمعنوية
-68648,14	-50121,42	-12729,66		المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية
284,080	103,64	1553,81		التحصيلات عن عمليات تنازل عن تقييدات مالية
67,32	51,073	494,43		الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية
				الحصص والأقساط المقبوضة عن نتائج المستلثة
<b>-70753,39</b>	<b>-50518,21</b>	<b>-14573,99</b>		<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</b>
				تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
129809,05	114487,14	74432,87		التحصيلات المتأتية من القروض
-64702,30	-44838,98	-20694,29		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
65106,74	69648,15	53738,57		<b>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</b>
-18273,92	-191,04	17310,67		<b>تغيرات أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)</b>
41339,40	23065,47	22874,43		أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
23065,47	22874,43	40185111,23		أموال الخزينة معادلاتها عند إقفال السنة المالية
<b>-18273,92</b>	<b>-191,041</b>	<b>17310,67</b>		<b>تغيير أموال الخزينة خلال الفترة</b>
<b>-42887,16</b>	<b>58127,42</b>	<b>-6501,30</b>		<b>المقاربة مع النتيجة المحاسبية</b>

المصدر: بالاعتماد على الوثائق الداخلية لمصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة. (أنظر الملحق 17).

\* ملاحظات حول جدول سيولة الخزينة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة:

من خلال جدول سيولة الخزينة لسنوات للفترة (2011-2013) نلاحظ أن:

### 1- النسبة للأنشطة التشغيلية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن الناتجة عن عملية بيع الدقيق والفرينة المقدره بـ 1187436,80 ألف دج، ارتفعت عما كانت عليه في سنة 2012 بمبلغ 22572,78 ألف دج وهذا ما يدل على تحصيل النقدية من الزبائن.
- المدفوعات للموردين والمستخدمين انخفضت خلال 2013 عما كانت عليه في سنة 2012 بمقدار 24141,34 ألف دج، وهذا يدل على أن مشتريات المؤسسة للمادة الأولية انخفضت، أي أن الطاقة الإنتاجية للمؤسسة انخفضت وانخفضت معها مدفوعات المستخدمين.
- نلاحظ كذلك انخفاض في صافي النقدية الناتج عن النشاط التشغيلي لسنة 2013 عما كانت عليه خلال سنة 2012 بمقدار 19920,92 ألف دج.

### 2- بالنسبة للتدفقات النقدية الناتجة عن النشاط الاستثماري:

- نلاحظ أن مسحوبات المؤسسة لاقتناء تثبيبات عينية أو معنوية انخفضت بمقدار 3341,07 ألف دج حيث كانت في سنة 2013 تساوي 3892,58 ألف دج وكانت سنة 2012 تساوي 551,515 ألف دج، وهذا يعني أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (وحدة الدقيق والفرينة) قد خفضت من النقدية الموجهة لاقتناء التثبيبات المادية.
- نلاحظ أن المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية انخفضت بمقدار 37391,76 ألف دج حيث كانت سنة 2013 تساوي 12729,66 ألف دج وفي سنة 2012 كانت تساوي 50121,42 ألف دج.
- التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيبات المالية ارتفعت بمقدار 1450,17 ألف دج حيث كانت سنة 2013 تساوي 1553,81 ألف دج وسنة 2012 تساوي 103,64 ألف دج.
- كما نلاحظ ارتفاع صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار بمقدار 35944,22 ألف دج حيث كانت سنة 2013 تساوي 14573,99 ألف دج وسنة 2012 تساوي 50518,21 ألف دج.

### 3- بالنسبة للنشاط التمويلي: نجد أن المؤسسة سجلت:

- انخفاض في التحصيلات المتأتية من القروض بما يساوي 40054,27 ألف دج، وسنة 2012 كانت تساوي 114487,14 ألف دج.
- ونلاحظ كذلك انخفاض في صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية حيث كانت سنة 2013 تساوي 53738,57 ألف دج، وكانت سنة 2012 تساوي 69648,15 ألف دج ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض التحصيلات المتأتية من القروض.

المطلب الثالث: إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب حسب الطريقة غير المباشرة

سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة، حيث لا يتم إعداد هذا الجدول من طرف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة - أوماش - بسكرة.

### 3-1- إعداد جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

إن جدول سيولة الخزينة من المنظور المالي يضم ثلاثة أنشطة الاستثمار، الاستغلال والتمويل حيث يمر بناء جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة بالمداخل التالية:

➤ تدفق الخزينة الناتج من العمليات التشغيلية:

يمكن حساب هذا المؤشر اعتمادا على الفائض الإجمالي حسب العلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك - فائض القيمة (+ ناقص القيمة) للتنازل عن الاستثمار.

### - القدرة على التمويل الذاتي لسنة 2013:

من خلال جدول حسابات نتائج لسنة 2013 نجد:

النتيجة الصافية = 23811,98 ألف دج.

مخصصات الاهتلاك = 111589,99 - ألف دج.

فائض القيمة (ناقص القيمة) للتنازل عن الاستثمار = 0.

القدرة على التمويل الذاتي = 23811,98 - 111589,99 = 87778,01 - ألف دج.

### - القدرة على التمويل الذاتي لسنة 2012:

من خلال جدول حسابات النتائج لسنة 2012 نجد:

النتيجة الصافية = 58318,50 - ألف دج.

مخصصات الاهتلاك = 137371,66 - ألف دج.

فائض القيمة (+ ناقص القيمة) للتنازل عن الاستثمار = 0

القدرة على التمويل الذاتي = (-58318,50) - 137371,66 = 195690,16 - ألف دج.

### التعليق:

بناء على ما سبق نجد أنه من خلال مقارنة بين نسبة القدرة على التمويل الذاتي للسنتين 2012 و 2013 نجد أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ليس لديها القدرة على التمويل الذاتي حيث كانت القيمة سالبة وتساوي 87778,01 - ألف دج و 195690,16 - ألف دج للسنوات 2013 و 2012

على التوالي، ويعبر هذا عدم قدرة المؤسسة على توفير سيولة، وهذا مؤشر يوضح على أنه من أجل أن تسدد المؤسسة التزاماتها يجب أن تلجأ لمصادر تمويل خارجية كالاقتراض.

**الانتقال من القدرة على التمويل الذاتي نحو تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال:**

ويتم الانتقال من القدرة على التمويل الذاتي نحو تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال كما يلي:

يلي:

تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال = القدرة على التمويل الذاتي - التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.

حيث أن:

التغيير في الاحتياج رأس المال العامل للاستغلال = التغيير في مستحقات العملاء + التغيير في الإنتاج المخزن + التغيير في مخزون المواد والبضائع - التغيير في مستحقات الموردون.

**- تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال لسنة 2013:**

من خلال جدول الأصول لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لسنة 2013 نجد:

التغيير في مستحقات العملاء = 69069,50 ألف دج.

تغيير في الإنتاج المخزن = 47986,05 ألف دج

ومن خلال جدول حسابات نتائج لمؤسسة لسنة 2013:

التغيير في مخزون المواد والبضائع = 72374,92 ألف دج.

من خلال جدول خصوم المؤسسة لسنة 2013 نجد أن:

التغيير في رصيد الموردين = 207652,83 ألف دج.

إذن يمكن حساب التغيير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال كالاتي:

التغيير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال = 69069,50 + 47986,05 - 72374,92 -

207652,82 = -18222,35 ألف دج.

**\* تدفق الخزينة من عمليات الاستغلال لسنة 2013:**

تدفق الخزينة من عمليات الاستغلال = (-87778,01) + 18222,32 = -69555,66 ألف دج

**- تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال لسنة 2012:**

من خلال جدول الأصول للمؤسسة لسنة 2012 نجد أن:

التغيير في مستحقات العملاء = 75385,86 ألف دج.

ومن خلال جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2012 نجد أن:

تغيير في الإنتاج المخزن = 41344,95 ألف دج.

التغيير في مخزون البضائع = 69761,15 ألف دج.



ومن خلال جدول خصوم المؤسسة لسنة 2012 نجد:

التغير في رصيد الموردين = 192545,25 ألف دج.

إذن يمكن حساب التغير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال كالاتي:

- التغير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال = 75385,86 + 41344,95 + 69761,15 - 192545,25 = -6053,29 ألف دج.

- تدفق الخزينة من عمليات الاستغلال لسنة 2012:

79053,20 + 6053,29 = -189636,77 ألف دج.

**التعليق:**

من خلال ما سبق نجد أن تدفق الخزينة من عمليات الاستغلال لسنة 2013 و سنة 2012 كان

سالبا، ويرجع هذا إلى انخفاض مستحقات العملاء و ارتفاع في الإنتاج المخزن و رصيد الموردين.

**\* تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستثمار:**

ويتم حسابه حسب العلاقة التالية:

تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستثمار = - المسحوبات عن اقتناء التثبيات المادية أو المعنوية +

التحصيلات من عمليات التنازل عن التثبيات المادية والمعنوية +/- التغير في الاستثمارات المالية.

أي يتم حسابه بنفس طريقة كما هو في جدول سيولة الخزينة المعد من قبل المؤسسة.

**بالنسبة لسنة 2013:**

- المسحوبات عن اقتناء تثبيات المادية أو المعنوية = 3892,58 - ألف دج.

- التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيات المادية والمعنوية = 0

- التغير في الاستثمارات المالية = المسحوبات من تثبيات المالية - تحصيلات التنازل عن التثبيات.

= 1553,812 - 12729,663 = 11175,85 ألف دج.

- الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية = 494,43 ألف دج.

تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستثمار = 14574 - ألف دج.

**بالنسبة لسنة 2012:**

- المسحوبات عن اقتناء تثبيات المادية أو المعنوية = 551,51 - ألف دج.

- التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيات المادية والمعنوية = 0

- التغير في الاستثمارات المالية = المسحوبات من تثبيات المالية - تحصيلات التنازل عن التثبيات.

= 50121,421 - 103,648

= 50017,78 ألف دج.

- الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية = 51,073 ألف دج.

تدفق النقدي الناتج عن عمليات الاستثمار = 49517,34 ألف دج.

## التعليق:

نلاحظ من خلال مما سبق أن تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستثمار سالب لسنة 2013 ويساوي 14574 - ألف دج مقارنة بسنة 2012 حيث كان تدفق الخزينة الناتج من عمليات الاستثمار موجب ويساوي 49517,34 ألف دج، ويرجع هذا إلى انخفاض التحصيلات المتأتية من القروض وزيادة تسديدات الديون ، وهذا يعني أن المؤسسة لا يمكن أن تقوم بعمليات استثمارية جديدة .

## \* تدفق الخزينة الناتج عن عمليات التمويل:

ويتم حسابه حسب العلاقة التالية:

تدفق الخزينة الناتج من عمليات التمويل = الرفع في رأس المال نقدا - تسديد مكافآت رأس المال + التغيير في الاستدانة الصافية الذي ينتج عنه تسديد القروض والحصول على قروض جديدة ونجد أن:

$$\text{الرفع في رأس المال نقدا} = 0$$

$$\text{تسديد مكافآت رأس المال} = 0$$

ومن خلال جدول سيولة الخزينة لسنة 2013 نجد أن:

التغير في الاستدانة الصافية = قروض - تسديدات قروض

$$= 74432,870 - 20694,297 = 53738,58 \text{ ألف دج.}$$

تدفق الخزينة من عمليات التمويل = 53738,58 ألف دج.

وبالنسبة لسنة 2012 نجد أن:

التغير في الاستدانة الصافية = قروض - تسديدات قروض

$$= 114487,144 - 44838,985 = 69648,158 \text{ ألف دج.}$$

## التعليق:

نلاحظ أن تدفق الخزينة ناتج عن عمليات التمويل موجب للسنوات 2012 و 2013 وهذا يعني

أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب قد قامت بالاقتراض وهذا من أجل تغطية ديونها والتزاماتها.

3-2- عرض جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة للمطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة- أوماش-بسكرة- للفترة(2012-2013)

والجدول التالي يوضح جدول سيولة الخزينة المعد حسب الطريقة الغير مباشرة كما يلي:

الجدول(3-7): جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة- أوماش-بسكرة

الوحدة: 1000 دج

2012	2013	الملاحظة	البيان
			عمليات التشغيل
-58318,50	23811,98		النتيجة الصافية
137371,66	111589,99		+ مخصصات الاهتلاك
0	0		- فائض القيمة (+ناقص القيمة) للتنازل عن الاستثمارات
-195690,16	-87778,01		= قدرة على التمويل الذاتي
-6053,29	413651,63		- التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل
<b>-89636,77</b>	<b>-69555,66</b>		<b>تدفقات الخزينة الأنشطة التشغيلية أ</b>
			عمليات الاستثمار
-551,515	-3892,58		الحيازة على الاستثمارات
0	0		- التنازل عن الاستثمار (المادية والمعنوي)
50017,78	11175,85		+/- التغيير في الاستثمارات المالية
51,073	494,43		+ الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
<b>49517,34</b>	<b>-14574</b>		<b>تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية ب</b>
			عمليات التمويل
0	0		الرفع في رأس المال
0	0		- توزيع مكافآت رأس المال
69648,15	53738,57		+ التغيير في الاستدانة
<b>69648,15</b>	<b>53738,57</b>		<b>تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية ج</b>
<b>-109767,58</b>	<b>-137868,23</b>		<b>التغيير في الخزينة أ+ ب- ج</b>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية لمصلحة المحاسبة والمالية (ملحق 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17).

### المبحث الثالث: التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

بما أن شركة المطاحن الكبرى للجنوب لا تقوم بتحليل جدول سيولة الخزينة بواسطة مؤشرات الربحية والسيولة ومؤشرات تقييم سياسات التمويل، فإننا سنحاول فيما يلي تحليلها وتوضيح دورها من خلال المعلومات التي توفرها.

#### المطلب الأول: تحليل جدول سيولة الخزينة بمؤشرات جودة الربحية:

تشتق من جدول سيولة الخزينة مجموعة من النسب تعكس جودة ربحية المؤسسة، وهي كما يلي:

#### 1- مؤشر النشاط التشغيلي:

ويحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل)}}$$

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل فوائد وضرائب

#### \* مؤشر نشاط التشغيلي لسنة 2013:

من خلال جدول حسابات نتائج نجد أن:

صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب يساوي 144681,23 ألف دج.

ومن خلال جدول سيولة الخزينة نجد:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية يساوي 21853.90 - ألف دج.

$$\text{ومنه مؤشر نشاط تشغيلي} = \frac{-21853.90}{144681,23} = -0,15 = -15\%$$

#### \* مؤشر نشاط تشغيلي لسنة 2012:

من خلال جدول حسابات النتائج نجد أن:

صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب يساوي 146750,28 ألف دج.

ومن خلال جدول سيولة الخزينة نجد:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية يساوي 19320,98 ألف دج.

$$\text{ومنه مؤشر نشاط تشغيلي} = \frac{-19320,98}{146750,28} = -0,13 = -13\%$$

**التعليق:**

من خلال المقارنة بين النسبتين لسنة 2013 و 2012 نجدهما على التوالي 15%- و 13%- وهي نسب سالبة وضعيفة وهذا مؤشر سيء يعني أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ليس لديها القدرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي من خلال أرباحها.

**2- مؤشر النقدية التشغيلي:**

ويحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل (نتيجة للفترة صافية)}}$$

**\* مؤشر النقدية التشغيلية لسنة 2013:**

من خلال جدول حسابات النتائج نجد أن:

صافي الدخل = 23811,98 ألف دج.

ومن خلال جدول سيولة الخزينة نجد:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يساوي 21853.90- ألف دج.

$$\text{ومنه مؤشر النقدية التشغيلي} = \frac{-21853,90}{23811,98} = -0,91 = -91\%$$

**\* مؤشر النقدية التشغيلي لسنة 2012:**

من خلال جدول حسابات النتائج نجد أن:

صافي الدخل = 5838,46- ألف دج.

ومن خلال جدول سيولة الخزينة نجد:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يساوي 19320,98- ألف دج.

$$\text{ومنه مؤشر النقدية التشغيلي} = \frac{-19320,98}{-5838,46} = 0,33 = 33\%$$

**التعليق:**

مؤشر النقدية التشغيلي للمؤسسة يمثل 33% و 91%- للسنوات 2012 و 2013 على التوالي حيث نلاحظ أنه من خلال سنة 2012 كانت نسبة مؤشر النقدية التشغيلي للمؤسسة موجب ويساوي 33%، حيث يوضح أن هناك إمكانيات لتوليد تدفقات نقدية موجبة، أما بالنسبة لسنة 2013 كانت نسبة مؤشر النقدية التشغيلي سالبة وتساوي 91% وهذا مؤشر سيء يدل على أنه ليس هناك إمكانية لتوليد تدفقات نقدية تشغيلية.

### 3- مؤشر التدفق النقدي:

ويحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي} = \frac{\text{جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

#### \* مؤشر التدفق النقدي لسنة 2013:

جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية = التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن = 1187436,79 ألف دج.

وصافي المبيعات = مجموع المبيعات الإجمالية - (الاستردادات + التخفيضات)

$$= 1177225,90 - 0 = 1177225,90 \text{ ألف دج.}$$

$$\text{ومنه مؤشر التدفق النقدي} = \frac{11857436,79}{1177225,90} = 1.00$$

$$= 100\%$$

#### \* مؤشر التدفق النقدي لسنة 2012:

جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية = 1164864,02 ألف دج.

وصافي المبيعات = 1134118,42 ألف دج.

$$\text{ومنه مؤشر التدفق النقدي} = \frac{1164864,02}{1181134,42} = 1,02 = 102\%$$

#### التعليق:

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية، ومن خلال المقارنة بين النسبتين نلاحظ أن نسبة مؤشر التدقيق النقدي هي 100% و102% للسنوات 2013 و2012 على التوالي وهي نسب مرتفعة وموجبة، وهذا يعني أن النقدية المتحصل عليها أكبر من صافي المبيعات أي أن مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب تتحصل على تسبيقات من الزبائن قبل تحقيق عملية البيع.

المطلب الثاني: تحليل جدول سيولة الخزينة بمؤشرات جودة السيولة:

تشتق من جدول سيولة الخزينة مجموعة من المؤشرات التي تعكس جودة السيولة، كما يلي:

#### 1- مؤشر تغطية النقدية

ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

#### \* مؤشر تغطية النقدية لسنة 2013:

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية = -21853,98 ألف دج.

-جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية = مسحوبات عن اقتناء تسيّيات عينية أو معنوية + مسحوبات عند اقتناء تسيّيات مالية + تسديدات قروض أو الديون

$$(-3892,58) + (-12729,66) + (-20694,29) =$$

$$-37316,54 \text{ ألف دج.}$$

$$\text{مؤشر تغطية النقدية} = \frac{-21853,89}{-37316,54} = 0,58 = 58\%$$

\* مؤشر تغطية النقدية لسنة 2012:

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية = 19320,98 - ألف دج.

جملة التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية = (-50121,42) + (-44838,98) + 55511,92 - ألف دج.

$$\text{مؤشر تغطية النقدية} = \frac{-193209,98}{-55511,92} = 0,34 = 34\%$$

التعليق:

توضح هذه النسبة مدى استطاعة المؤسسة لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.

حيث نجد أن بالنسبة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب كان مؤشر تغطية النقدية لسنة 2013 يساوي 58% وهي نسبة موجبة وتوضح أن المؤسسة تستطيع مواجهة 58% من التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، أما مؤشر تغطية النقدية لسنة 2012 يساوي 34% وهي نسبة موجبة، وتوضح أن المؤسسة تستطيع مواجهة 34% من التزاماتها الاستثمارية أو التمويلية وهذا من خلال اللجوء إلى التمويل عن طريق اقتراض وأدوات الملكية ونلاحظ كذلك أنه هناك تحسن كبير في هذه النسبة في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

2- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:

ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر التدفقات النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (الأجل قصير)}}$$

\* مؤشر التدفقات النقدية الضرورية لسنة 2013:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 21853,89 - ألف دج.

الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير = 331,28 + 1608,68 + 207652,83 + 413,59

$$= 218872,47 \text{ ألف دج.}$$

$$\text{مؤشر التدفق النقدي الضروري} = \frac{-89}{218872,47} = -0,099 = -10\%$$

\* مؤشر التدفقات النقدية الضرورية لسنة 2012:

صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية = 19320,98 - ألف دج.  
الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير = 3312,28 + 1608,68 + 192545,25 + 5226,33  
= 215329,14 ألف دج.

$$\text{مؤشر التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{-19320,98}{215329,14} = -0.090 = -9\%$$

التعليق:

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

أما بالنسبة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب نجد أن مؤشر التدفقات النقدية الضرورية سالب ويساوي 9%- و 10%- لسنوات 2012 و 2013 على التوالي، وهذا مؤشر سيء يعبر عن عدم قدرة المؤسسة على إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية، أي أن المؤسسة يمكن أن تلجأ إلى الاقتراض من أجل مواجهة احتياجاتها التمويلية.

3- مؤشر الفائدة المدفوعة

ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

\* مؤشر الفائدة المدفوعة لسنة 2013:

فوائد المدفوعة = 230,68 - ألف دج.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 21853,89 ألف دج.

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{-230,68}{-21853,89} = 0,01 = 1\%$$

\* مؤشر الفائدة المدفوعة لسنة 2012:

فوائد المدفوعة = 834,03 - ألف دج.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 19320,98 - ألف دج.

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{-834,03}{-12853,89} = 0,04 = 4\%$$

التعليق:

تعتبر هذه النسبة عن تسديد الفوائد اعتمادا على نقدية الأنشطة التشغيلية وأي ارتفاع لهذه النسبة يؤشر إلى مشاكل في ندرة السيولة.



حيث نلاحظ أن بالمقارنة بين نسب الفائدة المدفوعة لسنتي 2012 و2013 لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب على التوالي 4% و1% ونجد أن نسبة الفائدة لسنة 2012 كانت 4% وهذا يدل على أنه كانت هناك مشاكل مالية تتمثل في ندرة السيولة.

أما بالنسبة لسنة 2013 انخفاض نسبة الفائدة من 4% إلى 1% وهذا المؤشر جيد يدل على أنه هناك توفير للسيولة.

4- مؤشر صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية:

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

\* مؤشر صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية لسنة 2013:

$$\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية} = \frac{-21853,89}{220654,87} = -0,09 = -9\%$$

\* مؤشر صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية لسنة 2012:

$$\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية} = \frac{-19320,98}{210408,19} = -0,09 = -9\%$$

التعليق:

توضح هذه النسبة مؤشر عن سيولة المنشأة وقدرتها على تغطية الخصوم المتداولة. ونلاحظ أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لديها نسبة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية تساوي 9%- للسنتين 2012 و2013 وهذه النسبة سالبة، وهذا يعني أن المؤسسة ليس لديها القدرة على تغطية الخصوم المتداولة.

5- نسبة التدفق النقدي إلى الديون:

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى الديون} = \frac{\text{النقد في نهاية المدة}}{\text{إجمالي الديون قصيرة الأجل}}$$

\* نسبة التدفق النقدي إلى الديون لسنة 2013:

نسبة التدفق النقدي إلى الديون =

$$0,18 = 18\% = \frac{40185,11}{222263,55} = \frac{40185,11}{8866,095+4135,95+20765,28+1608,68}$$

\* نسبة التدفق النقدي إلى الديون لسنة 2012:

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى الديون} = \frac{22874,43}{12636,60+5226,33+192545,25+1608,68}$$

$$= 0,1078 = 11\% = \frac{22874,43}{212016,87}$$

التعليق:

توضح هذه النسبة قدرة المنشأة على خدمة دينها، حيث نجد أن التدفق إلى الديون لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب كان يساوي 11% و 18% للسنوات 2012 و 2013 على التوالي، ونلاحظ أن هذا المؤشر موجب وصغير حيث يدل على أن المؤسسة لا تستطيع تغطية سوى 18% و 11% من ديونها بأموالها الخاصة.

المطلب الثالث: تحليل جدول سيولة الخزينة بمؤشرات تقييم سياسات التمويل.

تشتق من جدول سيولة الخزينة مجموعة من النسب التي تقيم سياسات التمويل في المؤسسة، وهي

كما يلي:

1- مؤشر التوزيعات النقدية:

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استمرار هذه السياسة، وبما أن التوزيعات النقدية للمساهمين تساوي صفر فإنها ليست بحاجة إلى مصادر خارجية.

2- مؤشر الفوائد والتوزيعات والمقبوضات:

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة} = \frac{\text{المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد فوائد والتوزيعات المقبوضة}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

\* مؤشر الفوائد والتوزيعات والمقبوضات لسنة 2013:

متحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات + المتحصلات المتأتية من القروض.  
من جدول سيولة الخزينة نجد أن:

$$\text{المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة} = 74432,870 + 0 = 74432,87$$

ألف دج.

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية = التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن + عمليات في انتظار التصنيف (ضرائب على نتائج مدفوعة) + تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية.

من خلال جدول سيولة الخزينة نجد أن:

$$980,66 + 3698,70 - 1187436,79 = \text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية} = 1192116,16 \text{ ألف دج.}$$

$$\%6 = 0,06 = \frac{74432,87}{1192116,16} = \text{نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة}$$

\* مؤشر الفوائد والتوزيعات والمقبوضات لسنة 2012:

من خلال جدول سيولة الخزينة نجد أن:

المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة = 114487,14 ألف دج.

$$1150342,30 + 0 + 1164864,02 = \text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}$$

$$= 2315206,32 \text{ ألف دج.}$$

$$\%4 = 0,04 = \frac{114487,14}{2315206,32} = \text{نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة}$$

التعليق:

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبة لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو الأوراق المالية.

ومن خلال ملاحظة نسب الفوائد والتوزيعات المقبوضة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب نجد

أن نسبة عوائد الاستثمارات كانت موجبة وهي تساوي 6% لسنة 2013 و 9% لسنة 2012 وهذا مؤشر

جيد على حصولها على عوائد نتيجة استثماراتها.

3- مؤشر الإنفاق الرأسمالي:

ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدار الأسهم والسندات}}$$

\* مؤشر الإنفاق الرأسمالي لسنة 2013:

- الإنفاق الرأسمالي الحقيقي = مسحوبات اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية

$$= -3892,58 \text{ الف دج.}$$

- التدفقات النقدية الداخلة من قروض طويلة الأجل = 74432,87 ألف دج.

$$= \frac{-3892,58}{74432,87} = -0,05 = -5\%$$

\* مؤشر الإنفاق الرأسمالي لسنة 2012:

- الإنفاق الرأسمالي الحقيقي = 551,51 - ألف دج.

- التدفقات النقدية الداخلة من قروض طويلة الأجل = 114487,14 ألف دج.

$$\% -0,48 = -0,00481 = \frac{-551,51}{114487144,04} =$$

**التعليق:**

تعتبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، حيث تخدم هذه النسبة المستثمرين والمقترضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة ملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل الأجل.

أما بالنسبة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب نجد أن مؤشر الإنفاق الرأسمالي سالب ويساوي 5%- و 0,48%- للسنوات 2013 و 2012 على التوالي، وهذا يعني أن مصادر التمويل طويل الأجل لا تساهم في تمويل الأصول الثابتة.

## الخلاصة

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها حاولنا في هذا الفصل توضيح كيفية إعداد وعرض وتحليل جدول سيولة الخزينة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-أوماش- بسكرة ، باستخدام النسب المالية نسب الربحية، نسب السيولة، ونسب سياسات التمويل، حيث وجدنا أن المؤسسة تعتمد على الطريقة المباشرة في إعداد جدول سيولة الخزينة، ويمكن القول أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب قد تمكنت من تحقيق خزينة صافية موجبة لسنة المالية 2013، لكن رغم ذلك فإن المؤسسة تعاني من بعض الإختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة في:

- التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية أقل من التدفقات النقدية الخارجة، وهو مآثر على النشاط الرئيسي للمؤسسة وجعله سالبا، حيث يتوجب على المؤسسة تخفيض المدفوعات النقدية وإلى تنويع التدفقات النقدية الخارجة، وتغيير طريقة التحصيل من العملاء.

- حسب مؤشر الربحية نجد أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ليس لديها القدرة على توليد تدفقات نقدية من خلال أرباحها، حيث نجد أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لسنة 2013 سالب ويساوي 21853.90- ألف دج.

- وحسب مؤشر التدفقات النقدية الضرورية نجد أن المؤسسة ليس لديها القدرة على إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية، بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية أي يمكن أن تلجأ المؤسسة للاقتراض.

- وفي الأخير من خلال دراستنا لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وجدنا أنها تواجه مشاكل مالية متمثلة في ندرة السيولة، وبالتالي ليس لديها القدرة على التمويل الذاتي ولأجل تغطية العجز تلجأ للاقتراض من أجل تمويل احتياجاتها المالية.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا إلقاء الضوء على التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة الذي يعتبر أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، ولهذا ركزنا على أهم جدول يخص الجانب المالي وهو جدول سيولة الخزينة، الذي يتم من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وهذا بناء على توضيح المقبوضات والمدفوعات وصافي التغيير في النقد الناتج عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة المالية، حيث يتم إعداد هذا الجدول وفق الأساس النقدي من خلال إبراز التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ضمن ثلاث أنشطة رئيسية وهي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية، كما يوضح هذا الجدول قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية من خلال إعطاء صورة واضحة حول كيفية سير الحسابات وتدفق سيولة المؤسسة حيث ترتبط قوة أو ضعف السيولة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا، فهذا يعني فائضا نقديا يمكن للمؤسسة استخدامه في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أنه على المؤسسة أن تبحث عن مصادر تمويل العجز، وهذا من خلال بيع جزء من استثماراتها أو أن تلجأ لتمويل طويل الأجل.

ولهذا أصبح إعداد هذا الجدول أمرا ضروريا عند نشر البيانات المالية، كونه أكثر دقة بالنسبة للمؤسسة الجزائرية، وقد جاء بطريقته التي تسهل على المسير الوصول إلى النتائج أكثر دقة وهذا حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)، لذا جاءت هذه الدراسة لتوضيح آلية عمل هذا الجدول وأهمية تطبيقه في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقييم السيولة المالية، وذلك من خلال الإشكالية المطروحة والمتمثلة فيما يلي :

**ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم السيولة المالية للمؤسسة؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين بعنوان الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتحليل المالي والسيولة المالية والفصل الثاني الإطار المفاهيمي لجدول سيولة الخزينة أما الفصل الثالث الدراسة الميدانية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة - أوماش-بسكرة؛

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتائج واختبار فرضيات، التوصيات والاقتراحات، كما فتحت هذه الدراسة آفاق جديدة يمكن أن تكون مواضيع لأبحاث ودراسات مستقبلية.

**نتائج البحث واختبار الفرضيات:**

أسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج التي خلصت إليها الدراسة في الأمر الذي مكنا من إثبات أو نفي كل فرضية تم وضعها في مستهل البحث.

## أولاً: نتائج الدراسة الميدانية

من خلال إسقاط الدراسة على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة -أوماش-بسكرة خلال الفترة الممتدة (2011-2013) توصلنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

-مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تعتمد على الطريقة المباشرة في إعداد جدول سيولة الخزينة فقط، حيث يتم إعداده إجبارياً حسب النظام المحاسبي المالي (SCF).

-يتمتع جدول سيولة الخزينة بركيزة ثابتة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية حيث من خلاله تتمكن المؤسسة من معرفة وضعيتها المالية واخذ نظرة شاملة وصحيحة حول حالة خزينتها لتدفقات دورة الاستغلال واخذ الإجابة على كل التساؤلات التي تساورها.

-قد تقوم المؤسسة ببيع احد أصولها لتحقيق تدفقات نقدية موجبة من أجل تسديد التزاماتها الآتية، لكن المقياس الحقيقي للتدفقات ليس بيع الأصول أو الحصول على القروض إنما في القدرة على تحويل مخزون المؤسسة إلى تدفقات نقدية.

-كما نلاحظ انخفاض في النقدية الموجهة لاقتناء تسيبات عينية أو معنوية أو مالية وارتفاع في تحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012، وهذا ما أدى إلى ارتفاع أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية بسبب تخفيض النقدية الموجهة للاستثمار.

-نلاحظ انه لمؤسسة محل الدراسة لم تحقق التوازن المالي، وهذا من خلال تحليل جدول سيولة الخزينة بمؤشرات الربحية حيث نجد أن نسب الربحية سالبة، وهذا مؤشر سيئ يدل على عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية عن طريق مواردها الثابتة.

-ومن خلال حساب نسب السيولة تبين أن المؤسسة ليس لديها القدرة على توليد سيولة من أجل تغطية الخصوم المتداولة، حيث تبين أن المؤسسة مثقلة بالديون وهذا ما يوضحه مؤشر صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية الذي يساوي 9-% للسنوات 2012 و 2013 و مؤشر صافي التدفق النقدي إلى الديون يساوي 11% و 18% للسنوات 2012 و 2013، وهذا يدل على أنها لا تستطيع تغطية ديونها بأموالها الخاصة أي هي بحاجة إلى الاقتراض.

-أما بالنسبة لمؤشرات تقييم سياسات التمويل فهي سيئة كما تبينه نسب هذه السياسات مثل نسبة الانخفاض الرأس المالي الذي كان 5-% لسنة 2013 و 0.48-% لسنة 2012 وهذا يدل على عدم مساهمة مصادر

التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، ولهذا يجب على المؤسسة زيادة هذه النسب من خلال القروض لأنها مؤثر هام للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

وبالرغم من كل هذه الاختلالات و النقائص إلا أن المؤسسة استطاعت تحقيق نتيجة موجبة في سنة 2013 تساوي 23811.98 ألف دج و كانت النتيجة سالبة في سنة 2012 تساوي 58318.46 - ألف دج.

### ثانيا: اختبار الفرضيات:

ومن خلال دراستنا وقفنا على نتائج الفرضيات المطروحة وتوصلنا إلى مايلي :

#### 1-بالنسبة للفرضية الرئيسية:

من خلال قيامنا بتحليل المالي لجدول سيولة الخزينة بنسب الربحية والسيولة ونسب سياسات التمويل اتضح لنا أن للتحليل المالي لجدول سيولة الخزينة دور مهم في تقييم السيولة المالية وهذا من خلال توفير معلومات مفيدة ودقيقة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، كما يساعد المؤسسة بالتنبؤ بالتدفق النقدي في المستقبل لتحديد الفائض أو العجز المرتقب، وما إذا كانت هناك صعوبات متوقعة أو فرص يمكن أن تنشأ تمكنها من توليد سيولة جديدة، وهذا ما ينفي الفرضية الرئيسية.

#### 2-الفرضيات الفرعية:

-التحليل المالي يقدم معونة كبيرة للمحاسبين عند قيامهم بتحليل جدول سيولة الخزينة، وهذا من خلال اعتمادهم على النسب المالية التي تستخدم في التحليل، حيث يتم من خلالها تبسيط القيم المالية من أجل توضيح وإبراز دلالتها، كما يساهم التحليل المالي في إعطاء نظرة شاملة عن وضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

-جدول سيولة الخزينة وثيقة متقنة الانجاز، يتم اعتمادها إجباريا أي هي مفروضة على المؤسسات الجزائرية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) منذ دخوله حيز التطبيق، وهي وثيقة يمكن الاعتماد عليها في التحليل المالي لما توضحه من تقييم لسيولة المالية بالاعتماد على مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة ومؤشرات تقييم سياسات التمويل، وهذا ما ينفي الفرضية.

-القوائم المالية متكاملة في انجاز تحليل للسيولة المالية وهذا لان جدول سيولة الخزينة، يتم إعداده بالاعتماد على ميزانيتين و جدول حسابات النتائج لنفس الفترة المالية، ويعتبر جدول سيولة الخزينة قائمة مكمل لجدول حسابات نتائج وذلك بإفصاحه عن التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، كما يعتبر قائمة مكمل للميزانية وذلك بإفصاحه عن عمليات التدفقات النقدية التي تؤدي إلى تغير في الأصول والالتزامات والحقوق الملكية.



### ثالثاً: الاقتراحات والتوصيات:

استناداً الى الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها قمنا بوضع جملة من التوصيات التالية:

- الاهتمام بالتحليل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية لما له من أهمية كبيرة في تشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- العمل بشكل دائم على جدول سيولة الخزينة وذلك لأهميته بالنسبة في توضيح حركة الأموال من خلال تحديد التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، ولهذا يعتبر جدول سيولة الخزينة أهم قائمة من القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بدون ذكر القوائم الأخرى، فلكل قائمة دور ومكانة خاصة بها.
- التركيز على جميع الأنشطة التابعة لجدول تدفقات وبالأخص تدفقات الأنشطة التشغيلية.

### رابعاً:أفاق الدراسة

- من خلال الاستمرار في البحث والتمثل في الإشكالية المطروحة دور التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم سيولة المؤسسة، غير أنه هناك العديد الدراسات التي يمكن أن تشمل موضوعنا هذا والتي يمكن أن تكون محل دراسة مستقبلاً، ولهذا على الباحثين توجيه دراستهم نحو دور التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك على أساس ما لاحظناه من نتائج في دراستنا وأهمية تمويل المؤسسة.

أولاً: الكتب باللغة العربية:

- 1- أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، (عمان: الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2010).
- 2- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، 2012).
- 3- السعيد فرحات جمعة، (الأداء المالي لمنظمات الأعمال) (التحديات الراهنة)، جامعة المنصورة: المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2000).
- 4- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، (التسيير المالي (الإدارة المالية- دروس وتطبيقات)، عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006).
- 5- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية- دروس وتطبيقات)، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، جزء 2، 2011).
- 6- أيمن الشنطي، عامر شقير، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، (عمان: الأردن، دار البداية للنشر و التوزيع، 2007).
- 7- جليل كاظم معلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة (مفاهيم نظرية و تطبيقات علمية)، (دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان: الأردن، 2013).
- 8- جمال الدين محمد مرسي، أحمد عبد الله للحلح، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2010).
- 9- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، (بيروت: لبنان، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بدون سنة النشر).
- 10- حسين علي مشرقي، نظريات القرارات الإدارية: مدخل كمي في الإدارة، (عمان الأردن، دار المسيرة، 1997).
- 11- حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية، جزء 1 عرض البيانات المالية)، (عمان: الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012).

- 12- حمزة الشمخي، ابراهيم الجزراوي، الادارة المالية الحديثة (منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات)، (عمان: الأردن، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، 1998).
- 13- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، (عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2007).
- 14- رشاد العصار و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، (عمان: الأردن، دار البركة للنشر و التوزيع، 2001).
- 15- سليمان أبو صباح، الإدارة المالية، (القاهرة: مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2013).
- 16- طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات و المصارف (قياس و ضبط السيولة)، (الاسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2013).
- 17- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2000).
- 18- طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة (معياري من 1 إلى 30)، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، جزء 1، 2009).
- 19- طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، جزء 2، 2006).
- 20- عاطف وليد أندراوس، التمويل و الادارة المالية، (الاسكندرية: مصر، دار الفكر الجامعي، 2007).
- 21- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: الكويت، دار السراس للطباعة و النشر و التوزيع، 1990).
- 22- عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي (أسس مفاهيم، تطبيقات)، (عمان: الأردن، دار صفاء للطباعة و النشر، 2000).
- 23- عبد الستار الصياح، سعود العامري، الادارة المالية: (أطر نظرية و حالات عملية)، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 3، 2007).

- 24- عبد الغفار حنفي، الادارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، (الإسكندرية: مصر، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع ، 2002).
- 25- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2000).
- 26- عدنان تايه النعيمي و آخرون، الإدارة المالية (النظرية و التطبيق)، (عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط 2، 2008).
- 27- عدنان تايه النعيمي و آخرون، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، (عمان: الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008).
- 28- علي عباس، الإدارة المالية، (عمان: الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2008).
- 29- عقل مفلح، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، (عمان: الأردن، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2000).
- 30- فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، (عمان: الأردن، دار إثراء للنشر و التوزيع، ط 2، 2011).
- 31- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، (عمان: الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 3، 2010).
- 32- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، (رام الله: فلسطين، 2008).
- 33- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري ومحتوى عملي التمويل-الاستثمار-التخطيط التحليل المالي)، (عمان: الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013).
- 34- كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 1999).
- 35- مبارك لسوس، التسيير المالي، (بن عكنون: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2012).
- 36- محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل الائتماني، (الاسكندرية: مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2008).
- 37- محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (جوانب نظرية وعملية)، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008).

- 38- محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية و العالمية (التحليل المالي و الاقتصادي)، (عمان: الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، 2010).
- 39- محمد سمير الصبان وآخرون، محاسبة المالية المتوسطة، (الإسكندرية: مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2006).
- 40- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، (عمان: الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008).
- 41- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، 2006).
- 42- مصطفى الفار، الإدارة (المالية العامة)، (عمان: الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008).
- 43- منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، (الإسكندرية: مصر، المكتب العربي الحديث للنشر، ط 6، 2006).
- 44- منير محمد شاكر وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، 2005).
- 45- مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، (عمان: الأردن، دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2013).
- 46- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، (بن عكنون: الجزائر، دار المحمدية العامة، 1998).
- 47- هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، (عمان: الأردن، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 2000).
- 48- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (عمان: الأردن، دار إثراء للنشر و التوزيع، 2009).
- 49- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، (عمان: الأردن، دار الوراق للنشر و التوزيع، 2004).

50- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، (كوبنهاغن: الدنمارك، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007).

ثانيا: الكتب باللغة الفرنسية:

- 1- Jacque Teulie, Analyse Financière de l'entreprise, Edition Chotard et Associes éditeur, Paris 1989.
- 2- Josette Peyrard, Jean David Avenel, Max peyrard, Analuse Financière (Normes fincaises et internationales IAS/IFRS), Paris, librairie Vuibert-novembre 2006.
- 3- J.Y-Saulquin et C.H- DARCIMOLES, **GESTION Financière**, Synthèse des Concepts et CAScorrégés, librcirie Vuibert, Octobre 1993, paris.
- 4- Catherine Mallet, Anne le mank : **normes comptables internationales, IAS/IFRS**, editionberti, 2006.
- 5- Simon Archer and David harcount, internationale Accounting alescancher, standard, 2001.
- 6- Short Daniel and welsch clonn, ( **fund a nertols of financial accounting** ), texas Mtruin, 6 edition, 1990.
- 7- Système comptable financier, 5<sup>ème</sup> Edition, BERTI Editions , Alger, 2013.
- 8- Omar Boukhozar, Equilibre Financière de entreprises presse universitaires, lion,1983.

ثالثا: الرسائل و المذكرات

- 1- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر:باتنة، 2009-2008.

- 2- أمال بالحمو، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، 2013/2012.
- 3- بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2013/2012.
- 4- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري: قسنطينة، 2011-2010.
- 5- حمادي نوح، القوائم المالية و دورها في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر في العلوم لمالية و المحاسبية، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2012/2011.
- 6- خرف الله محمد راسم، دور محافظ حسابات في تأكيد موثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في جدول سيولة الخزينة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
- 7- زهرة جريوي، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
- 8- سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة، قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر: باتنة، 2009/2008.
- 9- سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، غزة: فلسطين، 2008.
- 10- صحراوي شهاب الدين، النظام المحاسبي المالي و أثره على التحليل المالي للقوائم المالية، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم المالية و محاسبية، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2014-2013.

- 11- صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، 2013/2012.
- 12- عادل بومجان، دور التحليل المالي في اتخاذ القرار للمؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2014/2013.
- 13- عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية البيئية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، عمان: الأردن، جامعة الشرق الأوسط العليا، 2008.
- 14- عريف عبد الرزاق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2008/2007.
- 15- علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الاقتصاد، كوبنهاجن: الدنمارك، 2008.
- 16- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة و تمويل، غزة: فلسطين، 2008.
- 17- فاطمة الزهرة لحرش، أهمية جدول سيولة الخزينة في المؤسسة الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 /2012.
- 18- قدور هشام، دور التحليل المالي في تصنيف البنوك للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2013-2014.
- 19- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير غير منشورة، قسم التسيير، تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري: قسنطينة، 2012-2011.



20- ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2014.

#### رابعاً: المداخلات

1- الشريف حاب الله، سليم طرابلسي، "القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية"، مداخلة ضمن أعمال ملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية، متطلبات التوافق والتطبيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مركز جامعي سوق أهراس، جزائر يومي 25-2010/05/26.

2- ربيع بوصبيح العايش فاتح سردوك، عابي خليفة، "جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (scf)"، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-06/05/2013، جامعة الوادي.

3- شوقي جباري، فريد خميلي، "النظام المحاسبي المالي في الجزائر بين متطلبات التطبيق والطموحات"، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، مركز جامعي سوق أهراس.

4- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، "انعكاسات تطبيق النظام محاسبي المالي على تشخيص المالي للمؤسسة"، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و معايير دولية للمراجعة المتعددة في 13 و 14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة.

5- يحيوي مفيدة، عريف عبد الرزاق، "أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة"، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، يومي 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي.

#### خامساً: المجالات و المراسيم

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في 25 مارس 2009.

2- جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 6، 2009.

سادسا: المواقع:

1- نص كامل للقسم (7) بيان قائمة التدفقات النقدية، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في 9 يوليو 2009، متاح على الموقع: [www.ifrs.org](http://www.ifrs.org)

2- نص معيار محاسبي الدولي السابع، متاح على الموقع:

[achaccounts.com](http://achaccounts.com), [information.technology.accountants](http://information.technology.accountants), [www.infotech](http://www.infotech)

ملحق رقم (1) : نموذج ميزانية الأصول السنة المالية للفترة.....

الأصل	ملاحظ ة	Nإجمالي	Nإهلاك رصيد	Nصافي	I-1-صافي
أصول غير جارية (غير متداولة) فارق بين اقتناء منتج الايجابي او السلبي تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي مباني تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات يجرى انجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
<b>مجموع الأصل غير الجاري</b>					
أصول غير جارية : مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى استخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
<b>مجموع الأصول الجارية</b>					
<b>المجموع العام للأصول</b>					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في 25 مارس 2009، ص 28.

**ملحق (2): نموذج ميزانية الخصوم للسنة المالية للفترة.....**

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم اصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة(1) فوارق اعادة التقييم فارق المعادلة(1) نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد حصة شركة مدمجة (1) حصة ذوى الأقلية (1)
			<b>المجموع(1)</b>
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
			الخصوم الجارية: موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
			<b>مجموع عام للخصوم</b>

(1)لايستعمل الا لتقييم الكشوف المالية

ملحق رقم(3): جدول حسابات نتائج حسب الطبيعة.

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها الانتاج الثبت اعلانات الاستغلال			
1-انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3-قيمة الاستغلال المضافة (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4-الفائض الجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاك والمؤونات استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، قانون 11/07،متضمن نظام محاسبي مالي صادر في 25مارس 2009،ص30.

ملحق رقم(4):جدول حسابات نتائج حسب الوظيفة.

N-1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفت المبيعات
			<b>هامش الربح الإجمالي</b>
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			<b>النتيجة العملياتية</b>
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصارييف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			<b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b>
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)
			<b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			الأعباء غير عادية المتوجات غير عادية
			<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية(1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1)لاستعمل الا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، قانون 11/07،متضمن نظام محاسبي المالي صادر في 25مارس2009،ص31.

ملحق رقم(5):جدول تغيرات الاموال الخاصة

ملاحظة	راس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق اعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
					<b>الرصيد في 31 ديسمبر N-2</b>
					تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة اعادة تقييم التثبيات الارباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات نتائج الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية
					<b>الرصيد في 31 ديسمبر N-1</b>
					تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الخطاء الهامة اعادة تقييم التثبيات الارباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية
					<b>الرصيد في 31 ديسمبر N</b>

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19، قانون 11/07، من ضمن النظام المحاسبي مالي صادر في 25

مارس 2009، ص 37

ملحق رقم (6): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من .....الى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p>*تدفقات الاموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الاخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p> <p>تدفقات اموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</p> <p>تدفقات اموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية (يجب توضيحها)</p> <p>صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملية (أ)</p> <p>*تدفقات الاموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية او معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية او معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p> <p>صافي تدفقات الأموال المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</p> <p>*تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات فب اعقاب اصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة</p> <p>صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</p> <p>تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات</p> <p>تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)</p>
		<p>أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية</p> <p>أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية</p> <p>تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p>
		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص 35.



ملحق رقم (7): يوضح جدول سيولة الخزينة (طريقة غير مباشرة) الفترة من .....الى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p>*تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيات من أجل: -الاهتلاكات والارصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزبائن والحسابات الدائنة الاخرى -تغير الموردين والديون الاخرى -نقص او زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة على النشاط (أ) *تدفقات اموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تسيبات تحصيلات التنازل عن تسيبات تأثير تغيرات محيط الادمج(1) تدفقات اموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) *تدفقات اموال الخزينة من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) اصدار قروض تسديد قروض تدفقات اموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تغير اموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1) تغير اموال الخزينة</p>

(1) لا يستعمل الا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص 36.

# SPA LES GRANDS MOULINS DU SUD

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA  
N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE: 01/01/11 AU 31/12/11  
PERIODE DU: 01/01/11 AU 31/12/11

## BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</b>				
<b>Immobilisations incorporelles</b>				
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains		74 715 080.00	0.00	74 715 080.00
Bâtiments		427 467 260.74	110 613 764.70	316 853 496.04
Autres immobilisations corporelles		706 448 561.45	609 112 435.90	97 336 125.55
Immobilisations en concession				
<b>Immobilisations encours</b>		9 565 529.94	0.00	9 565 529.94
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		113 909 802.26	0.00	113 909 802.26
Impôts différés actif		9 853 047.90	0.00	9 853 047.90
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 341 959 282.29</b>	<b>719 726 200.60</b>	<b>622 233 081.69</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
<b>Stocks et encours</b>		44 051 799.82	0.00	44 051 799.82
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients		102 183 674.46	9 975 756.80	92 207 917.66
Autres débiteurs		85 556 801.34	0.00	85 556 801.34
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants		23 065 475.88	0.00	23 065 475.88
Trésorerie				
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>254 857 751.50</b>	<b>9 975 756.80</b>	<b>244 881 994.70</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 596 817 033.79</b>	<b>729 701 957.40</b>	<b>867 115 076.39</b>

# SPA LES GRANDS MOULINS DU SUD

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA  
N° D'IDENTIFICATION: 099907024213903

EXERCICE: 01/01/11 AU 31/12/11  
PERIODE DU: 01/01/11 AU 31/12/11

## BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	N
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis		300 000 000.00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		24 613 233.33
Autres capitaux propres - Report à nouveau		149 782 021.19
Comptes de liaison		211 793 566.25
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		
<b>Part des minoritaires (1)</b>		
<b>TOTAL I</b>		<b>686 188 820.77</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières		26 821 110.23
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>		<b>26 821 110.23</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés		144 869 895.74
Impôts		5 987 463.93
Autres dettes		3 247 785.74
Trésorerie passif		
<b>TOTAL III</b>		<b>154 105 145.41</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>867 115 076.39</b>

# SPA LES GRANDS MOULINS DU SUD

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE:01/01/11 AU 31/12/11  
PERIODE DU:01/01/11 AU 31/12/11

COMPTE DE RESULTAT /NATURE		
LIBELLE	NOTE	N
Ventes et produits annexes		1 194 882 665.64
Variation stocks produits finis et en cours		102 111 990.90
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>1 296 994 656.54</b>
Achats consommés		-1 104 327 639.16
Services extérieurs et autres consommations		-17 222 312.75
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-1 121 549 951.91</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>175 444 704.63</b>
Charges de personnel		-57 301 541.10
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 773 847.78
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>115 369 315.75</b>
Autres produits opérationnels		4 778 917.22
Autres charges opérationnelles		-7 521 328.58
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-81 870 975.31
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 304 683.20
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>33 060 612.28</b>
Produits financiers		1 368 844.20
Charges financières		-6 233 817.08
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-4 864 972.88</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>28 195 639.40</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3 582 406.07
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-3 582 406.07</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>24 613 233.33</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>24 613 233.33</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>24 613 233.33</b>

# SPA LES GRANDS MOULIN DU SUD

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/12 AU 31/12/12

PERIODE DU: 01/01/12 AU 31/12/12

## BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</b>				
<b>Immobilisations incorporelles</b>				
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains		74 715 080.00	0.00	74 715 080.00
Bâtiments		427 467 260.74	122 305 417.63	305 161 843.10
Autres immobilisations corporelles		706 924 417.45	677 668 888.74	29 255 528.70
Immobilisations en concession				0.00
<b>Immobilisations encours</b>		9 565 529.94	4 782 764.97	4 782 764.97
<b>Immobilisations financières</b>				0.00
Titres mis en équivalence				0.00
Autres participations et créances rattachées				0.00
Autres titres immobilisés				0.00
Prêts et autres actifs financiers non courants		163 904 996.68	0.00	163 904 996.68
Impôts différés actif		9 853 047.90	0.00	9 853 047.90
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 392 430 332.70</b>	<b>804 757 071.34</b>	<b>587 673 261.36</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
<b>Stocks et encours</b>		41 344 951.70	0.00	41 344 951.70
<b>Créances et emplois assimilés</b>				0.00
Clients		82 938 291.13	7 552 425.60	75 385 865.53
Autres débiteurs		30 705 311.05	1 239 870.43	29 465 440.62
Impôts et assimilés		3 626 492.24	0.00	3 626 492.24
Autres créances et emplois assimilés				0.00
<b>Disponibilités et assimilés</b>				0.00
Placements et autres actifs financiers courants				0.00
Trésorerie		22 874 434.35	0.00	22 874 434.35
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>181 489 480.47</b>	<b>8 792 296.03</b>	<b>172 697 184.44</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 573 919 813.18</b>	<b>813 549 367.38</b>	<b>760 370 445.80</b>

# SPA LES GRANDS MOULIN DU SUD

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE:

01/01/12 AU 31/12/12

PERIODE DU:

01/01/12 AU 31/12/12

## BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2012
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis		300 000 000.00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-58 318 844.97
Autres capitaux propres - Report à nouveau		174 395 254.52
Comptes de liaison		131 945 882.63
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>		<b>548 022 292.18</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières		331 280.00
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>		<b>1 608 683.20</b>
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>		<b>1 939 963.20</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés		192 545 252.43
Impôts		5 226 337.92
Autres dettes		12 636 600.06
Trésorerie passif		
<b>TOTAL III</b>		<b>210 408 190.42</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>760 370 445.80</b>

**SPA LES GRANDS MOULIN DU SUD**

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE:  
PERIODE DU:01/01/12 AU 31/12/12  
01/01/12 AU 31/12/12**COMPTE DE RESULTAT/NATURE**

<b>LIBELLE</b>	<b>NOTE</b>	<b>2012</b>
Ventes et produits annexes		1 134 118 427.65
Variation stocks produits finis et en cours		69 761 153.54
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		177 947.20
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>1 204 057 528.38</b>
Achats consommés		-1 039 738 117.73
Services extérieurs et autres consommations		-17 569 126.78
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-1 057 307 244.50</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>146 750 283.88</b>
Charges de personnel		-62 352 229.86
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 712 222.86
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>79 685 831.16</b>
Autres produits opérationnels		2 534 368.75
Autres charges opérationnelles		-1 170 255.70
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-137 371 667.33
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 423 331.20
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-53 898 391.92</b>
Produits financiers		51 073.18
Charges financières		-4 471 144.83
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-4 420 071.65</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-58 318 463.57</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 209 066 301.52</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-1 267 384 765.09</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-58 318 463.57</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-58 318 463.57</b>

# Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/13 AU 31/12/13

PERIODE DU: 01/01/13 AU 31/12/13

## BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</b>				
<b>Immobilisations incorporelles</b>				
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains		74 715 080.00		74 715 080.00
Bâtiments		427 467 260.74	133 996 633.55	293 470 627.18
Autres immobilisations corporelles		711 831 707.61	699 769 721.74	12 061 985.87
Immobilisations en concession				0.00
<b>Immobilisations encours</b>		9 575 129.94	4 782 764.97	4 792 364.97
<b>Immobilisations financières</b>				0.00
Titres mis en équivalence				0.00
Autres participations et créances rattachées				0.00
Autres titres immobilisés				0.00
Prêts et autres actifs financiers non courants		200 440 847.59	8 868 800.00	191 572 047.59
Impôts différés actif		9 853 047.90		9 853 047.90
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 433 883 073.78</b>	<b>847 417 920.26</b>	<b>586 465 153.52</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
<b>Stocks et encours</b>		47 986 059.66		47 986 059.66
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients		86 609 694.12	17 540 212.00	69 069 482.12
Autres débiteurs		29 722 162.27		29 722 162.27
Impôts et assimilés		3 695 092.22		3 695 092.22
Autres créances et emplois assimilés				
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		40 185 111.23		40 185 111.23
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>208 198 119.50</b>	<b>17 540 212.00</b>	<b>190 657 907.50</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 642 081 193.27</b>	<b>864 958 132.26</b>	<b>777 123 061.02</b>



**BILAN (PASSIF)**

LIBELLE	NOTE	2013
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis		300 000 000.00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		23 811 982.42
Autres capitaux propres - Report à nouveau		116 076 790.95
Comptes de liaison		114 639 447.10
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>		<b>554 528 220.46</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières		331 280.00
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>		1 608 683.20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>		<b>1 939 963.20</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés		207 652 830.94
Impôts		4 135 950.56
Autres dettes		8 866 095.86
Trésorerie passif		
<b>TOTAL III</b>		<b>220 654 877.35</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>777 123 061.02</b>

**COMPTE DE RESULTAT/NATURE**

LIBELLE	NOTE	2013
Ventes et produits annexes		1 177 225 906.97
Variation stocks produits finis et en cours		72 374 921.08
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>1 249 600 828.05</b>
Achats consommés		-1 086 890 747.30
Services extérieurs et autres consommations		-18 028 842.38
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-1 104 919 589.69</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>144 681 238.36</b>
Charges de personnel		-64 759 303.37
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 352 416.77
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>75 569 518.22</b>
Autres produits opérationnels		48 448.22
Autres charges opérationnelles		-79 667.35
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-111 589 998.19
Reprise sur pertes de valeur et provisions		59 712 312.54
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>23 660 613.45</b>
Produits financiers		494 433.66
Charges financières		-343 064.69
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>151 368.97</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>23 811 982.42</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 309 856 022.47</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-1 286 044 040.06</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>23 811 982.42</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>23 811 982.42</b>